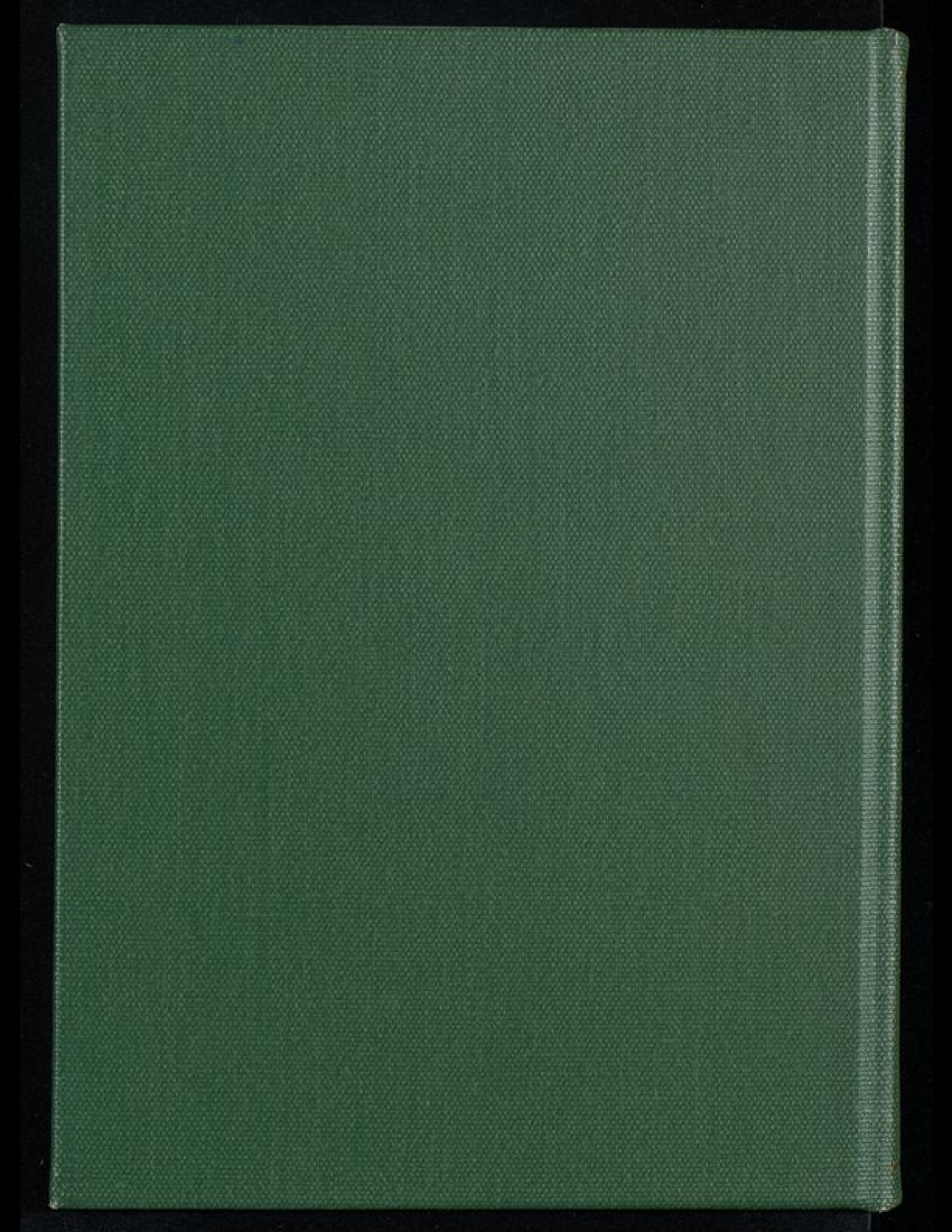


عصر إسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثانى) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمن الجزء الثانى

قرش

٣٥

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا ـ القاهرة

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

عصر إسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

الجزء الثانى

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

(الجزء الثانى) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمن الجزء الثانى
ص
٣٥

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

الفصل العاشر

أعمال العمران

بذل الخديوى إسماعيل جهوداً كبيرة فى إقامة أعمال العمران التى عادت على البلاد بالمزايا الجمة ، ولقد ذكرنا فى الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحربية التى تعد من أجلّ أعماله العمرانية ، والآنْ نتكلم عن أعمال العمران الأخرى فى ميادين الرى والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الرى والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الرى ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير فى زيادة إنتاج الأراضى المزروعة وإحياء موات الأراضى القابلة للزراعة

الـــترع

فشقّ كثيراً من الترع فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح فى عهده نحو ١١٢ (اثنتى عشرة ومائة) ترعة[١] ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية

الترعة الإبراهيمية

هى أعظم الترع التى أنشئت فى عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الرى فى العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهى عند (اشمنت) بمديرية بنى سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات[٢] ، وهذا يدلك على عظم شأنها واتساع مداها ، وهى تروى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف[٣]

---

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤

(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه الترعة تحول نظام الرى فى المديريات المذكورة من رى الحياض إلى الرى الصيفى ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، ونمت الصناعات المتصلة بالقصب



خريطة الترعة الابراهيمية

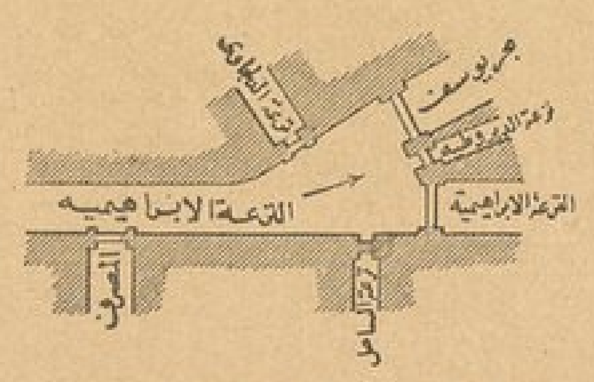
المنشأة فى عهد إسماعيل

ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لهندسة الوجه القبلى ، وقد بدئ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (المونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فمه من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بديروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاى ، ومغاغة ، وببا

وأعظمها شأناً « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدلجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة

الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ؛ ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم رجب بك سري ، أحمد بك سعيد ، علي بك برهان ، محمد بك فهمي ، حسن بك وصفي .

وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحيت عنايات الخديوي ملكه	فسما بطالع سعده التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها ابراهيم
وبنى بديروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكأنها جبل بذروته بدت	آثار مصر حادث وقديم
ورسم (إسماعيل) بعد (سلامة)	وافى (ببهجة) شكلها التعميم
فلملك (إسماعيل) في إنشائها	فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخا	إن القناطر نفعها التقسيم[1]
	٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١
	سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأي خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

---

(١) عن كتاب تحفة الخديوي إسماعيل لصعيد وادي النيل (الترعة الإبراهيمية) لمحمد بك إسماعيل حب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

الترعة الإسماعيلية

هى الترعة التى تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من فمها إلى « نفيشة » ، و ٨٩ كيلومتر من نفيشة إلى السويس[١] ، وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك فى الفصل الرابع (ص ٩١ ج ١)

وهذه الترعة تروى مديريتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الرى فى ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية الذى أنشىء فى عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الفم إلى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) فى مدة ستين يوماً[٢] ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية

وفى سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار فى مقدورها تغذية ترعة المحمودية يومياً بثمانمائة ألف متر مكعب من المياه[٣]

وأنشئت ترع ناطورة ، والمكاسر ، وجنابية السكة الحديد ، وجنابية أبى كبير ، والعصلوجى (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتجديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسرساوية ، وخليج عشما ، والسمسمية ، والملوانية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجنابية القرشية

---

(١) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢
(٢) الخطط ج ١٩ ص ٢
(٣) كتاب الرى فى مصر للمسيو باروا ص ١٦٣

وبحر دمحيش ، وترعة نورى أغا ، وترعة الألفى ، وترع الساحل ، وترعة الخط ، وترعة بجيرم ، وترعة قويسنا ، والمعطف ، والحضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية)

وترعة القرطامية ، والفليفلة ، ومصرف العموم (بالقليوبية)

وترعة مصطفى افندى ، وبحر الرمل (بالشرقية)

ووسعت ترعة الساحل[1] بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة الدنديطية ، والصافورية ، وجعلت كلتاهما صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير ، فعم منها النفع الكبير

ومن الترع التى جُعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والغفارة ، ومصرف القدام ، وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزارى ، وبحر طناح ، وميت سويد ، وميت يعيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع فى مختلف المديريات

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى[2] وعنيت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل فى بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧[3] بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عنايته إلى ملافاة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين فى عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزى ، وأنجز هذا الإصلاح فى عهد اسماعيل

---

(١) هى التى أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن (الرياح التوفيقى) فى الجزء المار بالدقهلية

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لينان باشا — مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر ص ٤٧٤

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة)، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى [١]، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإنمائها وتوزيع مياه الرى، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب

وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الرى لتوفير المياه وتحسين طرق الرى، وأمدت الحكومة المزارعين بالبزور التى يحتاجون إليها، وازداد الناتج من القطن فى ذلك العهد كما سيجىء بيانه بالفصل الخامس عشر

ووجه الخديو همته إلى الإكثار من زرع قصب السكر، وخاصة فى أملاكه بالوجه القبلى، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معامله الكبيرة، ولكى تجد البلاد محصولا آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الأطيان المزروعة

كان لأعمال العمران التى قام بها إسماعيل فى ميادين الزراعة فضل كبير فى ازدياد مساحة الأطيان الزراعية وزيادة محصولها، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد محمد على ٣٫٨٥٦٠٠٠ فدان [٢]، فبلغت فى أواخر عهد إسماعيل ٤٫٨١٠٠٠٠ فدان [٣]، أى أنها

---

(١) انظر لائحة هذه المجالس فى قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٤ ص ١٣ طبعة سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك فى كتابه (لمحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى)

(٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية فى أبريل سنة ١٨٧٩ والمنشور فى الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩) ص ٢٢٢

زادت فى هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل فى هذا الإحصاء ما زاد من الأطيان فى عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التى سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤[١]

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر فى الوجه القبلى[٢] ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطيان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملا أنشئت فى المدن الآتية :

فى مديرية بنى سويف

معمل ببا

فى مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغة . أبا الوقف . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى مزار

فى مديرية أسيوط

الروضة

فى مديرية قنا

الضبعية . أرمنت . المطاعنة

---

(١) جاء فى خطبة العرش التى تليت بمجلس شورى النواب فى يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار إصلاحه وزراعته فى عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧ر٤٥٨ فدان كما سيجىء بيانه بالفصل الثانى عشر . وجاء فى تقرير بعثة « كيف » الإنجليزية التى سيرد الكلام عنها أن مساحة الأطيان المزروعة فى عهد سعيد باشا ٠٠٠ر٠٥١ر٤ فدان ، أى أن زيادتها فى عهد إسماعيل بلغت ١٨½ فى المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هى لماك كون)

(٢) هامش الطبعة الثانية — ذكرنا فى كتاب عصر محمد على (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد على ثلاثة معامل للسكر فى الوجه القبلى ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره

فى مديرية الفيوم

سنورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الدودة) وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالى ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل فى إقامة هذه المعامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض

وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنا ناقلون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية[١] بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفى الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبا ، وتسقى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقى الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرا حبا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقماعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرابيش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشآن من عهد محمد على

وأنشىء مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما ببولاق ، والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر

---

(١) الخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٢٧

معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب فى قليوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل للزجاج ، ومعمل للورق فى بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة فى أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً فى مد السكك الحديدية فى أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتى ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين وألف ميل » [١]

وبحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع الميل ١١,٠٠٠ جنيه [٢]

وهاك بيان أهم الخطوط التى أنشئت فى ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر [٣]

الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الاسكندرية) إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم ألغى سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر — الاسماعيلية — السويس)
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) عن مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولى سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح إلى سمنود	١٨٥٩	٢١

الخطوط التى أنشئت فى عهد إسماعيل

من دمنهور إلى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
حط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى محاجر الدخيله	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من المعمورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من محلة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سمنود إلى طلخا	١٨٦٣	١٧
من طلخا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى ايتاى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا الى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء

ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١)

التلغرافات

وعممت الخطوط التلغرافية التى بدئ إنشاؤها فى عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة فى الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ فى مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٫٩٥١ ك م[١]

وهاك أهم هذه الخطوط فى مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣*[٢]
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤ *
من بنها إلى سراى ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طلخا فدمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفتى	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمنهور إلى العطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلو متر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية فى عهده خطا تلغرافياً بحريا من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطا آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فاتصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

البريد

استمر البريد فى عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر محمد على ، فكان يحمل براً على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن فى النيل (انظر عصر محمد على ص ٥٦٧)

وكان للجاليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المسيو موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعا من فروع الحكومة ، فاشترى إدارة البريد التى أنشأها المسيو موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المسيو موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد فى مصر

واعتزل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كليار Caillard الإنجليزى وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة)

وقد نظمت إداراة البريد وأنشئت لها المكاتب فى الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها فى عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصرى

تقدم القول فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٤٦٢) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل الدفتردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات القديمة ، فكان الإفرنج ينهبون منها ماتصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاءلت مجموعة العاديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسمليان النمسوى زائراً ، فأعجبته تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط فى تلك الكنوز القومية الثمينة

وفى غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى المسيو « ماريت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بماريت باشا

جاء المسيو ماريت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن العجول (السرابيوم) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك بسعى المسيو فردينان دلسبس صديق سعيد الحميم ، وقد بذل ماريت جهوداً موفقة فى التنقيب عن العاديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقى ماريت من إسماعيل تعضيداً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات فى تقدم مستمر بفضل مثابرة ماريت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقى ماريت مثابراً على تعهد متحف الآثار حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجيزة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالى بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان ماريت باشا فى تاووس بمدخل المتحف

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع إلى المسيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسى الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً فى المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق فى عهد إسماعيل وإنما نفذ فى عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانة (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكى العالم المشهور الذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨)

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها المسيو دى رينى بك ، ثم عهد برآستها إلى المهندس الإيطالى المسيو امتشى Amicci ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان فى أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا فى أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) فى أواخر عهد إسماعيل ، وهى من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلفين والسيو كليجون ، ثم أسندت إدارتها فى أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه فى هذه العناية نوابغ الأطباء فى مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجهوا همتهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير فى مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة فى ذلك العصر

وأنشئت مستشفيات عدة ، وهاك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان فى ذلك العهد :[١]

المستشفيات	عدد الأسرة
القاهرة — المستشفى الأميرى	١١٥٣
« « الأوروبى[٢]	١٥٠
الإسكندرية — المستشفى الأميرى	٣٥٠
« « الأوروبى[٣]	١٥٠
« « اليونانى[٤]	٦٠
« مستشفى الدياكونيس[٥]	٨٠
رشيد	٥٠
بور سعيد	٤٥
الإسماعيلية	٣٤
السويس : المستشفى الأميرى	٤٠
« : المستشفى الأوروبى[٦]	٥٠
القصير	٢٥
سواكن	٤٠
مصوع	٤١
دمنهور	٥٠

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤
(٢ و٣ و٤ و٥ و٦) مستشفيات أوروبية

المستشفيات	عدد الأسرة
المطف	١٥
طنطا	٣٠
المحلة الكبرى	٢٥
شبين الكوم	٢٥
الزقازيق	٥٥
المنصورة	٥٠
بنها	٢٥
الجيزة	٢٥
القناطر الخيرية	٣٠
بنى سويف	٥٠
الفيوم	١٠
أسيوط	٣٠
سوهاج	٢٥
قنا	٢٥
إسنا	٢٥
دنقله	١٥
كسلا	٣٨
بربر	٢٢٠
الابيض (كردفان)	٣٥
سنار	٦٠
الخرطوم	٧٠

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته فى هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

فى القاهرة

فمن أعماله فى القاهرة إزالة تلال الأتربة التى كانت تحيط بها ، والتى بدأ محمد على وإبراهيم فى إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد على ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين

وأنشأ أحياء بأكملها ، كحى الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجيزة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجيزة[١]

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير فى توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقى وتدبير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضى والمبانى وازدهار العمران

وأهم الأحياء التى أنشأها حى (الإسماعيلية) ، وقد سمى باسمه ، لأنه هو الآمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضى خربة تحتوى على كثبان من الأتربة وبرك للمياه ، وأراضى سباخ ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت فى أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإنارتها بغاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان »[٢]

وبنى مسرح الكوميدى ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقا جميلا

وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم انشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨٫٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى الكوبرى الإنجليزى أو كوبرى البحر الأعمى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجيزة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠٫٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

---

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقى منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التى بقى منها الآن حدائق الزهور والأسماك

(٢) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة

وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالأحجار ، وكان إنشاؤه سنة ١٨٦٩ لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجينى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس

ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحملها السقاءون فى القرب

وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن ليلا

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر بصنع التمثالين الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣

وعمر المسجد الحسينى ، وأصلح ميدان الرميلة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه وغرس به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ، وعنى بعمران هذه المدينة وشيد بها قصراً فخما وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقا معبداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأنشأ السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠٫٠٠٠ نسمة

فى الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمرانا فى عهد إبراهيم وعباس ، ثم فى عهد سعيد الذى كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيرى بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها فى عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل ، فاختط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرك ، وشارع المحمودية ، وفتح ستة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة وأنيرت أحياؤها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها والقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية[1] توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل فى عهده عمرانا كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له ولذويه للإقامة بها فى الصيف ، وإليه يرجع الفضل فى جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعا عظيما يبتدئ من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة بزمام (المندرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ متر فى عرض ١٢ مترا ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقا من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حديقة النزهة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزها عاما ، وبنى سراى الحقانية التى أنشئت بها المحكمة المختلطة ، وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما نبينه فى الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة فى عهده ٢١٢٫٠٠٠ نسمة[2]

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجيزة . وسراى بولاق الدكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر العالى ، وقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى المسافرخانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية

وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا ، والمنصورة ، والروضة

---

(١) تأسست هذه الشركة وأبرم العقد الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر العقد النهائى فى عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صحيفة ٢٠

الفصل الحادي عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هي الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التي انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول في شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها في شيء من الإيضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض في عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره ٣٫٢٤٢٫٨٠٠ جنيه إنجليزي ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦)

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر في العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعباً بالقروض الفاحشة

وفي الجدول الآتي بيان الديون التي اقترضها أو اقترضتها الحكومة في عهده :

ديون مصر في عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	جنيه إنجليزي
« ١٨٦٥	٣٫٣٨٧٫٣٠٠	« «
« ١٨٦٦	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٧	٢٫٠٨٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٨	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٧٠	٧٫١٤٢٫٨٦٠	« «
الديون السائرة	٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
سنة ١٨٧٣	٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
سنة ١٨٧٨	٨٫٥٠٠٫٠٠٠	« «

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد فى سياقها وهى :

المتحصل من المقابلة	١٣٫٥٠٠٫٠٠٠	جنيه	إنجليزى
دين الرزنامة	٣٫٣٣٧٫٠٠٠	»	»
ثمن أسهم مصر فى قناة السويس	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	»	»
ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال	٥٣٧٫٠٠٠	»	»
مطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦	٦٫٢٧٦٫٠٠٠	»	»
المجموع	١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠	جنيه	انجليزى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر فى حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيم أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد فى حاجة إليها ؟

— ١ —

قرض سنة ١٨٦٤

٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو فى الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر فى ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر بإسراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك فى خطبة ألقاها[1] بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامجه الذى اعتزم اتباعه فى الحكم ، فهى بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان

(١) فى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية ، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وآمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديو فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد

ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هى وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويغه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد ، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) «ص ١٨» إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج[١]

وقال إن السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التى قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطيان والأملاك لنفسه والإنفاق عليها ، فهذه الأسباب هى التى جعلته يعقد القرض الأول ،

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٨ و ١٩

وما كان سداد ديون سعيد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقرى ، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالا إلى الاستكثار من المال والعقار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنّون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكا لخمس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (أولب إدوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطاع ، ويلجأ إلى السخرة لزرعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركا لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده[1]

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والعقار

استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن Fruhling and Goschen الانجليزى ، وقيمته ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ فى المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة فاحشة ، ولذلك لقى القرض إقبالا عظيما من المكتتبين فى سنداته ، وقد رهنت ضرائب الأطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

— ٢ —

قرض سنة ١٨٦٥

٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ، ليتخذه مقراً له عند ما ينزل الآستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصور

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولمب إدوار ص ٤٩

خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة فى توسيمه وزخرفته

وفى ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة فى مصر ، فشرع فى إقامة سراى الجيزة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون دارا أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصراً فخماً ، وتعددت المبانى حولها ، ومدت الطرق الجميلة بين الجيزة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافا فى سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر فى قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من ضير أن يبتنى ولى الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المبانى ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لأنه لا يجوز أن تقترض حكومة رشيدة قرضا ما لإنفاق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثانى ، وهو الأزمة المالية التى عقبت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكى ، فتراجعت أسعار القطن المصرى إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالى من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين[1] ، على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين ، على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه

والفكرة فى ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك فى أن اسماعيل لو اتبع

---

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر المالى ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ فى الشهر الواحد أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ فى السنة ، وهذا من أفحش ما سمع عن الفوائد الربوية

التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة فى حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذى سبقه ، فضلا عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها ، وهى الديون التى كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة كما سيجىء بيانه

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ ج ولم يقبض منه سوى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج ، ورهن فى مقابله ٠٠٠ر٣٦٥ فدان من أملاكه ، وسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول)

— ٣ —

قرض سنة ١٨٦٦

٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه

هو القرض الذى استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج ، ورهن فى مقابلة إرادات السكك الحديدية [1]

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ماسمع فى معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الانجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان إسماعيل فى تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن فى حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالا إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطماعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى ، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهما اياه فى تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان ولحكام الاستانة للحصول على هذا الفرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً ، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى

(١) تاريخ مصر المالى ص ٣٨

فاضل فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه ، مقسطا على خمس عشرة سنة وبلغت السمسرة فى هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذى استدانه الأمير من قبل[1]

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن إسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه ، وتحقيقا لأطماع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لاشأن للبلاد فيها

— ٤ —

قرض سنة ١٨٦٧

٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضا جديدا قيمته ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء فى تعليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديونا سائرة من المرابين الأجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل فى ذلك الحين قائما على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية ، وبناء دار التمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجزيرة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا برمل الإسكندرية ، فكل هذه المبانى كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها

وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه وما يحتمل أن يؤول له بالإرث وألا يرجع للقطر المصرى بمقتضى حجتين ، إحداهما فى ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية فى ١١ يوليه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تعهد الخديوى والخزانة المصرية بالتضامن أن يدفعا للأمير كل سنة ٦٠٫٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من خزانة مصر ثمانين سندا على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، وهى المسماة (بونات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .

يثقل كاهل الخزانة ، وفوائدة تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ رغبته فى سداد فوائد هذه الديون التى لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفى تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت فوائدها ، ولا تم تحويلها

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت فى القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كمالية كانت البلاد فى غنى عنها ، لأنها أنفقت فى الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبئاً

ذلك إنه حدث فى سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير فى زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش)

كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديو بحجة عدم خبرته فى المسائل المالية ، وعين مكانه اسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل فى ذاته من الكوارث التى حلت بمصر فى عهد اسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً فى الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاعة ، فما زال يرق حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذى لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راغب باشا عين مكانه اسماعيل صديق ، فتسلم خزائن مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقى مصرعه فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشئومة هى التى جرت الخراب المالى على البلاد ، وهى أتعس فترة فى تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حائزاً لرضا الخديوى وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لافتنانه فى جمع المال من القروض ، أو من إرهاق الأهلين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقتطع نصيبه فى الغنيمة ، فأثرى إثراء فاحشاً ، وقلد مولاه فى عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا ، وإليه يرجع السبب فى استدانة الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حائزاً سلطة واسعة المدى فى إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهى بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مراء أقوى رجال الدولة نفوذاً فى مصر بعد الخديو

وسترى فى ما يلى مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لمثل اسماعيل صديق فى تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

— ٥ —

قرض سنة ١٨٦٨

١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه

اشترك الخديو فى المعرض العام الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب ، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشا والهدايا التى بذلها فى الاستانة ليحصل على لقب (خديو) ، وقد نال الفرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٧٦)

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الإستدانة من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم [1]

وحقيقة هذا القرض ، أى صافى ما دخل منه خزانة الحكومة ٧٫١٩٥٫٣٨٤ جنيه ، أى أن سعر القرض ٦١ فى المائة ، فحلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه فى السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض فى الاستانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المابين

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٧٥

وأنفق جزءا منه فى إتمام بناء قصوره فى عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية وتأثيثها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليونا ونصف مليون جنيه تقريبا

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو فى هذا الموقف شبيها ببعض الذوات والأعيان فى الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ ، أمام قوم ليس فى قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرءوس المتوّجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغا كبيرا فى الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها ما يفى بذلك ، فاضطر الخديو تفريجاً للضائقة ، وكتماناً لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخصم البنوك سنداتها بفائدة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهى أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار

وكان الدين السائر يزداد يوما بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، إكباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) فى كتابه ص ٩٥ : « إن بهْر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكد تنطفئ شعلة الحماسة التى أثارتها ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة فى ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الخديو اسماعيل فإنه لم يفطن إلى الأخطار التى استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادته غروراً وإمعانا فى عدم التبصر ، فاستمر ينحدر فى طريق الإسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينضب فى الخزانة ، وكان اسماعيل مقيدا بما اشترطه فى القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلا عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى فى روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفى الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالا للشك فى ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديدا

ولكنه كان فى حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطرة اتبعها فى صيف سنة ١٨٦٩ ، وهى أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقدا ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنويا ، أى أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنويا

وتكررت هذه العملية غير مرة فى سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالا ليست فى حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فورا ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته إياها ودفعت ثمنها أوراقا وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ فى المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلى الذى أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالى المقدر ثمنا لغلاله ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

— ٦ —

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا بإذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم ير بدا من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص

فاستدان فى أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الأطيان التى رهنها سابقا ، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمتممة[1] ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه فى عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويا لأداء هذا الدين ٦٦٨٫٩٦٠ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريباً من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطيانه التى خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع فى الوقت الذى تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٥

— ٧ —

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة ، ويسدد فى مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمانة معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه فى مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستجرارات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأذون) المالية ، أو بونات الرزنامة ، أو بونات الدائرة السنية ، والبونات عبارة عن كمبيالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أومن يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء فى الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافى قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فؤلف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى (الوقائع المصرية)[١] أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الإحصاء الذى اعتمدناه

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالمسيو جليون دنجلار يقول فى رسائله[٢] إن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديو اسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠ ٪ و٢٤ ٪ فى السنة ، وأن الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

---

(١) العدد ٥٠١ — أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل عن مصر ص ٦٦

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التى عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذى وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التى وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لسار بالبلاد فى طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر فى خطته ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالى

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالى) أنه كان يمكن فى سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطته وتنكب سبيل الإسراف الذى جعله يقترض فى أقل من سبع سنوات مبالغ تربى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد فى حالة رخاء وسلم لاتستدعى هذه القروض(١)

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر فى العواقب ، ولا يحفل إلا بيومه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التى أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففى كل القروض التى استدانها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ؛ بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ماعدا ذلك من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتمادى فى الإسراف والاستدانة أنه لم تكن فى البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الأموال التى تبددها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق فى كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١١٠

— ٨ —

قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

فى سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الأسواق فى أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوى فى حاجة إلى المال ، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ؛ فابتدع المفتش طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يجبى من الأهالى ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١[١]

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكى يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨½٪ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسبان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالى الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم وتعهدت الحكومة فى هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزاد سعر الضريبة على أطيانهم فى المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة قاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختياريا ، ولكن الحكومة لجأت فى تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وتجد نص القانون أيضاً فى قاموس جلاد ج ٣ س ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الأهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة فى المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفا لغاية سنة ١٨٧٧(١)

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين فى الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ؛ بل ابتلعتها هاوية الإسراف التى ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذى أعلنه فى الوقائع المصرية(٢) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات (سندات) على الخزانة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إفادات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثنى عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالى(٣)) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطيان التى دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التى حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة معوجة فى الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية فى بلاد زراعية كمصر تجبي من الضرائب على الأطيان ، فإنقاص نصف المربوط من الضرائب إلى الأبد فى مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدى إلى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يوقع الحكومة فى الضيق المالى الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التى تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهى وفاء الدين العام لم تتحقق البتة

---

(١) تقرير وزير المالية المقدم فى يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإلغاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة والقضاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكأن المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من الأهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخصم منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠٫٠٠٠ جنيه

— ٩ —

القرض المشئوم سنة ١٨٧٣

٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على الفرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، فناله فى سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩)

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبنهام المالى قدره ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوؤها من جهة الشروط ، وقد دعاه الماليون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشئوم »

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة سنداته ½ ٨٤ فى المائة ، وبلغ مادخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسمسرة ٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الإسمية ، نخسرت الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢٫٢٦٥٫٦٧١ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية[١]

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبئاً جسيما مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، بلغ صافى ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس فى تاريخ القروض ، فى العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط

وقد رهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى :

أولا — إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه فى السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة[٢]

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ، أو بعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقمت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن أداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطأتها على الخزانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين فى تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

---

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيف ص ٣٩٣

(٢) انظر تاريخ مصر المالى ص ١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما هى » للمستر ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠، ونحو مائة ألف فدان

— ١٠ —

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالى ديناً سمى (دين الرزنامة)

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رءوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم فى مصلحة الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة فى مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪

وقد أوجس الأهلون شراً من هذه الطريقة فى ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التى اتبعتها فى تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الأهالى من سندات هذا القرض الإجبارى ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى

— ١١ —

ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما فى خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصّر والأيتام وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه[1]

---

(١) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها المقدم إلى الخديو إسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و ٦٧ (طبعة موريس)

وأستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب ، فيزداد الدين السائر تضخما

— ١٢ —

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه

هى ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل فى الدين العام الذى صارت تسويته فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهى مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات[١]

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه[٢] أضيفت إلى الدين السائر

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ فى المائة ، وكان الخديو كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية فى أواخر سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها ، فكانت تتحايل للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على الخزانة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة فى سبيل الخراب لا محالة

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصمون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض فى الحسابات التى يقدمها له الماليون والسماسرة

فالقرض المشئوم الذى عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمى ٣٢ مليون جنيه لم يدخل

---

(١) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٧٧٣٫٨٦٠ ج « إحصاء لجنة التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره »

(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

منه الخزانة سوى ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه ، منها احد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ، والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لهـا ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض الماليين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محررى جريدة (الديبا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولـكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد الماليين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »[١] ، وهذا هو الخراب بعينه

الخلاصـــة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم نعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفى بنفقاتها المعتدلة ، وتفى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ : « إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٩٤٫٨٢١٫٤٠٠ جنيه ، وان مقدار المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

(١) مجلة العالمين Revue des Deux Mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٧٧

المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٦٦ر٢٤٠ر٩٧ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التى قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقترضة والديون السائرة ضاعت فى سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عـدا المبلغ الذى أنفق على العمل الضخم السابق ذكره »(١)

وقد استنفدت فوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٠٠٠ر٥٨٩ر٩ ج ، خصص منهـا لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات(٢) ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر فى ميزانية تلك السنة عجز مقداره ٢٠٠ر٣٨٢ر١ ج(٣) ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون

ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المـالى بهذه الحالة المخيفة

إسراف اسماعيل

إذالم تكن حاجات البلاد هى التى دعت إلى اقتراض تلك الملايين ففيم كانت تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف إسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجـانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب ، وهو بلا مراء مضرب الأمثال فى هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب فى حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر فى بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر فى حياته الخاصة ، فى حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

أمثلة من إسراف اسماعيل

بنى الخـديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلمَ هـذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة فى التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التى يبنيها

(١) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٣٩٥

(٢ و ٣) التقرير النهائى للجنة التحقيق العليا ص ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩

لا يكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته

ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجيزة : « أنهما من أعظم المبانى الفخيمة التى لم يُبن مثلها ، ويحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة والمفروشات ، وما فى بساتينهما من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والجبلايات الى مجلد كبير »[1] ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدانا ، وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجيزة ، وكانت هذه السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماما بناهما سعيد باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانا ، ثم هدم القصر وبناه من جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الافرنج لبناء القصر وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التى شغلتها سراى الجيزة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين وأربعمائة فدان)

وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجيزة بلغ ١٫٣٩٣٫٣٧٤ ج

وسراى عابدين	٥٦٥٫٥٧٠	جنيه
وسراى الجزيرة	٨٩٨٫٦٩١	»
وسراى الاسماعيلية (الصغيرة)	٢٠١٫٢٨٦	»
وباقى القصور	٢٫٣٣١٫٦٧٩	»
من ذلك سراى الرمل	٤٧٢٫٣٩٩	»

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجيزة الفخمة التى لم تتم إلا قبيل خلعه[2]

وتكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة الف جنية ، أما الطنافس والأرائك والأبسطة والتحف والطرف والأوانى الفاخرة ، فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات

ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا من المسائل

---

(١) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوربا . للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التى لا يصح التعرض لهـا ، ولـكن إذا تعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التى لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوح لنـا أنها كانت من العيوب التى أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رآه فى عهد سعيد قبل أن تؤول إليه ولاية العهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والجاذبية ، وأنه إذا لم ينهمك فى ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فإنه سيعرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الـكبير[(١)]

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التى كانت تتدفق ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لمـا ينال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال المسيو جابرييل شارم فى هذا الصدد :

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله ، فـكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز كانوا تعساء فى بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون فى القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون فى القاهرة ويأوون الى إحدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين »[(٢)]

وقد فحصت لجنة التحقيق الأوروبية سـنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والعجز فى ميزانية الحـكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخياط فرنسى ١٥٠ الف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت فى الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق فى مضاربات البورصة ، وأن الحـكومة أرادت

(١) ذكريات أربعين سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨
(٢) مجلة العالمين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدى بعض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ الف جنيه بحساب السند ٣١ ٣/٨ ج ، أو بعبارة أخرى لكى تسدد دينا قدره ٧٢ الف جنيه حملت البلاد دينا مقداره ٢٣٠٫٠٠٠ جنيه[١]

وكان الإسراف قاعدة اسماعيل المتبعة ، حتى فى أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية فى مقابل ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه فى حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١٫٤٤٠٫٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر[٢]

التدخل الأجنبي فى شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليما مع بلوغ القروض الحد الذى شرحناه ، لأن هذه القروض هى أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل فى شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التى استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبى فى شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل ماليا ، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلا مزدوجاً

بيع أسهم مصر فى قناة السويس
(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلا خطيرا لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس

تكلمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠١) ، والآن نعود إليها فى شىء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التى حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر فى القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها انجلترا نحو الاحتلال

---

(١) مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزى)
(٢) فى كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزى)

كانت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبتها الديون ، ورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ، وكان عليه أن يؤدى فى ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزانة تستحق فى هذا الموعد ، فإما الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نضب بين يديه ، فبحث فى خزائن الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر فى أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٫٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهى توازى ٧/٢٢ من رأس مال الشركة ، أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر فى أن يقترض بضمانتها عدة ملايين من الجنيهات ، كى يؤدى قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تعذر الاقتراض

بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بباريس فى ذلك الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه أدوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية فى مصر ، ويعرف ارتباك الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له فى الاسكندرية يدعى المسيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر فى القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد المشترى لها فى باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافا من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل فى نجاح الصفقة ، فقابل على أثره اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وزير المالية فى ذلك العهد ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقيت منه قبولا ، إذ كان المفتش يبغى تدبير المال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة فى ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسى إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديو إلى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك[1]

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة فى عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها نفاذا للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى فى سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصما مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع أن من يشترى هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو اندريه درفيو أن يدفع

---

(١) انظر بحث المسيو شارل لساج Charles Lesage فى (شراء أسهم قناة السويس) المنشور فى مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

الخديو للمشترين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة ايراد جمرك بورسعيد ، وترك المسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعى الحثيث لدى جماعة من الماليين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق الماليين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فمده الخديو ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الأولى بين درفيو والخديو فى طى الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة فى القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل انجلترا العام فى مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية فى لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعى التى يبذلها أدوار درفيو فى باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربى Derby وزير خارجية انجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من الماليين الفرنسيين عرضت على الخديو شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله فى حيز الإمكان ، فالمرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربى »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأمر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة انجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الخديو يجب أن يعتقد أن تنازله عن أسهم مصر فى قناة السويس لا يمكن أن تقابله انجلترا بعدم الاكتراث ، وأنه إذا كان الخديو راغبا حقا فى بيع هذه الأسهم ، فمن المحقق أن انجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية فى حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية فى مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، تنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديو فى اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بحديثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديو عن جواب وزيره ، غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الانجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استمهل الخديو إلى أن ينتهي الموعد الذي حدده نوبار باشا

وفي اليوم التالي (الأربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطاني نوبار ثانية ، فعلم منه شدة اضطرار الحكومة إلى الخمسة والسبعين أوالمائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التي تستحق في ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إيثار بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن ثمة أمل في أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الأسهم في حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبأ هذا التحول في الرأي إلى حكومته

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الانجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربي « إبلاغ الخديو قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الخديو ، وأبلغه النبأ ، فشكر الخديو الحكومة الانجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا إنه يبغى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وإنه في حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانة لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الانجليزية على سواها

هذا ما صارح به الخديو القنصل البريطاني مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه في بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجحت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطاني إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ينبئها بأن الخديو رضى بأن يبيع الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه) ، فجاءه الرد في اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الانجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل في صبيحة اليوم التالي (٢٤ نوفمبر) ، فذهب مبكراً إلى سراى الخديو ، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهردار الخديو ، وأنبأهم بفحوى الرسالة ، فانعقد الاتفاق على البيع والشراء ، وفي يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الانجليزية[١]

(١) نشر نص العقد في كتاب (قناة السويس) للمسيو فوازان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٫٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هي ١٧٦٫٦٠٢ ، أي أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين وألف سهم) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافي الثمن ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها انجليزياً ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر ، والباقي خلال شهر ديسمبر ويناير الذي يليه ، في المواعيد التي تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن ، أي ١٩٨٫٢٩ ج سنويا ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة ايام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديو في البيع ، ففي هذه المدة الوجيزة فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإتمامها ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية

واستعجلت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد ، فاشترطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أي غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم بأختام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية ومحكمة القنصلية ، واهتمت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى انجلترا ، فأصدرت وزارة البحرية أمرها في أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية في منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصا ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفوظة بعناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك ، ولما رست الباخرة في ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ؛ ثم أقلعت رأساً إلى بورتسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر ، وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم في اليوم نفسه بنك انجلترا

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيما للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلكؤ الذي بدا من الماليين الفرنسيين في الشراء ، فقد اختلفوا في أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً ، وكان لا بد من تضامن عدة ماليين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التي تولاها المسيو درفيو ، وبلغ المسيو فردينان دلسبس نبأ هذا

التلكؤ ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دى كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام الصفقة ، وفى خلال المفاوضات انعقد الاتفاق بين درفيو والخديو على أن يقترض هذا من نقابة الماليين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يردها فى ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن ، وتحرر بذلك العقد الابتدائى ، ولم يكن باقياً لنفاذه إلا قبول الماليين الفرنسيين ، وكان فى مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل فى الأمر ويتعجل القبول قبل أن تفوز انجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته ، ذلك أنه خشى إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدى إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكان فرنسا وقتئذ فى حاجة إلى صداقة انجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفا لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعدها بالحرب ، وتبغى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب الماليين الفرنسيين ، وزاد فى إحجامها أنها فى خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية انجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر فى العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة انجلترا فى أيلولة الأسهم المصرية إلى أيدى الماليين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمة الدوق دى كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسرائيلى (لورد بيكنسفلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير فى إبرام العقد ، فإنه لم يكد يتصل بعلمه سعى الماليين الفرنسيين فى شراء الأسهم حتى بادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلا عن اتفاقهما فى الدين لأن كليهما إسرائيلى ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، فى الوقت الذى كان الماليون الفرنسيون مختلفين فى أن تكون الصفقة شراء أو ارتهانا ، وقد لجأ دسرائيلى إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت فى غيبة مجلس العموم ، ولم يكن فى مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتغلب دسرائيلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسرة ٢½ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنويا تحتسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هـذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير فى الدوائر السياسية الدولية ، فقوبلت فى فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية ، وقابلتها ألمانيا بالسرور لأنها رأت فيها سببا لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وانجلترا ، واستاءت الروسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسية الانجليزية لتحقيق أطماعها فى المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزى فى فبراير سنة ١٨٧٦ ألمت خطبة العرش إلى شراء الأسهم ، فقوبل العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة فى شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفا للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين فى إنقاذ الخزانة من الهاوية التى انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة فى بيع أسهمها ، فقد اشترتها انجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلا عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما بيناه فى موضعه (ج ١ ص ١٠٢)

وإن المرء ليدهش كيف تصل الحالة بالخديو اسماعيل إلى حد التفريط فى هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأن ذهبت تلك الملايين التى جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولى الحكم : « إنى أريد أن تكون القناة ملكا لمصر لا أن تكون مصر ملكا للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعليا لملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر فى أن تكون القناة على عهده ملكا لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً ، فإن انجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا فى شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل فى شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلا صوت مسموع فى التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التى تجتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلمحوا الخطر الماثل فى هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade فى « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« إن هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن فى ذاته احتلالا

لمصر ، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لانجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهى لن تتركه وشأنه ، بل تراقب ماليته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض فى إنشاء القناة تحولت سياستها إلى العمل لامتلاكها »[١]

كُتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فان انجلترا أخذت تحقق أطماعها فى التدخل فى شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها فى القناة ، فالعوامل المالية للاحتلال الانجليزى ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التى اشترت بها انجلترا أسهم مصر فى القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى كبير يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكى يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجماً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا فى طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها فى تلك

---

(١) مجلة العالمين Revue des Deux Mondes عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ص ٧٠٠

الحرب جملته بدير شراعه نحو انجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة

لبّت الحكومة الانجيزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت فى طلبه فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برآسة المستر «استفن كيف» أحد الماليين المعدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف »

كانت هذه البعثة وما خوّلها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي فى شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية فى القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ، أصابتا مصر فى استقلالها المالى وكيانها القومى

جاءت البعثة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يجئ كما يروم اسماعيل ، فإنها عنيت أولا بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ، والأوربيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه الى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف فى إنفاق مبالغ جسيمة فى وجوه معدومة النفع ، وفى حملات حربية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الآفاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الآجال (التى اقترضت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وبتحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد فى مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪[1]

وأشارت اللجنة فى تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضرورى لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برآسة شخص ذى ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون انجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضاً إلا بموافقتها

وهـذا الاقتراح يدلك أن انجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذى يطلبه اسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهى تمهيد السبيل للتدخل الانجليزى

التنافس فى النفوذ بين انجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إياها أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن انجلترا ترمى إلى النفوذ المالى فقط ، بل

---

(١) تقرير لجنة «كيف» للنفور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٤٠٠

كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ الانجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان ينقاد إلى النفوذ الانجليزى ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدلك على مبلغ الضعف السياسى الذى تغلغل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالمال هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعتزمت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسعى الحكومة الإنجليزية بمسعى مثله ، فأوفدت هى أيضاً أحد موظفيها ، وهو المسيو فيلييه Villet ليعاون اسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترمى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الانجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوحت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرائيلى رئيس الوزارة أنه لا يعارض فى نشره وأن الخديو هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوما فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الغرض هو التأجيل إلى ماشاء الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو بعبارة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن الماليين والمرابين الأجانب ، وانقلبوا

يهددون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى الأمس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون بوجوب خلع الخديو

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجر إليه سخط الماليين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما الماليون الإنجليز فإنهم لم يشتركوا فى هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوما فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦[1] بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له ايراد مديريات الغربية ، والمنوفية ، والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيراد الملح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وايراد كوبرى قصر النيل ، وايراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي فى شؤون مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغل سلطة الحكومة المصرية فى شؤونها المالية والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ، داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يختص بتسلم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

---

(١) نص المرسوم منشور فى القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ، جزء ٢ ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقا لهذا الانتداب ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا مايحصلونه إلى صندوق الدين لا الى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبيـة أعضاء الصندوق ، وأن لاتعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر إفادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعدموافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفظ للحكومة الحق فى أن تقترض بالحساب الجارى مبلغا لايزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التى يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون

ولانزاع فى أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوىّ على الضعيف ، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا[١] بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمى (الدين الموحد) قدره ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، بفائدة سبعة فى المائة ، يسدد فى ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢و١٨٦٨ و١٨٧٠و١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥و١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد

وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المبينة فى مرسوم صندوق الدين ، وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ من الجنيهات الانجليزية سنويا ، بما فى ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنية ومقداره ٦٨٤٫٤١١ ج ، وتقرر أيضا وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا[١] بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى المجلس رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السنيور شالويا Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيسا لهذا المجلس

الرقابة الثنائيـــة

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه الوسائل ، على ما فى معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الانجليزية ولم تر فيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو المسيو دى بلنيير De Blignères واختارت النمسا فون كريمر Kremer ، وإيطاليا السنيور بارافللى Baravelli ، وجاهرت انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيق ، بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولكى تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

---

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠.

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن Goschen[1] ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير Jouber ، مندوبا عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو

جاء جوشن ثم جوبير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦[2] ، وطلبا إلى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتيهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

مقتل اسماعيل باشا صديق (المفتش)

نوفبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضة بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له

ولم يكتف جوشن بذلك ، بل اعتزم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الميزانية ، متهما إياه بتبديد هذا العجز إضراراً بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب

---

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الإنجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهلنج وجوشن بانجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى

(٢) كما ورد فى كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is للمستر ماك كون ص ١٤٠

الخديو من هـذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشرك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسئولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبـدأ المحاكمة اعتزم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصطحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولـكن لم تكد العربة التي أقلتهما تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بادئ الأمر بما حلّ بالمفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصي بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها ، في حين أنه لقى حتفه قبل أن تتم المحاكمة

ولعمرى ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدراً عملٌ لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بَـلْه الملوك والأمراء

ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) : « يجب أن نعطى ما لقيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي تحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديو[1] »

ومهما يكن من الرأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصايرها ثماني سنوات طوال ، جرّت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف المندوبين الأوروبيين جوشن وجوبير في مطالبهما منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غُـيِّبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، أما الغرض الثانى

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٢

فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر فى شؤون الحكومة

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره الخديو فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قررته الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ، [١] وهو :

(أولا) التعديلات التى ارتأى جوشن وجوبير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

(ثانياً) فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى .

(١) إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨٫٨١٥٫٠٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سنى ١٨٦٤و١٨٦٥و١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين فى المائة من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون فى مواعيدها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدمجها فى الدين الموحد ويطيل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٤ ر ٢٩٣ ر ٠٠٠ ج

(٣) تخفيض العلاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة فى المائة

(٤) ما بقى من الدين المصرى جُعل قسمين ، قسم سمى (الدين الممتاز) ومقداره ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فائدتها خمسة فى المائة ، وتسدد فى مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالأفضلية لحاملى سندات القروض المعقودة فى سنى ١٨٦٢و١٨٦٨و١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقى سمى (الدين

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٣٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، وإبقاء الإيرادات المبينة بالمرسوم الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هـذا الدين ، وجعلت فائدته الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨)

وإتماماً لهذه التسوية عقد فى ١٢ و ١٣ يوليه سـنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن يتولاها رقيبان (مراقبان) بوظيفة « مفتشين عموميين »[1] ، أحدهما انجليزى ، والآخر فرنسى ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثانى لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقيبين المذكورين

ووظيفة رقيب الإيردات كما تنص المادة ٨ هى تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل جميعهم ، ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهى لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين الأجنبيين ، أى أن الكلمة فيها لهذين العضوين

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومى) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمروا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعـد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه

---

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدى فى ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة المخولة لمفتشى الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ، وكان لمفتشى عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمراء الذين نالوا ثقة الخديو ، فكلمة « مفتش عمومى » الواردة فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدى معنى السلطة المطلقة المخولة للرقيبين الأوربيين

قد تجاوز المربوط فى الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة فى الميزانية

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالى الذى انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠)

وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة فى هذا الصدد ، فهى كلمات تؤدى معنى السيطرة التامة

وتقضى المادة (١١) بأن جميع الانفاقات التى يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوى فى الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكى إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأسند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهى التى رهنت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسى ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٣٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبى ، ويتولى المديرون إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين

وعملا بهذا المرسوم عين الرقيبان الأوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) انجليزياً على الإيرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين الماجور إفلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزياً فى صندوق الدين ، والمسيو دى بلنيير عضواً فرنسياً ، وبقى المندوبان النمسوى والإيطالى المعينان من قبل وهما فون كريمر Kremer ، والسنيور بارفللى Baravelli ، وعين الجنرال ماريوت Maraiott

الانجليزى رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خوّل الرقيبين سلطة مطلقة فى إدارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد . فإن قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قيما عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين قواما على الحكومة المصرية ، واقترنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التى تدل على جشع الماليين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للماليين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لاتعرف حقا ولا إنصافا ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاغلال متوهمة أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائما بالإخفاق ، ومآلها حتما الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينيه Freycinet الوزير الفرنسى الشهور ماخلاصته : «إننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المثنوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولابد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه وان كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لايكتمون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففى هذه الحالة لايطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التى توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول[1] »

وقد بقى نظام الرقابة الثنائية معمولا به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برآسة نوبار باشا ، فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، فاستغنى مؤقتا عن الرقيبين الأجنبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية فى أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الانجليزى ألغيت الرقابة فى أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالى الانجليزى ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة انجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقى الجنرال مريوت يتولاها إلى أن توفى ، ثم صدر مرسوم فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزى وله الرآسة ، والآخر فرنسى ، والثالث مصرى ، ثم تسلم الانجليز إدارتها فى عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدبير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهالى بطرق القهر والعسف ، فقد عزيا الى اسماعيل أنه يقيم العقبات فى سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وماينطوى عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل فى شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية الى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوما فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،

(١) دى فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Quest on d'Egypte ص ١٦٨

ومهمتها تحقيق العجز فى أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن المرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التى تطلبها

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الايراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الايراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل إلى طلباتهما ، وأصدر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما آخر بتعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملا حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أى أنه يشمل الايرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التى تطلبها منهم وتقديمها إليها رأسا من غير إبطاء

تألفت اللجنة طبقا لهذا المرسوم من المسيو فرديناند دلسبس (فاتح قناة السويس) رئيسا ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينيير . وبارافللى . وبارنج (كرومر) وفون كريمر

وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحته الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحى الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ماترى فحصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتى الحقانية والخارجية ، ولم يكن راضيا عن تدخل الدول فى شؤون مصر بهذا الشكل المهين ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يطأطئ الرأس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إبائه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر فى اللجنة ، وتولى رآستها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فرديناند دلسبس فى باريس ، وبعد أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئيا ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لإصلاحها ، وأحصت فى تقريرها الديون غير المسجلة التى لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهى قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة الموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته عجزاً فى ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٫٥٨٦٫٠٠٠ جنيه ، وفى ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٫٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، فعرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٫٧٦٢ فدان من طيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة فى ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنت فيما بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى ميزانية الدولة

« إن بلادى لم تعد فى إفريقية »

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه فى الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى فى حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتعمق فى بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

« وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التى انتهيتم إليها ، فإنى أقبلها ، وطبيعى أن أعمل ذلك فإنى أنا الذى رغبت فى هذا العمل لصالح بلادى ، وعلىّ الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزماً جدياً ، إن بلادى لم تعد فى أفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية

وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور فى نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهتى قد اعتزمت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإنى بادئ عملى بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة لكى أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد فى الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملا شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتى ثمره فى تلك الأرض الأزلية التى تظلها سماء مصر[1] »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية

ففى هذا المعرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد فى أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمرى ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب فى ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولى الأمر ، واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة تنم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التى اقترضها ، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

---

(١) عن الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١١٥) ، عدا الفقرة الأخيرة فقد ذكرها المسيو جابرييل شارم ، ووردت أيضاً فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مرامى السياسة الإنجليزية
وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال فى لجنة التحقيق ، والموحى بالفكرة الأساسية فى التقرير الذى انتهت إليه ، وهو الذى وجه اللجنة إلى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلا فى شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزحزحها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هى بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برآسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزى لوزارة المالية ، والثانى فرنسى لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انفضاض لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببغيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى فى التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ فى الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرآسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كى يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق فى الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن انجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هى بالنفوذ فى الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفى ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام فى مصر : «إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن فى مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهلين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفى خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة فى القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر فى الأفق فكرة تعيين وزير أجنبى ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتنى قليل الثقة فى مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست فى الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامى فى صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق » (١)

وكان البارون دى ميشيل يرى أنه بعد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبى مشترك ، قال فى هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدى إلى اتفاق سعيد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستئثارهم بالمنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانبا ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلى الدول المجتمعين الآن فى مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية » (٢)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها فى ذلك الحين سياسى ضعيف الرأى مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير فى الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزى وزيراً للمالية ، والمسيو دى بلينيير De Blignières العضو الفرنسى بصندوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده فى الغنيمة ، وهذا من أغرب ما سمع فى تاريخ النهب الاستعمارى

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا فى ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم فى مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نثبته هنا لما له من الشأن الكبير فى تطور هذا النظام

---

(١) دى فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٦

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا(١)

« وزيرى العزيز

« إنى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزمى عليه ، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبتصديق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها مناقى الإدارة المنوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم وأن يعرضوا

---

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التى هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

« ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسئوليته عليكم

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وبتعميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« وإنى معتمد عليك فى إجراء الإصلاحات التى صممت عليها ، مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

« ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ — اسماعيل »

وأهم ما فى هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشاركه فى الحكم وتحتمل مسئوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون فى المسئولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رآسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظارا منفصلين تحت رآسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه فى كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولى رآسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الأمر وطوراً برآسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متوليا الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل

تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً فى يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يغنى عنهما وزيادة ، واتفق الخديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتما إذا فصل أحد الوزيرين الأجنبيين من منصبه من غير موافقة حكومته

١٣

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضا جديدا من بنك روتشلد الإنجليزى مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت فى مقابله الأملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٫٧٢٩ فدان[1] وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصرى واثنان أجنبيان أحدهما انجليزى والآخر فرنسى

وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها فى قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقة لم تزد عن ٦٫٢٠٥٫٠٠٠ ج ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٫٢٩٥٫٠٠٠ ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافى القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥٫٩٩٢٫٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدلك على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ،

---

(١) المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضى الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة[1]

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلين ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستيداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديو والدائنين

استقال نوبار باشا من رآسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميله إلى أن يتولى بنفسه رآسة مجلس الوزراء

وبعد مفاوضات لم تدم طويلا أعلن اسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رآسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقرانه لا ينفذ ، فقلد الخديو ابنه توفيق باشا رآسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلا ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعيل كما تراه مفصلا فى الفصل الثالث عشر

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ س ١٨٥

الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن فى مصر هيئة نيابيـة تمثل الشعب وتشترك فى مظاهر الحكم حين ولى اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هـذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر فى معظم عهد محمد على

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحكم فكر فى إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب)

إن فكرة إنشاء هذا المجلس فى ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقدم الشعب وتعويده الاشتراك فى الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

أنشىء هـذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه فى لائحتين عرفت الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامة) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين[1] نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وإنا موجزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعيـة فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

(١) هامش الطبعة الثانية — نشرنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية

يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير فى بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً فى المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضوا ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، وجماعة الأعيان فى القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصريا ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية باليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضى ثماني عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الأعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية فى عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى[1] وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس

---

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و١٧ من اللائحة الأساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشىء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الأمر باعتماد عضويته

(تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشراً) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشىء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) فى أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو فى موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة اللائقة » وجلوسهم فيه يكون «بهيئة الأدب» (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بإذن من الرئيس ، وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب فى أن المجلس النيابى الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عمليا فى سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقا ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شؤون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ؛ لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت فى حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبى فى شؤون مصر

الحياة السياسية فى عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية فى كل أمة تتبع أولا النظام الذى تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية فى عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثره من الحياة السياسية فى عصره

كان عهد اسماعيل فى الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهى ، ويدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلى عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه

ثم ان تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكليا ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ فى تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هى التى كانت ممثلة فيه تمثيلا واسعا ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذى لا يؤثر فى طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التى تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد على ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب فى ذاته لا يجعل لهم حظا فى عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هـذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تتجه إلى الحياة

الحرة ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التى ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال فى الرأى ، وتبعث فيها روحا من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن فى البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنشر مداولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولا ثمة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة فى نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التى ينشدها

ومن ناحية أخرى لم تكن فى البلاد ضمانات نظامية أوقانونية أو قضائية أو فعلية تحمى حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها فى تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله

الانتخابات الأولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابى فى عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا فى الحياة النيابية[١] ، ونتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

مومى بك المقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود العطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميى . السيد عبد الرزاق الشوربجى

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اربى بك أبو العز . على كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة

(١) راجع أعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٨ والجزء الثانى ص ١٥ و ١٧ و ١٨٤

أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة حانوت . على أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان الملوانى عمدة ميت حبيش القبلية . أحمد الشريف عمدة ابيار

(المنوفية) الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندى شمير عمدة كفر عشما . موسى افندى الجندى عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة جنزور . على أبو عمارة عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دبوس عمدة نكله العنب . الحاج على عمار عمدة بيبان . الشيخ محمد الوكيل عمدة صمخراط

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربى من قليوب . الامام الشافعى أبو شنب عمدة الخانكه . على حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربى (قليوب) . احمد افندى أباظه (منيا القمح) . الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف . بركات الديب عمدة القرين . محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر) . اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين . الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندى الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور . عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة)

نواب بنى سويف والفيوم

حزين الجاحد عمدة العجميين . على سيد احمد عمدة الزربى . زايد هندى عمدة جزيرة بيا . محمد حسن كساب عمدة النوره . جرجس برسوم عمدة بنى سلامة

نواب المنيا وبنى مزار

ابراهيم افندى الشربينى عمدة مطلوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت . ميخائيل اثناسيوس عمـدة اشروبة . حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد العال موسى عمدة دروه

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من الكتكاته . عطيه مهران من ناحية نزه . احمد سلطان عمدة بندار

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمـدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازه . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش .

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سـنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برياسة إسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الخديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس

مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عمارية الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعى الجليلة ، بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدهما ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيي واجتهادى فى إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تتذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا الأمر المبرور ، وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنيـة ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور[1] »

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها سديدة المعانى ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ، واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها ، ويثبتها فى نفوس الشعب ، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من

(١) عن المضبطة الأصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

الحكم هي منفعة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة فى النطق الخديو هو خير دعاية لها وإعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم أمين بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفى . محمد افندى شمير . الشيخ محمد الصيرفى . سليمان افندى عبد العال . إبراهيم الشربعى . عمر افندى أبو يحيى . حسن افندى شعراوى . الشيخ على سيد احمد

وفى اليوم التالى (٢٦ نوفبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوى جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ فى قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد فى سالف العصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد على باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه فى أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب فى ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام وراثة العرش

وإليك نص الجواب ، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التى تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة فى ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولى الأمر . قال الأعضاء

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكمال الارتياح . ونقول إن مما قطفناه من زواهر الأخبار التاريخية وعرفناه من سوالف آثار الديار المصرية . أنها كانت فى الأعصار الخالية رافلة فى حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نيل معارفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة فى الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدى من لم يحسن

تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نوائب الزمن . وتناولتها أيدى المحن . حيناً بعد بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدى الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشرور . حتى رجعت القهقرى . وأصبح غيرها من الممالك فى أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به فى غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها فى سلك أحاسن الممالك . فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد على باشا . فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الأصليـة ما كان تلاشى . وأفرغ قلبـه وقالبه فى إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه فى إعادة جمالها وكمالها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفخامة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها أصناف المآثر المفترقة . وجدد فيهـا القوانين العسكرية . وأنشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعـد الخفا . وأزهرت أفنانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته فى سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعا . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعا . فضلا عما أورثها من الغنى الأتم . والفخار الأعم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرنا بحمد الله متقدمين فى درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم عوناً لوالده ، وهو الجد الأمجـد فى حال حياته ممضيا الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيـه . وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخـذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن . ويجدد من العمارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من إنشاء المجالس الحقانية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغـير ذلك مما عقدته نيته ، وأضمرته طويته ، فحسدتنا الأيام عليه ، فلم نتمتع بعز حكومته إلا قليلا حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المـآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفحتنا النفحات الإلهية ، وأسعفتنا العناية الربانية ، بالحضرة الاسماعيلية ، وأعطى القوس باريها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأفخم ، والداورى الأكرم . فقام فى تنظيم أمورها على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد أبيه من الخلل ، وسعى فى مقاصد أبيه وجده ، باذلا فى موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع المهارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره فى سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده فى سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بأن يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة ، أسست فى هذه الديار ، من دواعى العمار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء فى أمور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتمام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المقدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات[1] ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعى الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، فى أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود أفندينا الأفخم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاه خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام[2] »

---

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو اسماعيل

(٢) عن المضبطة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة بمجموعة الجوائب

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فى مكان انعقاد المجلس (بالقلعة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقا لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضوا ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد

لجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها أربى بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية فى الدور الثانى

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندى الشربجى

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان افندى عبد العال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة فى تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهردار الخديو لكى تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

وللأقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوما لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الأقلام الخمسة ، عضواً واحدا من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

وإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذى أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجوه المتمدين ، والأعيان المنتخبين « فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا » زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفطن والتمييز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هـذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها فى مدارج التمدن ، ويصعد بهم فى معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزيه ، كما جرت فى سائر المدن المتمدنة وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ، فإن تلاحق الأفكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستنتج ثمرات الألباب من أغصانها ، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت فى أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عونا على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لائحة مخصوصة فى كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا ، لينوبوا عن سائر أهالى مدائننا وبلداننا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن ، ممن يصلح لهذا الشان ، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص ، وصدق عليهم فى قرار القومسيون المخصوص ، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا ، فقوبل بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية ، فى ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسبما تقرر فى اللائحة الانتخابية ، وكلكم أصحاب روية وأهلية ، وأرباب فطنة جلية ، وكمال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فأملى فى سمو أفكاركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون فى اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً ، ومجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً . فتعاونوا فى النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الثاقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التى ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنيها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال ، وحسن الحال والمآل ، فهو مولى الخير ومولى الكمال »

فى رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس ، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأقلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء .

طريقة المداولة فى المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول فى الاقتراحات التى يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولا فى هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه فى الغالب على لجنة تنتخبها الأقلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار إلى المعية السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى ، فيدلى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو رأى الحكومة .

ونذكر ممن حضروا فى الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد نافع باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس[1]

(١) أول المقترحات التى تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات فى

---

(١) راجعنا هذه المضابط فى « الوقائع المصرية » التى كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدفترخانة المصرية بالقلعة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن ننوه بالجهود المحمودة التى بذلها الأستاذ محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب فى جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة فى مختلف المصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والثناء .

هذه المسألة ، ثم أحيلت على لجنة (قومسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندى شعراوى ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وناقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الرى والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولا خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة فى الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأنفس تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأنفار للسخرة بالدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحجتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شراؤها بالثمن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى ثمن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشا ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

(٢) اقترح ابراهيم افندى الشريعى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلا لسدادها ، فأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد أفندى شمير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل أثناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحميد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد فى أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالى فى دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى أن رأى المجلس فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معا ، فأقر المجلس ذلك .

(٣) اقترح أزبى بك أبو العز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة فى كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحبذوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندى أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود العطار ، وأحمد أفندى أباظة ، وانتهت اللجنة فى تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة فى كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس فى السويس والقصير والعريش حتى يتم إنشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا فى بيانه بالجهود التى تبذلها الحكومة فى سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأطيان التى يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو

(٤) اقترح سليمان افندى عبد العال من نواب أسيوط النظر فى وضع نظام لسندات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشتغلة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكتفى المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل افندى اثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة فى عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أومتأخرين فى سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهلين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاق الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخرونهم لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به فى أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو إن قوبل اقتراح ميخائيل افندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل فى إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالى على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتعهدين كانوا يغتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضى لا تزرع لمجرد الرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك العهد جميعها لأن الأهالى فى مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين

وحبذ الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد على ، والحاج شتا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة فى الموضوع بأن قرر المجلس بجلسة ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندى حمادى من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال فى المديريات لمنع العبث فى قيد المتحصلات ، وذكر أن الأهالى فى الوجه القبلى يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه فى ورق عادة ويبقى المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المعتمدة يحصل « لخبطة ومغشوشية فى الإيراد »

وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهلين ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رأته اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندى الملوانى من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربى بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذى يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلا فى هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذى تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتفى المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر فى الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسة ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، وربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيضان فتعطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، وربط عليها مال الحوض ،



اسماعيل راغب باشا
رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الأول
(من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

والأطيان البور التى يرغب الأهلون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحه فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المماثلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتعفى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحى والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلاوين من الرى

(١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . اعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فمه الذى كان على ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه الترعة واصلة فى ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد أبو ستيت . ومحمد سحلى من نواب قنا ، إصلاح الرى بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور

وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبحثت فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الرى والهندسة ببلادهم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الرى وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا الصدد

انتهاء الدور(١)

وفى جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن الشكر للخديو على منشآته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التى أبدوها فى المسائل التى عرضوا لبحثها كانشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيط الأموال وفك العهد وإصلاح الأطيان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس فى هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديو « ولى النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله فى أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يبديه الاعضاء فى السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الاعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة فى خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الاهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان فى الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التى تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم إلى حد ما — الاستقلال فى الرأى ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية

أما الحكومة فكانت تعنى بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها فى بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء فى مباحثهم ، واطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا فى هذا الصدد اسماعيل باشا

---

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكنا رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلمة (دور) على الانعقاد السنوى

صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديو اسماعيل

ولم يتناول الأعضاء فى مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التى كانت تشغل الأفكار فى ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلعهم إلى البحث فيها إلا فى دور الانعقاد الثانى كما سيجئ بيانه

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسى وملابسات العصر الذى اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لابأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية رددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب فى أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائما إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون فى مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون فى مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً فى مقاعد اليمين ، فأفهمهم شريف باشا أنه لابد أن يجلس بعضهم فى مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهى ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سندا من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً فى مضابط المجلس ، على أن الرواية فى ذاتها لايسيغها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لا يدع مجالا لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره المسيو دنجلار عن موقف المعارضة فى المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام[1]

فهذه الرواية يسيغها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأبى أن يقف نائب فى ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف فى أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمنية ، ولم نتبين نواب المعارضة إلا فى أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجىء بيانه

دور الانعقاد الثانى

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) فى مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن موعده المحدد فى اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشىء عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بتلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وهى خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس فى العام الماضى ، وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ إنشاء مدرستى بنها وأسيوط

---

(١) رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢ Letters sur l' Epypte Contemporaine

« والباقى تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة فى المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الأدوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
(٥) ٢٣ نوفبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وذكر أن ترتيب الأنفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد الأنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة « والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان » ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة »

وأشار إلى مشاريع الاصلاح التى اعتزمت الحكومة إجراءها وقررت عرضها على المجلس للمداولة فيها ، كتحسين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى « إلى تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالاسراع إلى إتمامها من أهم الأمور » .

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد فى تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه العناية والتوفيق »

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جيمى ، الشيخ محمد الصيرفى ، ابراهيم افندى الشربينى ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندى شعير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندى عبد العال ، عمر افندى ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة فى تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الاصلاح التى جاءت فى خطبة العرش ، وابتهجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التى أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضى كما هى من غير انتخاب جديد

تغييرات فى الأعضاء

توفى من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد عبد المعطى ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من المنشاة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن فى الدور السابق فقد انتخب لرآستها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات فى عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : إنشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها وتقدمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البدل النقدى للاعفاء من

الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيها ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الرى ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدرى وزيادة عدد أطباء الصحة فى الاقاليم ، وانشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التى تعمل فى كل مديرية بمعرفة مندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان ، ونفذت فعلا

وممن حضر من الوزراء وكبار موظفى الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والأشغال ، واسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحرى ، والدكتور كلوتشى بك ، والدكتور محمد على البقلى بك ؛ والقى كل منهما بياناً هاما فى الاصلاحات الصحية

المناقشة فى المسألة المالية

عين اسماعيل باشا صديق فى خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الاقاليم ، فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية

وشغلت المسألة المالية أفكار الناس فى ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو اسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التى اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليونا من الجنيهات ، فبدلا من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان فى سنوات ١٨٦٤و٦٥و٦٦و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التى كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها فى الدور الثانى ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفاترها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه ببيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من اسماعيل باشا صديق الذى كان معروفا عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل

وذكروا أن الباقى من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالى دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت فى ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً فى عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتى بالجنيهات :

الإيرادات	٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤٫٧٠٦٫٠٠٠ جنيه
الزيادة المزعومة فى الإيرادات	٢٫٥٨٤٫٠٠٠ «

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، وتخالف الواقع من كل الوجوه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم فى المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر فى الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملابسات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلى

وحضر اسماعيل صديق بجلسة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلى بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقى من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة فى المسألة المالية بنتيجتين سيئتين :

(الأولى) زيادة الضرائب على الأطيان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شىء منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعته سياسة الاسراف التى كان يتبعها الخديو وينفذها اسماعيل صديق

ولم يعقد القرض الجديد فى داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة فى الخارج من بيت أوبنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقته وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ

١١٫٨٩٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية

وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديو لرآسة المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرآسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلعة ، بصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديو اسماعيل فى مجلس شورى النواب ، وأغزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالى ، مع نقص النيل فى ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملافاة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت فى الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة فى الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لعلو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم فى مؤونتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميعاد جباية الأموال من كافة الأهلين « وبهذه الوسائط لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع فى غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعتزمت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الرى فى السنة التى ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسددت مقداراً جسيما من الديون « التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) ، وصار الباقى الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما فى ذلك القرض الجديد »

أعمال العمران فى عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التى أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال انها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله فى أن ما تكبده الأهالى من المشقة فى تشغيلهم فى حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيع ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة فى شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لإيراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها فى عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبارٍ جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ماصرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة فى إنشائه على رياح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الرى فبلغت ٢٠٧ قنطرة و٤٠ ترعة ومصرفا ، وكوبريا واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ بابا للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه فى إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستمائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم فى الأمور العسكرية ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكنا تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفا من

الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملبوسات والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التى اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألمع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التى عرضت على الحكومة ، قال ولو باعتها لسددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازى ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة بيدى ، وأنا صارف نيتى وأفكارى فى إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكمال العمران وازدياد رفاهية الأهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى فى خطبته لقناصل الدول مقاصده التى جعلها برنامجه وهى (١) رفع السخرة عن الأهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله فى إتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة فى هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الأعمال العظيمة كمد السكك الحديدية وإقامة المبانى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضى ، « وبلغ ما صار إصلاحه وزراعته فى عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٤٥٨ر٣٢٧ فدان »

السودان فى خطبة العرش

وذكر أعمال العمران فى السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى فى إصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن فى امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التى هى مركز تلك الأقاليم وإلى

سوا كن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة فى عمل خط تلغراف أيضاً من سواكن إلى مصوع ، وعند نهو وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسبما اقتضاه الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعد ما كانت نظارة المالية تمد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠٫٠٠٠ جنيه) صارت هى الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٫٠٠٠ كيس (٧٥٫٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية »

التعـــليم

وقال عن « مادة التعليم التى هى أساس التمدن » إنه من وقت تأسيس مدرستى المبتديان والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتهما تعددت المدارس التى أنشأها وأحصاها فى الخطبة كما يأتى :

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة

بالقاهرة : مدرســة المبتديان ، المدرسة التجهيزية ، المهندسخانة والأبنية ، الإدارة والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) ، مدرسة الرسم

بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية ، المدرسة البحرية

بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية ، مدرسة السوارى (الفرسان) ، مدرسة البيادة (المشاة) ، مدرسة أركان حرب ، الطب البيطرى ، مدرسة قلفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة ، الجبخانجية ، العمليات

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة فى الميزانية منذ عدة سنين[1]

وتكلم عن المقصد الرابع فألمع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

---

(١) مقدارها ٦٠٫٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠٫٧٢٥ ج للعائلة الخديوية كما ورد فى الميزانيات السنوية ، ثم خفضت مخصصات الخديو والعائلة الخديوية فى ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦٫٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠٫٠٠٠ للخديو وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون (ملحق نمرة ٦ للتقرير الأول للجنة التحقيق العليا ص ١٤٣) .

إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس فى العام الماضى والذى قبله ، وأعرب عن أمله فى أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدى إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمسئول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

أحمد أفندى على . الشيخ على سيد أحمد . سليمان أفندى عبدالعال . عمر أفندى أبو يحيى . أرتبى بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربى ، السيد محمود العطار ، الشيخ مصطفى جميمى

وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمنن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالى والعمارية ، ونهنىء أنفسنا بمحاسن التهانى المنيفة ، ونبهج أرواحنا لتشرفنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة »

وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومديح وإطراء للذات الخديوية ، وترديد لما جاء فى خطبة العرش من البيانات والأقوال

تغييرات الأعضاء

استعفى محمد أفندى شعير ، وانتخب بدله على أفندى شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفى (بك) وكيلا لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلا لمديرية الغربية ، وأحمد أفندى أباظه وكيلا لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندى عفيفى وكيلا لمديرية الشرقية ، وابراهيم أفندى الشربعى وكيلا لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بدلهم

وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندى على رئيساً لقلم المنيا بدلا من ابراهيم أفندى الشربعى

المسائل التى تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس فى هذا الدور مقترحات الأعضاء فى المنافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالى ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الأهالى فى تحرير حجج ملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة

ومما قرره تنظيم المبانى بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مبانى كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع فى البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الرى

وقرر منع فرز الحصص فى الأطيان الموروثة ، وكان الفرز حقاً مخولا لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى العائلات » ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفرز الوارد فى اللائحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شؤون الأراضى والزراعات ، وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس إنشاءها فى الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة فى إنشائها وإنشاء حقول التجارب

الميزانيـــة

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ — ١٨٧٠ بجلسة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

جنيـــه	
٧٫٣٣٥٫٠٠٠	مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديوان

	جنيـــه
	٣٫١٧٥٫٠٠٠ المصروفات
	٢٫٥١٥٫٠٠٠ أقساط الديون
٥٫٦٩٠٫٠٠٠	٥٫٦٩٠٫٠٠٠ ج مجموع المصروفات

١٫٦٤٥٫٠٠٠ ج الزيادة المزعومة فى الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهـذا يدلك مبدئياً على جسامة القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه فى الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال فى الميزانية ، واعتمدت كما هى

وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

الهيئة النيـــابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية فى أوائل سـنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمد البلاد ومشايخها طبقاً للائحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة (١) .

نواب القـاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبى

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جميى . السيد إبراهيم على جميى

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعنا فيه إلى دفتر قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

نواب الغربية

أبو النجا دنيا (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة شبرا النملة . السيد عيسوى الشريف (ابيار) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة كفر الديب . عماره العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد احمد القاضى عمدة مطوبس . إبراهيم عامر عمدة تطاى

نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شابور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى عمدة ادفينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى . الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون . حسن عامر عمدة العزيزية . المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى . محمد الأتربى عمدة أخطاب . الإمام العشماوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سعده عمدة بدواى . الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الأقلام

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كنانه

نواب المنوفية

على افندى شمير عمدة كفر عشما . السيد الفقى عمدة كمشيش . شاهين أحمد الجنزورى عمدة بلمشط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طوخ دلكه . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا . على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة نجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونينه . ضيف الله حسن عمدة شندويل . عبد الرحمن همام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد رفاعة عنبر (طهطا)

نواب سيوط

حسنين النجدى عمدة الشايمة . حسن إبراهيم من بنى رزاح ابنوب . مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة القشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بدينى افندى الشربينى عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بنى سويف

محمد أبو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفى العريف عمدة بوش . أبو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمون

نواب الفيوم

على اليمانى عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أهريت الغربية

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعودى عمدة المحرقة . سالم افندى حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجى

دور الانعقاد الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلعة فى الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مهردار الخديو

وكان رئيس المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين

وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وأن المزروعات بالجهات كافة فى غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة فى خلال العام فلم يشر إليها الخديو ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة فى ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله فى أن تسفر مداولات المجلس فى هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداولات المجلس فى الأعوام الماضية

وغير خاف أنه فى أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره فى دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم يرون فيها بارقة أمل فى تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين العام بائناً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من المديح والتملق للخديو

وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بديني افندى الشربيى . حسن افندى عبد الرازق . وعلى افندى شمير . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جميعى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ احمد أبو سمده . الشيخ شحاته شاش

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبي

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شمير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدينى افندى الشربى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبنى سويف

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

تغيرات فى الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأموراً لضواحى مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت

أعمال المجلس

واقتصرت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يتعلق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الرى والصرف ، والبحث فى مسألة الرباحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان لكل مديريتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استئنافيين (بدل مجلس واحد) فى الوجه القبلى ، أحدهما فى جرجا ويختص للفصل فى القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا وقنا وإسنا ، والآخر فى المنيا ويختص بقضايا المنيا وبنى سويف والفيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

الميزانيـــة

وقدم اسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومى والأبواب الإجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيلى لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

		جنيـــه	
		٧٫٣٤٧٫٠٠٠	الإيرادات
			المصروفات وأقساط الديون
	جنيـــه		
٣٫٤٠٠٫٠٠٠ ج	المصروفات		
٢٫٤٨٥٫٠٠٠ ج	أقساط الديون		
٥٫٨٨٥٫٠٠٠ ج	مجموع المصروفات وأقساط الديون	٥٫٨٨٥٫٠٠٠	
		١٫٤٦٢٫٠٠٠ ج	زيادة الإيرادت عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التى صرف فيها القرض الأخير الذى عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه ، وفيم كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الانعقاد الثانى

ســنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى باجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير ، أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتدأ يوم ٤ بؤونه ، أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكأنه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو يصطاف فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديو المجلس بالقلعة فى الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازندار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشريفاتى

وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضله تعالى ، أنه عما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير العمارية والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما نزداد به وطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين »

ولم تشر الخطبة إلى شىء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعتزمت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى ألجأها إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة

فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة قاو (قنا) بدل الشيخ خليفة ابراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبدالله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفربولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة سرسموس (منوفية) بدل على افندى شمير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة العشرى ، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشى بدل محمد أبو حمد (غربية) ، والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحمد السرسى عمدة ادشاى (منوفية) بدل رضوان افندى بلال

وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلا من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنـة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم : حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو المكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو عمر . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الأربى . السيد مصطفى جميعى . السيد أمين الدنف . مهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية ، ومما ذكروه فى الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية فى هذا العام (١٨٧١) ، ولكن بفضل تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليونى قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة ضارة ، ونوهوا بمساعى الحكومة فى نشر التعليم وانشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح حالتها وترقيتها

أبحاث المجلس

اقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب المحاكم ، وبعض إيضاحات أبداها الوزراء رداً على الأسئلة التى قرر المجلس قبولها

ومما قرره فى هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى

وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت فى يناير سنة ١٨٧١ زيادة عشرة فى المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة لإلغاء ضريبة المواشى التى وضعت فى الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار

ونظر المجلس فى تعديل النظام القضائى ، وذلك أن حكام الأخطاط ونظار الأقسام كانوا يفصلون فى القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطيل الفصل فى الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس مخابرة الحكومة لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلا للتقاضى ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه مشروع لائحة جديدة لهـذا الغرض وضعها المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهى

تقضى بأن ينشأ فى كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة ، والثانى (مجلس دعاوى البلد) للفصل فى الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلى) أى المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هى المعروفة بالمجالس الملغاة ، وقد بقيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائى الحالى

الميزانيـــة

وطلب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بدينى افندى الشربى والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرماوى ، وأبديت ملاحظات عن الميزانية ، وقرئ تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديمة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هى وهاك خلاصتها :

جنيـــه	
٧٫٢٩٠٫٠٠٠	الإيرادات
٦٫٤١٥٫٠٠٠	المصروفات
٨٧٥٫٠٠٠	زيادة الإيرادات

وانتهى دور الانعقاد فى جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس أى بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكأنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدلك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انعقاد المجلس فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحقانية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رياسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هـذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيهـا الخديو إلى اعتزام الحـكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من الهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاريق وإصابته بالدودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو عمر . الحاج على عمران . الحاج حسنين سويلم . الشيخ على الشـامى . بدينى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . مهنى افندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الثناء المستطاب على المـكارم الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش

تغيير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد افندى حسنين النجدى بدل أبيه الشيخ حسنين لوفاته (أسيوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف المقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباظه عمدة كفر أباظه بدل محمد افندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف المقبى

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر فى مقترحاتهم الخاصة بمسائل الرى والزراعة وما إليها

ومن المسائل الهامة التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الخديو اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها فى خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزى الذى عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير فى جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس فى العام المقبل (١٨٧٤) على ما تراءى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية فى ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

المسألة المالية

لم يرد فى خطبة العرش ولا فى الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى إمعان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يتهدد البلاد

ومعلومٌ أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية فى مقابل إعفاء أصحاب الأطيان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها فى استهلاك الدين العام ، بل ابتلعته هاوية الإسراف التى ابتلعت معظم القروض

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ — ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه فى باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعاً وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التى ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى فى جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكأن هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الأهلين دون أن يخصص شىء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء فى هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد فى السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الخديو اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات فى عهد اسماعيل نيفا وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم فى أقساط القروض الخارجية ، والباقى نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً فى البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنىٌّ عن البيان أن ما زعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة فى خزائن الأهلين « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهلين إلى اضطرارهم للاستدانة من المرابين الأجانب لسداد ما يطلب منهم

ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليبرر وسائل الضغط التى تذرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعى الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة

وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتى :

	جنيـــه
الإيرادات	٦٫٩٦٢٫٣١٥
المصروفات	٦٫٣١٣٫٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨٫٦٥٥

ولا شك فى مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفر فى الميزانية ، بل فيها عجز هائل

يعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندى الشربينى ، وحسن افندى عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوى ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد فى حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت فى وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان ، فوجدت « قرين الصحة » ، ولم تزد على ذلك شيئاً

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما فى الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ أحمد أبو حمر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت فى ذلك الحين تفكر فى عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشئوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمناً

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الخديو الاستبدادية التى جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ، ولا ندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تضن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريبا أن نواب البلاد وأعيانها وذوى الرأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراما لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تتابع الأحداث الدلية بعد فض

الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

فنى (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشئوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلى المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفى سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر فى القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، وتحت تأثير العجز المستمر فى الخزانة ، استدعت البعثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون فى ابريل سنة١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذى كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر فى تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصرا جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس النواب ، وبدت هذه الروح فى مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد أن كان يخيم عليه فى الأدوار السابقة شيء من الخمول والجمود

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس فى هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التى أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التى حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما فى نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الأجنبي فى شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة فى إرهاق الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يعد فى طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، فى أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من الكوارث التى نزلت بها ، لتتبوأ مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم فى الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصائرها ، وشعرت بسوء الحالة التى وصلت إليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة فى الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها المحن والشدائد

وصف القاضى الهولاندى فان بملن الذى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطىء الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الاوروبى على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التى لا نهاية لها[1] »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة فى عهد اسماعيل (سنة ١٨٧٦) :

« إن شعور الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور فى مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئا من قوته ، بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم فى ذلك كمثل الأرلنديين فى شعورهم نحو البابا »[2]

وظهر فى الميدان عامل له أثر كبير فى نهضة الأفكار ، وهو مجىء السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ فى نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال فى الفكر ، والجهر بالرأى ، واستنكار الظلم ، وإباء الضيم ، والتعلق بالحرية

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦

(٢) مصر كما هى للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان الدستور العثمانى لأول مرة فى تركيا سنة ١٨٧٦ ، عاملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وإن لم يمتد به العمر ، لكنه كان حادثا هاما نبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا فى الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فاتجهت الأفكار والعزائم إلى الأخذ بأسباب الرقى والتقدم ، والذود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل فى مجتمعات الأحرار وتطور الأفكار فى مجلس شورى النواب

جمال الدين الأفغانى



باعث نهضة الشرق

١٨٣٨ — ١٨٩٧

إن الأمم الشرقية جماء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجمود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقى فى سبات عميق ، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة

وإذا أردنا أن نتبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر

أنه كان فى حياته مصلحا دينيا، وفيلسوفا حكيما، وزعيما سياسيا، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية، والسياسية، واضطلع بها معا، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التى أدى مثلها مارتان لوثير للمسيحية، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة، وفطرته الأولى، وتطهره من الأوهام والخرافات التى أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية، أدى المهمة التى قام بها فى أوروبا فلاسفة الفكر، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما، فعمل على إنارة البصائر، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق، وتحرير العقول من قيود الجمود والتقليد

ومن الوجهة السياسية، استنهض الهمم، واستثار فى النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية، وغرس بزور الحركات الوطنية فى مختلف البلاد الشرقية، وقام بمثل العمل الذى اضطلع به زعماء النهضات السياسية فى الغرب، كواشنطون، وجار يبلدى، ومازينى، وكوشوت وغيرهم

فالذى يجمع بين هذه المهام الجليلة، ويضطلع بها معا، فى عهد اشتد فيه ظلام الجهالة، وتفرقت الكلمة، وعزّ النصير، وتشعبت الأهواء، يجب أن يتسامى فى قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقرية، ويقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين، رأينا واجبا علينا أن نترجم له فى سياق الحديث، وقد جعلنا معظم اعتمادنا فى « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، فى « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لخطة (كنر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان، ووالده السيد صفدر من سادات (كنر) الحسينية، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسينى الأفغانى

ولأسرته منزلة عالية فى بلاد الأفغان، لنسبها الشريف، ولمقامها الاجتماعى والسياسى، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية، تستقل بالحكم فيه، إلى أن

نزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبى السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد فى الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء فى بلاده

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدى أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة فى الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد فى الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو فى الهند أن يؤدى فريضة الحج ، فاغتنم هذه الفرصة وقضى سنة يتنقل فى البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم فى خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؛ وكان أول عمل له مرافقته إياه فى حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التى امتاز بها جمال الدين ، وهى الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال فى بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعا

ففى نشأة المترجم الأولى ، وفى الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه ، والعناصر التى تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالامارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى فى مهاد العز ، فى كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى ، أثرها فيما طبع عليه من عزة النفس ، التى كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التى خاضها أثرها أيضاً فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

فالوراثة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى فى الحياة العملية ، ترسم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغانى

سار المترجم إذن فى جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفى الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت إليه أمارة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك

بقى السيد جمال الدين فى كابل لم يمسسه الأمير بسوء ؛ « احتراما لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعدفى المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداده للاضطلاع بعظائم المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيته فى الامارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تعصف بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بإيران لكى لا يقع فى قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى فى عاصمة الامارة ، ولا يهاب بطش الأمير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل بقى عظيما فى محنته ، ثابتاً فى هزيمته ، وتلك لعمرى ظواهر عظمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها فى الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس فى بلاد الأفغان ، وإشعال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء فى أن هذه الأحداث قد

كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم فى الدس والتفريق ، وغرست فى فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه فى أعماله وآرائه وحركاته السياسية

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير على) يدبر المكايد للسيد جمال الدين ، ويحتال للغدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه فى الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه مجيئه إلى الهند من إثارة روح الهياج فى النفوس ، وخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة فى بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأنفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يقم هناك طويلا ، ثم أزالته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فما ان سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فآنسوا فيه روحاً تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) فى البيت الذى نزل به بخان الخليلى ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

سفره إلى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « عالى باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضواً فى مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسخط شيخ الإسلام حسن فهمى أفندى ، إذ رأى فى تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقى فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بادئ بدء بضعفه فى اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلا كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه

وألقى السيد خطابه بدار الفنون ، فى جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغمزاً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيغ فى عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ فى المساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتفنيد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمرها إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء ، ففارقها مهضوماً حقه ، ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

عودته الى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين الى مصر فى أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل فى ذلك الحين رغب إليه البقاء فى مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتبا

مقداره الف قرش كل شهر ، نزلا أكرمته به ، لا فى مقابل عمل ، واهتدى إلى المترجم كثير من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا ، وإنما ذهب إليه زائرا ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان اسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة فى نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات الأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل ، عما حمل الخديو اسماعيل إلى استمالة الحكيم الافغانى للاقامة فى مصر ، واكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريبا ، لأن لجمال الدين ماضيا سياسيا ، ومجموعة أخلاق ومبادئ ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن فى اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته فى نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته فى الفلسفة ، أقوى ظهورا ، وخاصة فى ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفى الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر فى اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء ، فترغيبه جمال الدين فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحا علميا ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكراهيته للاستبداد ، ونزعته الحرة ، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاها أو يحسب لها حسابا كبيرا ، لأنه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده ، فكان يحكم البلاد حكما مطلقا ، يأمر وينهى ، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها ، دون رقيب أو حسيب ، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى يده ، والصحافة فى بدء عهدها تكيل له عبارات المدح ، وتصوغ له عقود الثناء ، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبى ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت فى سياق الحديث ، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل ، على سلطته المطلقة ، من الناحية الداخلية أو الخارجية ، حين رغب إلى حكيم الشرق الاقامة والتدريس فى مصر ،

وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦ ، على أنها فى تطورها السياسى لم تتجه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت فى الجملة ضد التدخل الأجنبى

وثمة اعتبار آخر ، لايفوتنا الإلماع إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه فى « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة فى المكانة والنفوذ السياسى ، وينظر إليها بعين الزراية ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثمانى ، وليس خافيا ماكان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين ، وظهوره بمظهر العاهل المستقل ، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفى إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التى اعترضته ، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما ، وأخصها فرمان نوفبر سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقصا سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩)

ففى هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة ، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يغتنم الفرصة ليحمى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانى ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدوثة ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن عاهل مصر العظيم أحق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطىء له فى وادى النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد فى إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذى ينفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض باشا فضل المشاركة فى عمل كان له الأثر البالغ فى نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمى والأدبى

أقام المترجم فى مصر ، وأخذ يبث تعاليمه فى نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها

من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو فى كل أحاديثه « لا يسأم ، كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالى الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر فى الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول ، وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصا فى القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام فى موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الإجادة فى المواضيع المختلفة منحصرين فى عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، وخيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبي على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون فى المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة فى القطر المصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم ، وأغلبهم أحداث فى السن ، شيوخ فى الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ فى نهضة العلوم والآداب فى مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التى نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لقضى على هذه الدعوة فى مهدها ، ولأخفق هو فى مصر كما أخفق فى الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانبا من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية فى التقدم العلمى والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحا أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر فى مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره فى مصر أقوى وأعظم منه فى أى بلد من البلدان الأخرى ، وفى هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

أثره الأخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبتها الحكمة والمعرفة ، ومحصتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الأفغان ، والتجارب التى مارسها ، والشدائد التى عاناها ، جاء وفيه من الشمم والإباء ما صدفه عن أن يطأطىء الرأس أو يقيم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التى اعترضته فى أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لمداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التى جاء بها جمال الدين كانت بلا مراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصرى ، فى ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس فى مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد

أسرفت حكومة اسماعيل فى القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التى كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كبدأ للتدخل الأوروبى ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء انجلترا أسهم مصر فى القناة ، ثم قدوم بعثة المستر « كيف » الانجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين فى مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادىء حكيم الشرق وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الأخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبدالسلام بك المويلحي (باشا) ، الذي يعد من تلاميذه الأفذاذ ، وإنك لتلمس الصلة الروحية بينهما ، من الكلمات والعبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ، مما سنذكره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الأفغاني

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك العنحوري أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وسما مقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتولى رآسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودي الذي نفي أخيراً مع عرابي إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحي النائب المصري في دار الندوة ، وأخيه ابراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة ، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويعلون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد عبده ، وابراهيم اللقاني ، وعلي بك مظهر ، والشاعر الزرقاني ، وأبي الوفاء القوني في مصر ، وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم في الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغاني مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه واسرافه ، وقد اجتمعا في محفل الماسونية ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبى ، وفى مقدمتهم قنصل انجلترا العام فى مصر ، إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، فغيروا عليه قلب الخديو ، وأوعزوا إليه باخراجه من القطر المصرى ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظار منعقداً برآسة الخديو ، وكان نفيه غاية فى القسوة والغدر ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين (ابو تراب) ، وحجز فى الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة[1] أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباى ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمى من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م) ذكرت فيه نفى السيد بعبارات جارحة[2] ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشعر بشىء من الكرامة والحياء ان تسف إليه ، فهى قد نسبت إليه السعى فى الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى يقظة الأمة ، وتحريرها من ربقة الذل والعبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفى ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الأنصار والأصدقاء لاستاذهم ، وإلى أى حد يضيع الوفاء بين الناس ! ! ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى نفى السيد جمال الدين واشترك فى احتمال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المنكر فلمَ لم يستقل من الوزارة احتجاجا واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودى فى هذه الحادثة لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأى حال

نفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى

---

(١) كان نقله إلى الباخرة فى صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل فى « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفى « الأهرام » عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

وبقيت النفوس ثائرة تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه ، والثورة فى ذاتها هى استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين الفضل الكبير فى ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدها بآرائه الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلايغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الأمور

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته فى الرد على الدهريين ، وألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء فى الهند حتى انقضى أمر الثورة العرابية

عمله فى أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العرابية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أى بلد فاختار الشخوص إلى أوروبا ، فقصد إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياما معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً فى بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إليها ، وهناك أصدرا جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التى أنشأتها ، وهى جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامى وكبرائه وهى التى عهدت إلى السيد باصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا فى تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات فى سمو المعانى ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهى أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة فى نفوس قارئيها ، وتدانى فى روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه فى خطبه الحماسية المنشورة فى «نهج البلاغة» ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تمثلت فيه ، وتجلى أثرها فيما يكتبه أو يمليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبى ، والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها فى العالم الإسلامى ، وأقبل عليها الناس فى مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أقفلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت فى مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعى فى مصادرتها أن أوعزت إلى الحكومة المصرية بتغريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيها ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا

قضى جمال الدين فى باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة فى مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه فى مصر

جمال الدين وريتان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan فى العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أتمثل أمامى عندما كنت أخاطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله فى فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى الروسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفى عودته منها التقى بالشاه فى مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبته إذ كان يرغب فى الانتفاع بعلمه وتجاريبه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام فى طهران ، فحفه علماء فارس وأمراؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ فى الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات فى نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه فى المسير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره فى دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته فى البلاد ، وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضا ، فانتزعوه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفيا ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمنا حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتابا إلى كبير المجتهدين فى فارس ميرزا محمد حسن الشيرازى ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الانجليزية حق احتكار التنباك فى بلاد فارس ، وما يفضى إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هـذا النداء من أعظم الأسباب التى جعلت كبير المجتهدين يفتى بحرمة استعمال التنباك إلى أن يبطل الامتياز ، فاتبعت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتقاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضا ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبى

شخوصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فتلقاه الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ؛ وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة فى مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وقويت دعوة الحرية فى إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسى أهوج ، وقيل إن للسيد دخلا فى التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التى غرسها جمال الدين فى إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسى سنة ١٩٠٦

ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيما هو بلندن ورد عليه كتاب من المابين الهمايونى بواسطة رستم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولا ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هى المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت فى عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذى كان نصيرا للاستبداد وخصيما للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

فى الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته فى الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكى يظهر للعالم الاسلامى أنه يرعى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين دعوته ، آملا أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسى هو إنهاض دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحفّه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلا كريما فى قصر بجى (نشان طاش) ، من أفخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعون ليرة عثمانية فى الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشايات والدسائس ، وكان الشيخ ابو الهدى الصيادى الذى نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب ارسلان فى هذا الصدد فى كتاب « حاضر العالم الإسلامى »(١) أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصرى المشهور فى متنزه (الكاغدخانة) ، فصادفا الخديو عباس حلمى وسلم بعضهم على بعض ، وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع فى (الكاغدخانة) ، وهناك عند الاجتماع بايعاه تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية(٢) ، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً فى نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذى ادى إلى وحشة السلطان منه استمراره فى مجالسه على القدح فى شاه العجم ناصر الدين ، مما حمل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه فقبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة فى جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أى أحد من الاختلاط به إلا بارادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً فى قصره

---

(١) تأليف المستر ستودرد الأمريكى وتعريب الأستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه فى قصره ، ووشايات أبى الهدى الصيادى ، مما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن الغدر والاغتيال كانا من الأمور المألوفة فى الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان فى كتاب (حاضر العالم الإسلامى) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضييق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابه يستعطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتمس حماية أجنبية ، فثارت فى نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر فى فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قمبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطانى ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقوّل الناس فى قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفا من وساوس عبد الحميد ، فقيل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمدا ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض (١)

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبى أن يتولى العملية إلا جراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسويا مستقل الفكر طاهر الذمة ، لينظر فى عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردى) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشفى بسبب ذلك ، وعاد إلى استروروج ، وأنبأه بهذا الأمر المحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة

---

(١) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٤

وذكر واحد ممن كانوا فى خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقى اسمه (جارح) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استمالت (جارح) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا فى ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويعالج أسنانه ، بعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشىء من ذلك ، ويطمئن إلى (جارح) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان فى فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارح هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والخزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد فى إفساد الجرح بعد العملية ، أو فى توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشعر بوخز الضمير يؤنبه على خيانته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نعيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقياً عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال فى مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنا فى تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محضا ، من أهالى الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة فى طوله ، وسط فى بنيته ، قمحى فى لونه ، عصبى دموى فى مزاجه ، عظيم الرأس ، فى اعتدال ، عريض الجبهة ، فى تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنات ، رحب الصدر ، جليل فى النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة فى صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب ، تنقضّ منه الشهب ، فبينما هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،

لا يبالى ما تأتى به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لاينه ، صعب على من خاشنه ، طموح إلى مقصده السياسى ، إذا لاحت له بارقة منه تعجل السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التعجل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور بزخارفها ، ولوع بعظائم الأمور ، عزوف عن صغارها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفعته الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية العالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضرورى للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضى عسكر مثلا ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عاليا

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربعة ممتلىء ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، بجبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، عزب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينام إلا الغلس إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة فى اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاى والتدخين ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار السرائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة فى جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التى تصدر عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها فى أشد الأوقات حرجا ، ولازمته عند اشتداد المحن ، وتعاظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلا على ذلك ما كان من موقفه حين نفى من مصر فى أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر فى السويس خالى الجيب ، فجاءه قنصل إيران فى ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار العجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئا ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حيثما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته فى (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام

قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيفى حنفى ، وهو وإن لم يكن فى عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على أداء الفرائض فى مذهبه ، وعرف بذلك بين معاشريه فى مصر أيام إقامته ، ولا يأتى من الأعمال إلا ما يحل فى مذهب أمامه ، فهو أشد من رأيت فى المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حميته الدينية فهى مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلمى إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعانى وتحديدها وإبرازها فى صورها اللائقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة فى حل مايعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتى على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم فى الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له فى باب الشعريات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسن فى الجدل ، وحذق فى صناعة الحجة ، لا يلحقه فيهما أحد إلا أن يكون فى الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوربيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإنى لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ماقدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، فى أقل من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها فى يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات العصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم فى بعض مدارس أوروبا العالية »

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقى الدروس فى داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضى النهار فى بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متاتيا) ، ويأخذ مكانه فى الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوى ، والطبيب ، والجغرافى ، والتاريخى ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون — كما يقول سليم عنحورى — إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجى لديه ، فيحل عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربى مبين ، لا يتلعثم ، ولايتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفحم السائلين ، ويبكم المعترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتمل رأس الليل شيباً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل ما يترتب له فى ذمة الداخلين فى عداد ذلك المجمع الأنيق »

مقصـــده السياسى

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السياسى : « انه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود للإسلام شأنه ، وللدين الحنيف مجده ، ويدخل فى هذا تنكيس دولة بريطانيا فى الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رءوس الطوائف الإسلامية ، وله فى عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية فى أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية فى الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التى ظهرت فى الشرق منذ نيف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكايد الدول

الاستعمارية ، وخاصة الدولة الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه

فقد رأيتَ ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولى الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، و كذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وحبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه فى الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً فى قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته فى ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فملوك الشرق وأمراؤه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار فى إحباط جهوده ومساعيه ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته فى الإصلاح والحرية ، وقد لقى أيضا خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته فى صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا مراء فى أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلبِّ الشرق نداءه فى حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيده فضلا وقدراً ، لأنه قام بدعوته فى وقت عزّ فيه النصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة فى أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، وكم كان حقيقاً بالألم حين يعرض فى ذاكرته مبلغ ما بذله لأمم الشرق من الإخلاص والتفانى فى خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان فى ترجمته[1] : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تخطر له خواطر نادرة فى هذا الموضوع ، فقال له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلا مستأنفاً ، فحبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم فى طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق فى الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامى (باشا البارودى

(١) حاضر العالم الإسلامى ج ١ ص ٢٠٥

الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العرابية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين[١] » وقال له أيضاً : « إن المسلمين قد سقطت هممهم ، ونامت عزائمهم ،



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

وماتت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

بمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم يدلك على مبلغ الشعور الذي تملك لبه ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيباً ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره ويشيد له ضريحاً يليق بذكرى الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية

(١) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من نفي السيد جمال الدين من مصر فقد نفي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلا من سراة الأمريكان (المستر كراين) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسراة المسلمين وعظمائهم أن يؤدوه

وهذا المظهر المستمر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسي والاجتماعي في أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهاك أسماءهم :

نواب القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى

نواب الاسكندرية

سليمان الغربى ، عبد الرزاق الشوربجى

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة أبو تور

نواب المنوفية

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، مصطفى غنيم الانبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبده جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندى شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبي حسين عمدة سلكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى علام (سنديس) ، عبد الفتاح زغلول (ميت كنانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برنشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة طنسا بنى مالو

نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهريت

نواب المنيا وبنى مزار

بدينى الشربعى عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (السربية) ، على افندى حسن ، أحمد محمد أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبدالرحمن وافى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر احمد عمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البلينا)

نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنله ، طايع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

فى دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور « فوق العادة » بطنطا ، واختارت هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدى بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث فى مسألة إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفاً لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى تجبى متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيانهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث فى هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع فى أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء فى طنطا برآسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر فى مسألة المقابلة ، فحبذ الأعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت فى هذا الاجتماع وهى روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة فى بحثها بعناية تختلف كثيرا عن تهاون المجلس فى الأدوار السابقة

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب فى صراحة محمودة أن توضح الحكومة الطريقة التى كان فى نيتها اتباعها لرد المبالغ التى حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثنى عشر مليونا أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامة هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ، ومترجما عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدينى أفندى الشربجى ، وعلى أفندى عامر ، وعبد الشهيد أفندى بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التى طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء فى بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت فى تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من ارتباكها المالى ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمم فى الأوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدى وتتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من المكاره ، وانتهى فى تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادى بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفبر سـنة ١٨٧٦ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانيـة والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولا أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوشن والمسيو جوبير منـدوبى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفبرسنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لـكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحـكومة ألزمت الضرورة جعل الإيراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس »

والشىء الجديد فى هـذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشـتراك فى إدارة شؤون الحـكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويعد هذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار إليهـا الخديو تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحـكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعتها ، وحسناً فعل

تغييرات فى الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنبلاوين عضوا بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقلام) وأسماء رؤسائها :

(لجنة المدائن) ، ورئيسها محمود بك العطار ، (لجنة الغربيـة) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية

(لجنة الشرقية) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية ، (لجنة أسيوط) ، برآسة أحمد افندى عبد الصادق ، (لجنة المنيا) برآسـة بديني افندى الشربى

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحه نيابتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقـديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ عثمان أحـمد همام . الشيخ عطية عبد المتعال . بديني افندى الشربيي . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوبا بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيـه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبئ بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الـكتابة والإنشاء

وإنا مقتبسون هنا بعض فقرات من هـذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا شنفنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التى أضاءت شموس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سديد أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو فى صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جليلة ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالى بالخيرات الكثيرة ، والثمرات الجمة ، لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وإدارة الحكومة ، ويتبع ذلك ترق حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة أن تشير فى جوابها إلى الحق الذى ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت فى أسلوب حصيف : « وبحسبما أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتى المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأنجاله الكرام ، بجاه سيد النبيين ، وخاتم المرسلين »

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥) لوجدت التقدم ظاهراً فى الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدا على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحا جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس

النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، وسداد فى المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى افندى الشربى ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والايرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية فى جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل مايطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس فى مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ — غاية صفر سنة ١٢٩٤)

ثم استأنف اجتماعه فى ١٦ ربيع الثانى بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر فى المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التى اعتزم إرسالها فى هذه الحرب

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب فى الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم فى مثل هذا الشأن ولا فى غيره ، بل كانت تفرض ماتشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشركهم فى الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة فى المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤)

الدور الثانى

مارس — يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة قاسم باشا رسمى

وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الاشارة إلى ماعانته البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فإن معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الرى ، وألمع إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : «والمأمول حضور العساكر المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعا[1] » ،

(١) كان الأمير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية فى هذه الحرب ؛ وأشار الخديو فى خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعا) وفيهم نجله تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطى جميل



قاسم رسمى باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨



جعفر مظهر باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨
الى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من عجز الايرادات

وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدينى الشربعى . عبد الشهيد بطرس . احمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة العرش وإعراب عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديو للرآسة جعفر مظهر باشا حكمدار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلول (قليوبية) لاستعفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس فى الأضرار والخسائر الجسيمة التى أصابت الأطيان بسبب الشراق الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة فى كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالى الذين شرقت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم مايحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر فى أطيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما ينذر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرباه الذين تؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملكا بانا لمن زرعوها من أقاربه ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه فى خزانتها حتى تنتهى السنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسة لكى تجد الأراضى كفايتها من الماء فى حالة ما إذا نقص النيل كنقصانه فى العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الرى فى مختلف المديريات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق فى حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية عما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الإعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انفضاض الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرضته الدولتان الانجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية ورقباتها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسى وهو المسيو دى بلنيير وزيراً للأشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثالث

دُعى المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتدرك كنهه حساً ومعنى وتجنى باكورة ثماره »[١] ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) فى هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإن من أعضائه لرجالا لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودهم لو افتدوا الاصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقات خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد ، يغنى به طارف المجد عن التليد »[٢]

اجتمع المجلس برآسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحقانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

---

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسيو دى بلنيير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبابى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف افندى رزق ، بدينى افندى الشربعى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ، الشيخ طايع سلامه

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعانى وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا بنصه الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجيل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيق على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جملته مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نبث أيضا عن الأمة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هـذه الحضرة المعظمة ، لما تعطفت به من تشريف ركابها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به فى يوم ستجنى الأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزى إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لاتزال راجية أن تنال شرفها التليـد الذى شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العلية

« وإنا لا نألو جهداً فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجباتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم

« فليحى الخديو المعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقريظ ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتتذاكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومى ، وهو لعمرى برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والمرمى البعيد فى قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتتميم له ، فإن هذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ، ذلك المبدأ الذى هو قوام النظام البرلمانى ، ثم تأمل فى مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمى (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر فى مرتبة الدول المستقلة استقلالا تاما ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالعك بروح العظمة الوطنية التى يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدورهم من الآمال الكبار فى إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التى شهدت بها التواريخ وأنبأت بها

الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية ، تجد أن هذا الجواب آية فى الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر فى المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمساك بالكرامة القومية ، فى أسلوب رائع من الرأى الحصيف والمنطق السديد ، وانا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلى :

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك العطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شىء ، واقترح أن يحرر المجلس استعجالا عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التى يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتى المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكأت وزارة المالية فى ارسال مايخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهتمة باتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بارسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التى تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها فى المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فان هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذى تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس فى شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس فى مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال لحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التى طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتلكأ فى ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب إلى المجلس تسهيلا لمهمته أن ينتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكى يتفاوض واياهم فى مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط[١] ، ومما قاله محمود بك العطار إن المجلس لاينحصر رأيه فى بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه فى أى مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس[٢] ، ولم تفد هذه المجاملة فى تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر عاطل فى عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحى بجلسة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندى راضى — وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائعة كما سيجىء بيانه — أن ينظر المجلس فى مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافقه المجلس على هذا الرأى

وتناقش المجلس طويلا فى أقساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى الحاصلات الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرمى . باخوم لطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض على فداحة الضرائب التى كان الأهالى ينوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الأموال) والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والويركو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس

فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا الإنهاء ، ولما

---

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته فى الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأى على المداولة فى غيبته فى ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية ، وخلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش فى السنة ، وهذا يدلك على فداحة الضرائب وما أصاب الأهلين من العنت والإرهاق

وبعد أن نظر المجلس فى هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالى

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى فى جو المجلس أن أعضاءه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدا هذا النشاط أيضاً فى أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبيباً بمعرفة حكيمباشى المديرية ، ، فوافق المجلس على هذا الرأى

المسألة الدستورية

تقدم إنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب فى المرسوم الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٦٨) ، قالا : « ولم نر لمجلس النواب فى هذا الدكريتو اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالى لاغير ، وكل ما يقصد به الأهالى لا بد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث انهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم ، والنظر فى شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا ، وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء

على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن موضوع الدكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التى تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنتهك حرمته ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن ما يؤثر فى فؤاد أحدنا لا بد وأن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذى نراه أن لا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً فى هذه المسألة ، التى ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب »[1]

وقد لهجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن فى السويداء رجالا سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام عسفاً »[2]

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه فى شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسة ١٤ صفر إجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته الفائقة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

---

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

« هـذه المسألة إنما هى مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاوب عنها ، أنا أو رفقائى ، ولـكن أرجو قبول عذرى فى عدم المجاوبة عنها الآن ، وهـذا بالنظر لـكونها مسألة أساسية تحتاج المذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التى تصدر يصير الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم (فى هـذه المسألة) متعلق بصلاحية المملـكة ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولى النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والمخابرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح »[1]

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام المويلحى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هـذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لـكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر فى هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملـكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الـكفاية

وقال محمود بك العطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عمن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح المملـكة بوضع القوانين لـكن المعول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزراة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحـكومة جريدتى (التجارة) لأديب إسحق ، و (الوطن) لميخائيل

---

(١) نقلا عن النص المنشور فى جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد فى مضبطة المجلس

عبد السيد خمسة عشرة يوما لإثارتهما الخواطر فى كتابتهما ، وفى خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التى انتهت بسقوط الوزارة كما سيجىء بيانه

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها فى تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى فى أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٧٣) فتولت الحكم فى ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير فى تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يحببها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التى انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناد رآسة الوزارة إليه كان نزولا على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد فى كراهية الناس للوزارة اشتمالها على عضوين أجنبيين لهما فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والمسيو بلنيير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقا للنظام الجديد الوارد فى مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعته الأوروبية ، كان صدمة لعواطف الأهلين ، هاجت خواطرهم وأقلقت بالهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية فى ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودى بلينيير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهى وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديو

مرسوما بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩[(١)] ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفى ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحببها إلى الأهلين ، ويرغبهم فى بقائها ، لأنها فى الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب فى الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذى جعل وكيلا لوزارة المالية ، والسنيور بارافللى العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاما للحسابات مع بقائه فى صندوق الدين ، والمستر فتزجرالد وقد عين مديراً عاما لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إمعانا من زميله فى اسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص فى العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغانم يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخديو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاق الوزارة للأهلين فى جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الأطيان العشورية ، فجاء العاصمة فى خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يبثون شكايتهم وشكاية الأهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة فى جبايتها ، فظهر فى الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجا ، وهو صوت الأعيان والأهلين يمالئونها بالاستياء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لغضب الخديو ، لأنه لم يكن يغضى عن تجريده من أملاكه ، وأقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذى اعتاد أن يحكم البلاد حكما مطلقاً خمسة عشر عاما ونيفاً ، فكان فى خاصة نفسه ناقما على الوزارة راغبا عنها ، ولكنه كان

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩)

مضطراً للإذعان نزولا على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صارح السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق انه اعتزم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن فى أمره الصادر لنوبار انه عازم على أن يحكم «مع مجلس النظار وبواسطته» ، لكن ميوله إلى الحكم المطلق لم تكن فارقته لحظة واحدة ، وانما اضطر للتخلى عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تتهيأ له الظروف التى يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة أنها بالغت فى غل سلطته باقصائه عن رآسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلحان فى وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار ورئاسته له يعطل الاصلاحات التى كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترمى إلى نقض الأعمال والمساوئ المنسوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الأوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما فى هذه الخصومة فان كلا منهما كان يبغى إسقاطها

تبرم الموظفين

قلنا إن « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية

وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكيل المال جزافا للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، فى حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم فى الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بغطرسة وكبرياء ، فلا غرو أن نقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة فى أداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير فى السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحته لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين فى السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفى السلك المدنى ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان فى القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي فى شؤون البلاد ، ويدخل فى هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً فى النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الانفاق عليه ، إذ أن معظم إرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهرا ، وهذا وحده كان يكفى لتبرمهم واستيائهم ، وبدلا من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئا من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا فى مناصبهم يؤملون أن تنقدهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلا من أن ينفذ القرار على الضباط فى مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه فى ثكنته ويعود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعا إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم فى ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستيداع فى عاصمة القطر وكلهم ناقمون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقمين فى صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة فى نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم فى وقت عودة المحمل من الحج ، أى فى وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة فى نفوس الأهلين

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فحركت فى نفوس الضباط المفصولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلاماتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

فنى يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط برآسة البكباشى لطيف بك سليم (باشا)، حد كبار أساتذة المدرسة الحربية، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر[١]، فخطب فيهم خطبة حماسية، وحثهم على التعاون والشجاعة، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم، فغادروا ثكناتهم، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم لفيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو الفى جندى قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون، وفى هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم فى مطالبهم، وهى فكرة تنم عن حسن تدبير للحركة، لأنها تكسبها صبغة قومية، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين، واكتفى أربعة منهم بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس فى المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التى كانت على مقربة من المالية لمحوا نوبار باشا خارجا منها، راكبا عربته، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب، وسدوا الطريق أمامها، فامتعض نوبار من مسلك الضباط، وأمر سائقه بالمسير، فضرب السائق الجياد بسوطه إيذانا بالمسير، فانهال عليه الضباط ضربا وألقوه عن مقعده، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه، وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب، وفى ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديو قاصدا وزارة المالية، فشاهد المظاهرة فى إبان شدتها، وتبين نوبار باشا وهو فى أيدى الثوار، فأقبل لنجدته، وضرب المتظاهرين بعصاه، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به، وشدوه من لحيته، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراى الوزارة، واقتحم الضباط أبواب الوزارة، واحتلوا غرفها وقاعاتها، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الأعلى، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل انجلترا العام توا إلى سراى عابدين، حيث قابل الخديو، وأنهى إليه نبأ الهيجان وطلب إليه التدخل

---

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا فى الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك فى موضعه، وهو والد صديقنا الوطنى الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

فابتهج اسماعيل فى سريرة نفسه من هـذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفى ذلك اعتراف من القناصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهـذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنحيه عن الحكم ، وفى هذه الحالة يمكنه أن يملى شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد إليـه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزى ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استشعروا الهيبة التى له فى النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا فى الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطيب الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه فى أداء رواتبهم ، فسكنت ثائرة معظم الضباط ، احتراما لشخص الخديو ، ولـكن فريقا منهم استمروا فى صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشهر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولـكن فى الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفاتى الخديوى وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراى عابدين

البلاغ الرسمى عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر فى يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« فى يوم الثلاثاء الماضى قدورد نحو الخمسمائة أو الستمائة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات التى أجريت الآن فى نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بماهياتهم المتأخرة لهم فى خزينة الحـكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث

أنه فى ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية فى هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظية ونصائح مؤثرة ، وفى أثناء ذلك حضرت هناك العساكر أيضاً فتفرق الضباط فى الحال وتوجه كل إلى محله »

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد فى تدبير ثورة الضباط خلافاً لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذى كان شاهد عيان لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح فى كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان فى خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأمرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأى العام على وزارة نوبار . ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يغتنمها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التى فقدها فى عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولا عن الأمن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التى من حقوقه ، ففى صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل انجلترا ، والمسيو جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دى بلينيير الوزيرين الأوروبيين فى وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزى فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم فى بيت فيفيان ، وتداولوا فى الموقف السياسى ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القناصل أنه لابد من أن يتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر فى هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذى يريده ، فقصد المجتمعون إلى سراى عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودى بلينيير وبارنج فى إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثانى حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنهاه إليهما فى حديثه ، وهو أنه

لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة فى حكومة بلاده ، فسئل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقائه فى الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بدأ من التخلى عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبا له كفالة حياته فى مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل فى الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنبيان فى مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين انه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحقد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرا على بقائه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر لمستر فيفيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكرى فى أمر الضباط الذين اشتركوا فى الثورة ، وفى مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، فقضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطلب الخديو أن يتولى بنفسه رآسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضا فى هذا الطلب ، فعرض إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يعارضا فى ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رآسة جلسات مجلس النظار ، فعارضاه فى هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رآسته تضعف استقلال الوزارة فى العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رآسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى المدول

عن إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضواً فى الوزارة الجديدة لاطمئنانهما إليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض فى ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضى إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فعدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التى تم الاتفاق عليها وهى :

(أولا) يجدد الخديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التى تم الاتفاق عليها (أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

(ثانياً) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه فى المسائل التى يطلب منه إقرارها ، أو المسائل التى يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

(ثالثا) تسند رآسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا

(رابعا) للوزيرين الأوروبيين فى مجلس النظار الحق فى وقف كل عمل لا يوافقان عليه، ويشترط فى هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامسا) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (!!) وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادسا) يقدر الخديو المسئولية التى يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتى فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة فى كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد[1]

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رآسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتابا يتضمن

---

(١) الكتاب الأصفر الفرنسى (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٦٦

خلاصة القواعد التى اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه[1] نثبته هنا لأنه يعد مكملا ومعدلا للأمر الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأى بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما فى افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون فى الدكريتو المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فانى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبغى أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض علىّ مع أسانيدها من طرف الناظر الذى هى من خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت علىّ ، انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة

« وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية

« هذا وفى أملى أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ — اسماعيل »

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الاوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا للرآسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينير للاشغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذوالفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية

وغنىٌّ عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التى قبلها الخديو يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) معناه

---

(١) عن « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنبيين صاحبي الأمر والنهي فى إدارة شؤون الحكومة ، فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفى خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسة ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والاتاوات الفادحة التى ينوء بها الأهالى ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته فى هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهلين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هـذا الانهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان فى بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق العقبات فى طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لهما الـكلمة العليا فى إدارة شؤون الحـكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميول الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانفضاضه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما بيتته الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يعد من المواقف الرائعة فى حياة مصر الدستورية

جلسة تاريخية

وإنا ذاكرون هنا تفصيل ماجرى فى الجلسة التاريخية التى تلى فيها أمر الانفضاض كما ورد فى مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانفضاض وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات لمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا هـذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الدكريتو »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لـكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الهمم والمساعى الخيرية التى من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذوريات أوجبت التأخير ، ولـكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التى أوضحتم عنها صار تلقيها بغاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفى الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجرىء محمد افندى راضى (بك) وقال :

— مما طلب المجلس لأجله النظر فى مسائل ماليـة ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت رد ، والملحوظات التى تحررت عن الأقلام التى تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شىء ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيـه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التى قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملحوظات

عبد السـلام بك المويلحى — ان المجلس طالب عدم قطع أمر فى أى شىء كان إلا باشتراكه ، وان بعض الأعضاء يقول انه إذا كان لا يحصل ذلك ربمـا يحصل من الأهالى أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسئولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجارى لحد تاريخه ولا يمكننى أن أجاوب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه فى مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شىء من الأهالى مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحى — المجلس لائحته تقضى أن ينظر فى المنافع الداخلية ،

والتصورات التى تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية

رياض باشا — الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثانى

محمد افندى راضى — اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا — ننظر فى اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجرى ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فإنه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الأعتاب كما هو جارى حسب المعتاد عند انفضاض المجلس

محمد افندى راضى — شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر فى المسائل التى حرر عنها ، وفى الميزانية

بدينى افندى الشربجى — الأمر الصادر يقضى بلغو المجلس فالمقصود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب

رياض باشا — الأمر يقضى بانفضاض المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عندالانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم

باخوم افندى لطف الله — توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى الذى حصل من الأهالى ، وقيل لهم بان نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التى قررناها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبعد نهو مدة المجس لا مانع من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن إبداؤها والحالة هذه ، والمسائل التى قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التى يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندى راضى — المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرتم أصحاب الجرانيل (الصحف) وأكدتم عليهم بعدم درج شىء فى جرانيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضييق

عبد السلام بك المويلحى — من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالى مصر همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرانيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتّاب الجرانيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورنالجى يكتب عبارة من الوارد بجرانيل الأوروباويين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلادنا ، ويدرجون أشياء مما يخدش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الأعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجيبت طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتهانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقتئذ وكانت تنوى إصداره والذى تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلغى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتهان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جماء ، واشتد التدخل الأجنبى ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فض المجلس ، ولما يمض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف ينم على ما يحمله من الزراية بالهيئة النيابية

أما دى بلنيير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لـكنه كان ينفذ اللوائح التى وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) جاء ضمناً على إبالة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتخويل الوزيرين الأجنبيين سلطة دكتاتورية

وجاء الأمر بفض المجلس مما لا يدع مجالا للشك فى نيات السوء التى يضمرها الوزيران الأجنبيان الانجليزى والفرنسى ، وتجاربهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر فى حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقـاء الوزارة الأوروبية تتولى الحـكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت الخواطر واضطربت الأفكار ، وقويت فى النفوس فكرة الـكرامة القومية ، واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبى وإسقاط الوزارة « الأوروبية » التى امتهنت كرامة الأمة وانتهـكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأفـكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار ، يكثرون الاجتماع ويتشاورون فى إنقاذ البلاد من الهاوية التى تردت فيها

واجتمع الأحرار فى دار السيد على البـكرى نقيب الأشراف[١] ، ثم فى منزل اسماعيل راغب باشا وزير المـالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول نشأته[٢] ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية »[٣] تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأى فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليـه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس

---

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك فى الخطط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وربى فى حجر أبيه السيد محمد البـكرى ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الباجورى والسيد الدمنهورى والشيخ ابراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فـكرة وقادة وقريحة نقادة ، جليل المقدار ، منتشراً صيته فى جميع الأقطار ، حسن السمت كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاه ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر مجالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية وأعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهمم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البـكرية بما يتبعها ونقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذى تولى رآسة الوزارة فى يونيه سنة ٨٨٢

(٣) كذلك أسمتها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سـنة ١٨٧٩) ، وسميت أيضا (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

ويلسن[١] ، ويجعل البلاد قادرة بضماناتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستورى للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت فى الأفق السياسى شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسى اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبى ، ومن الحكم الاستبدادى ، وتقرير نظام دستورى يحقق مانيها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذى قام به مدحت باشا فى تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسى المقرر للدستور فى السلطنة العثمانية

وكان موقف الإباء الذى وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه المثول أمامها ، وإيثاره الاستقالة احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين فى مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبى ، وفى الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال فى هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فإنى لا أشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فمبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبى ، وفى الوقت نفسه إيجاد نظام دستورى يحول دون استبداد الخديو

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا ، وكان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهى تتضمن :

---

(١) جاء فى مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة فى الكتاب الأصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

(أولا) مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس

(ثانيا) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، واتفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهاك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار إعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلانا بتصديق ذلك . وبأننا متحدون اتحادا تاما قولا وفعلا فى الإجراء »

تحريرا بمصر فى ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإنا ذاكرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ العصرية ، وهاك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه فى تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث ان الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له فى أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروباويين (الرقيبين) لإيرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفى مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

نظرة عامة فى مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستورى الذى أجمع عليه الأحرار فى ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فانها طالبت بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفى الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهى لم تنقض التعهدات التى التزمت بها الحكومة المصرية للدول

ثم إن المشروع المالى الذى وضعته اللائحة لا غبار عليه فى شىء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن فى نقط جوهرية إلا فى أنه أبقى ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغاها وفرض ضرائب جديدة على الأطيان العشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفى الوقت نفسه تقر حقوق الدائنين

قبول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وتمهيداً لذلك استقال توفيق باشا من رآسة الوزارة ، وبنى الاستقالة على أن الوزيرين الأجنبيين أهملاه ولم يستشيراه فى شؤون الوزارة

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحى ، ومحمد بك راضى ، والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل فى هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التى رفعت إليه ، وقال إنه تلقاء الرغبة العامة التى بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى أن البلاد ليست فى حالة إفلاس ؛ وأنها تستطيع القيام بتعهداتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رآسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو اياها ، قائلين فى احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافى ما وعد به الخديو من معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبعثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩

وفى نفس اليوم الذى تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعوه إلى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

واليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجراؤها على المحور الموافق لمزم الأهالى ، قد صمم عموم أهالى الوطن العزيز تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم فى أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالى ، وبعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغى ملاحظته فى خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التى حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتلو أفندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »[١]

ويلى ذلك الكتاب الآتى بيانه :

كتاب الخديو إلى شريف باشا

وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر للائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب نثبته هنا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى[٢] :

« إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب علىّ أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . ياصاحب الدولة » والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٩٤ والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع المصرية (١٣ أبريل سنة ١٨٧٩)

فى غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم[١] وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة[٢] ، كانت سببا فى تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص ، فإجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لثبوته عندى ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الإرادة المذكورة ، « وأن يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية مايلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها »[٣] ، ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم ، ولتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه عمد القطر وأعيانه[٤] ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم فى إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات[٥] ، لأنها هى التأمين اللازم للقطر والدافع المرهونة عليه ، ومنصوص عنها فى الإرادة الصادرة فى ١٩ نوفبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك فى أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعمارية التى أريد أن يقترن بها اسمى[٦] »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩ « اسماعيل »

---

(١) فى الأصل الفرنسى « فى حالة إفلاس »

(٢) فى الأصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجعل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية »

(٤) فى الأصل الفرنسى « أعيان القطر وكبراؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة فى الأصل الفرنسى « ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى وصادق محبتى »

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة فى تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية فى مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف فى هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها إرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة فى نوابها تأييداً تاما ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التى تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزيرين الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالتنويه بميزة شريف باشا وهى « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل فى أن يقترن اسمه بحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمرى عواطف نبيلة تزيد فى قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو فى كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النوب وهى أساس النظام الدستورى الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذى يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن فى مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التى استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية فى عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ فى أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهدها فى خلعه حتى تم لها ما أرادت ، وتعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية فى حياة الأمة الدستورية ، فتقرر ثانيا فى دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزئت الأمة بالاحتلال البريطانى ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامى الذى ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختفى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستورى المصرى ، إلى أن عاد إلى الظهور فى دستور سنة ١٩٢٣

وظاهر أيضا من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تعهداته للدول ،

فإنه أشار فى ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تفتيش الإيراد والمنصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقيا ، ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديو

تقرير لجنة التحقيق النهائى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثانى ووقعته فى ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر فى حالة أعسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقالتها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

تأليف الوزارة الوطنية

برآسة شريف باشا

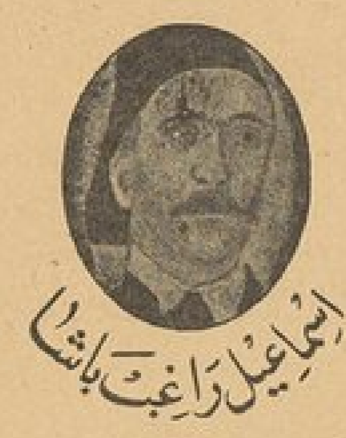
قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذى بسطه الخديو اسماعيل فى كتابه إليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية أو مشايعة الأحرار فى مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذى كانت تعقد اجتماعات الأحرار فى داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرآسة بوزارتى الداخلية والخارجية

ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاى . إننى طبقاً للمأمورية التى تنازلتم بتقليدى اياها أتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم فى مطلق أنحائها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

زعماء الحركة الوطنية في عهد إسماعيل




إسماعيل راغب باشا




عبد السلام بك المويلحى باشا


محمد شريف باشا


لطيف بك سليم باشا


محمود بك العطار




سعيد بك نصر باشا

فتنازلوا مولاى واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فانى خادم سموكم الأمين

« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديو اللائحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو ، فاستقبل أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحثهم على التضافر والتعاون ، ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إننا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجناب الخديوى الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا اليوم الذى يجمل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية » ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء والعظماء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ، واشترك فيها الخديو اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة ، يؤانس العلماء ، والكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس

وأقام ابراهيم بك المويلحى ومحمود بك العطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده ، احتراما لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا
رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس فى موقفه التاريخى

فى جلسة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برآسة مصطفى بك وهبي بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

«ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهيم حضرات أعضائه بعدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد

واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برآسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذى عهد إليه بالرآسة مؤقتا بدلا من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر فى هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلا وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنية ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء

على اللائحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت منى اللائحة الأساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهى تحت التبييض والنظر فى مجلس النظار ، وبعده يجرى تقديمها للمجلس « بعد كم يوم » ، ولا يلزمنى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التى تعمل وما يلزم تنقيحه فى الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدور الأمر بذلك ، نعم وان كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعى المشغولية التى كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، ولله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول أنه بعناية الله وباتحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارية للأهالى ، كما أنه جارى النظر بالمالية فى مسألة تسديد الديون السائرة ، وبنهوها لابد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح انما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالى والبلاد ، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة فى التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شىء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التى تقرر النظام الدستورى ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خُول سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخى قال عبد السلام بك المويلحى: « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نثنى على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنجيز اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره فى النظر والتدقيق فى هذه اللائحة التى تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارية البلاد وإصلاح الأهالى »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك العطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ ابراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجى أن تتلى اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأى على ذلك ، وتليت اللائحة فى الجلسة ، وأرجىء تأليف اللجنة لليوم

التالى (٢٧ جمادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المويلحى . عثمان الهرميل . السيد السرمى . محمود سالم . بدينى الشربعى . عبد الغنى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن واف . تمام حبارير . سليم سعيد ، وانتخب المويلحى بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جمادى الآخرة (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ العصرية » ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضته دستوراً للبلاد ، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس إذ خوّلته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٧٨) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أهم مبادئه تخويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبيت وتوكيد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتعد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد تقرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان عن مصر ، وهذا يدلك على احتفاظه بمبدئه ،

واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انفصام لها

والآن نثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية(١)

(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة الانتخاب التي تتوضح بلائحة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون فى كل ثلاث سنين مرة ، ويبتدأ فيه بأربعة شهور بالأقل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذى هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه

(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً فى أول برمهات (مارس) ويحصل انفضاضه بأمر عال

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتتلى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة القطر المصرى الداخلية فى السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التى يتراءى لزوم اتخاذها فى السنة الحالية

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة فى إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعيد يوجه إليه

(المادة ١٠) المسائل التى تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

---

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة فى « الوقائع المصرية » ولا فى محفوظات مجلس شورى النواب ، ولذلك رجعنا إلى النسخة المنشورة فى « الأهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

(المادة ١٢) فى حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة الذى يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب العمومى أى أن مدة البدل لا تتجاوز المدة التى كانت باقية للنائب الأصلى

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمرون إلى أول الاجتماع الثانى

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم فى الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس مالم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التى يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبسا بجناية ووضع فى السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه فى أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا فى طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن فى غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يمينا بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدى الوظيفة التى أحيلت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف

سفريته وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك فى كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مـدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تمـاما ، إما إذا كان فى بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شىء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل فى تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهابا وإيابا

(المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفى الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خُمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز المداولة فى أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثا أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قررته أغلبية الحاضرين ، وعنـد تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا لرأى الفريق الذى يكون منضما معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره فى إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداؤه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لـكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقـدم للمجلس عرضا بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الـكومسيون بقبول ذلك العرض أو بعدمه وبمـاهية درجة اعتباره

(المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم المجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريرات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى إليه بالإصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم فى أمر ما ، ولا أن يسمع قولا من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المـادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بهـا فى الحـكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل مالم يتل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ، ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانيا فى أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة ٣١) يكون أخذ وابداء الآراء بالصورة الآتية ، وهى إما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً فى الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً فى صندوق لا يكون إلا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لائحة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفته

(المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائبا ، بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لا يجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُمضًى من الناظر المختص به ومطابقا لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر فى جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفى دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا فى المجلس بشأن كافة الأمور التى يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم إجراؤه تحت مسئوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه

(المادة ٤٢) أذا تراءى للنواب التكلم فى بعض مواد خلاف ما يقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل إخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل مايسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار متوظفى دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك المتوظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاوبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب فى أول الاجتماع الثانى للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات (الإيرادات) وكيفيتها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالى بشىء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شىء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردت (الايرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام

لا يعمل بها إلا فى تلك السنة ، ويلزم فى السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية

***

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديو اسماعيل وسعت فى خلعه من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب[1] بجلسة ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يوليه ١٨٧٩) برآسة مصطفى بك وهبى وتليت إفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر فى اللائحتين يقتضى زمناً طويلا ولذلك نرى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فض المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التى تقررت فى دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢[2] ليسهل علينا المقارنة بينهما ونتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الأول

---

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل
(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ — تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ — النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا

المادة ٨ — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ — إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ — تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجهه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار عما يرون لزوم الإخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة ٢٤ — اذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستوراً للعمل مالم يتل فى مجلس النواب بنداً فبندا ويقرر حكما فحكما، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ، وإذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضا احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانيـة عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ — إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا إلا بعد الإقرار عليه من مجس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة

المقررة بهذا المجلس ، وأية مقاولة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ — يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة ومايحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدراية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ — إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة إلا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ — يكون إعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس و كذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون دائماً بوضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه

المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هـذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهـذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

« صدر بسراى الإسمعيلية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

إن الحديث عن دستور سـنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الـكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه يعد بحق مؤسس النظام الدستورى فى مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر فى سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود فى شأن السودان ، واحتجاجه العملى على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة فى المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفى وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنا ، وأبقاها على الزمن أثراً ، فإن حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقتها ، وعمل فيها جميعاً بنزاهة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطنى والسياسى الذى اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف «الوزارة الوطنية»

خالية من العنصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا
وزير السودان
ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة العرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب العرابيين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونعنى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأناً ، وله فى كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رآسة الوزارة أربع مرات ، فى أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المعضلات التى تواجهها البلاد ، فهو من الأفذاذ الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا فى سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفذاذ فى المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع فى المناصب ، ولا جعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب تسعى إليه ، ويُرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رآسة الوزارة فى عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ؛ زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما اتصف به من الكرامة والشمم ، وما تحلى به من العفة والنزاهة ، فإن هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آنس منها امتهاناً لكرامته ، وإنك لتلمح فى شخصيته شعور الكرامة والشمم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض باباء أن يطأطئ الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذى يشغله

ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجا جلياً واضحا ، وهو تقرير النظام الدستورى أساساً للحكم ، وإنقاذ البلاد من طغيان النفوذ الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاءه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ولكنها لم تدم طويلا لأن نزعته الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرآسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة العرابية ،

فاتجهت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلبي نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، فكان برنامجه فى هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى فى عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرابيين ، لم يقبل مسايرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقى فى عزلته إلى أن وقع الاحتلال الانجليزى ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف ، فلبي دعوة الخديو توفيق ، وتولى الرآسة واضطلع بها فى ظروف حرجة ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال فى مسألة السودان ، وتدخل الإنجليز فى شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الانجليزية

فمن هذه النظرة المجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجا يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكا بالكرامة والشمم والإباء ، حريصا على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلما تولاها ثوبا من العظمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة فحسب ، بل ازاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها فى خطتها استبقاء لحسن الأحدوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت فى موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالعك بمبلغ اخلاصه ، ومتانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهى لعمرى صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هى المزايا التى اجتمعت فى شريف باشا ، وهى لعمرى جديرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير فى مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والاجتماعى ، تؤثر فى شخصية الإنسان ، وتوجهة الوجهه الأولى فى الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول فى شخصية المرء ، فإنها تطبعه بطابع يبقى فى الغالب على مر سنين ، ويرتسم أثره فى أخلاقه ، وميوله واستعداده ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره فى الحياة

فما هى إذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦[١] ، فى العهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همته نشر العلوم والثقافة فى مصر ، وإعداد طائفة من شبانها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

فى هذا العهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندى ، قاضى قضاة مصر فى ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندى عاد إلى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فمر بمصر فى طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، فتفرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرا ، وتركه فى رعاية عاهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكه ، وهى المدرسة الحربية التى انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد على ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته فى تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ فى سلك البعثة الخامسة من البعثات العلميـة التى أرسلها محمد على إلى أوروبا ، وهى البعثة التى كان بها من انجال محمد على الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن احفاده اسماعيل (الخديو) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم فى الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التى ذاعت شهرتها فى التعليم الحربى العالى ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسى ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشى اركان حرب) ، فوصل فى العلوم الحربية وفنونها إلى أرقى مراتبها

ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبة التى نالها فى الجيش الفرنسى

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (الكولونيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصرى فى

(١) كما جاء فى ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبل والتهذيب والشيم الكريمة التى أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته المصرية التى اكتسبها فى فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينهما ، حتى زوجه بكريمته

ولم يلق المترجم فى عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته فى ترقيته ، ففكر فى ترك منصبه فى العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له فى دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقى يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

فى عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبل ، فأعاده إلى السلك العسكرى ، ورقاه إلى رتبة أميرالاى الحرس الخصوصى ، وبقى سنتين مشمولا بعطف سعيد ورعايته ، إلى أن رقاه إلى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة أحد الايات المشاة ، وآلاى الحرس الخصوصى ، ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوى ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوى ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سموا ، لما اتصف به من التعفف والإباء ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندمجاً فى السلك العسكرى ، ثم فكر سعيد فى أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر فى الأفق السياسى ، وتسترعى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكريم الخصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة فى أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التى وقعت فى مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له فى أكثرها رأى ممدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب وتم على يده أهم التطورات السياسية فى البلاد

فى عهد اسماعيل

توفى سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته فى عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامله فى الدراسة ، فعهد إليه بوزارتى الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة فى يوليه سنة ١٨٦٥ جعله « قائمقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس اسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه فى حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٨٤) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية فى ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير فى الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذى أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدلك على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفى سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برآسة (المجلس الخصوصى) الذى كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد اسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا فى مساوئ القروض التى استدانها اسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التى اتبعها الخديو ؛ بل بقى نزيها لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعبث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفته ونزاهتــه ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة فى تصرفاته المــالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا فى مكانته ومركزه أن يسدى إلى اسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويبصره بعواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولــكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل اسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل فى مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح اسماعيل بانتقاد سياسته المــالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف فى تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبى فى شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفا ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبى ، ويأبى أن يكون أداة ذلولا له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التى لازمته فى عهد اسماعيل ، ثم فى عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل اسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التنقيب عن أحوال الحــكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية فاستدعته اللجنة أمامها لــكى تسمع أقواله ، ولــكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ،

ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعا عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت أنظار الأحرار تتجه إليه كزعيم مخلص جرئ يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرآسة « الوزارة الوطنية » كما بينا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية ، فألفها في ابريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، ففي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

شريف باشا والثورة العرابية[1]

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرآسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألفها[2] ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ، ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبغي أن يقلد الرآسة وزيراً معروفا بكراهيته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه إياه في الوزاة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا المبحث وسنعود إليه مفصلا بمشيئة الله في كتابنا الآتي (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي)

(٢) أعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب للمالية ، وعلى غالب باشا للحربية ، ومحمود سامي باشا البارودي للمعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا للاشغال ، ومراد باشا حلمي للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة فى أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك فى وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بعهدهم ، ما عدا محمود سامى باشا البارودى ومصطفى فهمى باشا ، فإنهما رضيا بالاشتراك فى الوزارة التى تولى الخديو رياستها ، ثم فى وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رآستها ، وكانت هذه بدعة فى نظام الحكم ورجوعا به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار فى أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميول الخديو الاستبدادية ورغبته فى الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التى اتبعها توفيق باشا فى ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلق ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فإن مسلك الخديو توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التى دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الانجليزى ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، لتم الانقلاب الدستورى بسلام ، ولما نجحت الدسائس الانجليزية فى إفساد الحركة العرابية

ويدلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر فى العدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذى تقرر فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى أنه اختار للرآسة سياسياً معروفا بتشيعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة فى عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع فى خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذى كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، وتحرك عرابى باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابى فى ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولا على إرادة العرابيين

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار العرابيين سنة ١٨٨١ ليرأس الوزارة القومية التي تنقذ البلاد من التدخل الأجنبي ، ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يفضي إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أيدي العصبة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ، فقضى بضعة أيام متردداً في قبول الرآسة ، حتى واثقه العرابيون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألف الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالثة الوزارات التي ألفها ، وتقلد الرآسة والداخلية ، وعهد بالحربية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة العرابيين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب العرابيين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا للمالية ، واسماعيل أيوب باشا للأشغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، ومحمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدري باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمعة لنصائحه ، لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »[1] ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامي البارودي التي تعده « وزارة الثورة »

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، ويعمها الخلل والطغيان ، فلما تقلد شريف الرآسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابى ليشكروه على قبوله الوزارة فى تلك الأوقات العصيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبههم إلى وجوب ابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التى سمعها منهم بقوله :

« فى علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاما ، وامتثالهم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومى فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فترددى أولا فى قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخوانى فى الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلىّ القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى ، بعيد النظر ، فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطبته تمليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستورى لمجلس شورى النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافا لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العرابية بثلاث سنين

ولقد برّ شريف باشا بوعده فى تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريرا بإجابة مطالب الأمة فى هذا الصدد ، واتبع فى تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأى ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس فى عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التى ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل فى نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفى اليوم الثانى من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسى للمجلس النيابى ، كى يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسى على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه فى وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التى رآها منذ ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير فى خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التى كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعا لمجلس

النواب ، الذى كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (بقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الأساسى القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) ، وألمع إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طفرة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جملته يميل إلى تخويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقائى بتحضير لائحة[1] موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقه بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أعمال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وابداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرابيين

لم يكد شريف باشا يعرض مشروع القانون الأساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس الدسائس وإلقاء أسباب

(١) كلمة لائحة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

الفتنة والانقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطماعهما فى البلاد ، ذلك أنه فى خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديو من الأخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخلا من الدول الأوروبية فى شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى فى الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفى خلال ذلك كانت اللجنة التى ألفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسى (الدستور) تتولى مهمتها

وفى الحق ان هذا التدخل كان تحديا بالغاً لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب فى مصر ؟ وأى قانون يخولها حق التدخل فى وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوانٌ منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقا ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترعى عهداً ، وكان مطلوبا من رجل الدولة السياسي أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيحٌ ان الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلى الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب انجلترا وفرنسا ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعاً لحقوق الأمة فى الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملابسات ، فكان من المستطاع تفادى الأزمة بتأجيل البت فى هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرابيين أن لا يتعجلوا البت فيها وأن يمهلوه حتى يتدبر فى هذه المسألة ويعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين فى شأنها

ولكن ظهر فى الميدان عامل مجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رآسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا زيّن للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، ورفضوا التأجيل ، وبقروا مادة الميزانيـة فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رآسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبه ، فاستقالت وزارة شريف فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة فى اليوم التالى ، وكانت أداة فى يد العرابيين ، وفى عهدها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفى عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت المحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب العرابيون منها ، فوصلت المأساة إلى الخاتمة التعسة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفا ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجو بها من المهالك التى انحدرت إليها ، فاتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد فى وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة فى اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكراهيته للعرابيين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجا لوزارته

السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستورى ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هذا المقصد من كتابه الذى ارسله إلى الخديو فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى ، وانى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتنا هى نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الانجليزى ، ويبر الانجليز بوعدهم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسبان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها

وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الانجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمعه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبى الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتنم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخلى عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المعتمد البريطانى

ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجليز لم ير بدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحيحة ،

فذكر فى استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهـذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه ان ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز فى شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، وما زال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة فى أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقوبل بالحزن العام ؛ ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته فى المدينتين فى احتفال من أعظم الجنازات القومية التى شهدتها مصر ، ففى الإسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفى القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداداً على الفقيد ، وازدحمت الشوارع التى مر بها جثمانه بجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شبهته الصحف فى كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج[1] ، ولا غرو فالحوادث التى وقعت فى مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا فى مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الانجليزى ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا فى أنفة وشمم ، عظيما فى غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً نزيهاً ، صادق الوطنية ، غيورا على حقوق مصر ، محبا للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام النبلاء

(١) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

وطباعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يتنزه عن الصغائر ، مستقل الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة فى يد غيره ، كانت هذه الصفات رداءاً له فى حياته السياسية ، إذ صانته من أن يتدلى إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك إزاءهم مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة فى الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملما بعلوم أوروبا وأحوالها ، فكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصرهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا فى عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتضى معاصروه رآسته ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهية فإنهما رضيا أن يعملا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قدرى باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة فى عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد أعقب شريف باشا ولدا وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير ، وأما كريمتاه ، فإحداهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، فهى حفيدة شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

بين الخديو اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجنبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والعراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ على وكيلي الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكي يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين ، والمسيو بليج دي بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسي قبول منصبي الرقيبين مؤقتا إلى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضا ما عرض عليهما ، وبنيا الرفض على معارضتهما في مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ ابريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين في احتجاجهم إن الاصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبي ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافللي . وبارنج (كرومر) . وبليج دي بوجاس . ودي بلينيير . وفون كريمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فتزجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنيٌّ عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوي على تعسف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا، وقد كان العنصر الأوروبي صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأي إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيدا وارتباكا ، أما تأليف الوزارة الوطنية

فى ذاته ، فعمل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية فى حالة إقالة أحد الوزيرين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق فى الاستغناء عن الوزيرين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من العنصر الأوروبى ، ولا جناح عليه فى ذلك ما دام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق فى رسالة إلى قنصل فرنسا العام فى مصر[1] إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضى قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى أو الانجليزى من منصبه من غير موافقة دولته »

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فى عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى فى المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزيرين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غبار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم إحراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنت والإحراج لم ير بدا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قررته اللائحة الوطنية ، وقد جاء فى ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التى عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا بموافقته وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتى »

وهذه الديباجة كما ترى هى ولا شك صيغة جديدة فى مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفة من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التى ظهرت فى كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا فى مرسوم ٢٢ ابريل ،

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١٣٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

وهى روح طيبة حقا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة

لم يكن على مرسوم ٢٢ ابريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق الدائنين وأقر التعهدات المالية التى ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف المسيو وادنجتون وزير خارجية فرنسا فى رسالته إلى وكيلها السياسى فى مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف فى النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن[١] وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما فى وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية بالنسبة للقوانين التى اعتزمت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوما فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بانشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا إلى الخديو بلسان وكيليهما السياسيين فى مصر إعادة الوزيرين الأجنبيين ، فأجابهما بأن ليس فى مقدوره إزاء مطالب الرأى العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الخديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الخديو موقف شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من الأريكة الخديوية

إن السبب الظاهر الذى انتحلته الدوائر الأوروبية للسعى فى خلع الخديو هو إقصاؤه الوزيرين الأجنبيين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب الحقيق ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفى بإعادة نظام الرقابة الثنائية فمعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوربيين . وقبلتا أن يعين الرقيبان الأجنبيان . واكتفتا بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفبر سنة ١٨٧٩)

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجنبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر باسماعيل ، وأهمها خوف الماليين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقى اسماعيل فى الحكم ، واعتقادهم أن وعوده فى الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد فى

---

(١) انظر الكتاب الأصفر — رسالة المسيو وادنجتون إلى المسيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٧٨

إنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمه الماليون والمرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها ، فسعى الماليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديو كي يطمئنوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير فى هذه المساعى

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلع اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسعيه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعا بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلعه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شىء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتملى عليه إرادتها

سعت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلعه

وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجنبيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن انجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دسرائيلى) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل

أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حسابا كبيرا ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلا عن أن هزائمها فى تلك الحرب أضعفت شوكتها فى السياسة العالمية إلى حين

وكان يؤمل إلا بطول العهد بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيعود للامبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنبيين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية فى فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية حليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول هى قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشا قويا يحمى الذمار ويدفع الغارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم لصان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن عنى بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه ما لبث أن تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى

هذا فضلا عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قلبياً من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أفضت الى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آنس فيهم فتوراً عن مناصرته بالقوة

فتأملْ فى موقف اسماعيل إذ تألبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، ترَ الفرق عظيما بين الموقفين

فمحمد على لم يكترث لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤٠ ، وبقى ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتمد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإنك لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث جسام ، تراجعت لها قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية فى خلع اسماعيل ونزوله على حكمها

اعتمد اسماعيل إذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الأوروبى ، وبنى أمله على

انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة فى شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وانجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا ، ولكن عاملا جديداً ظهر فى الميدان مجل بتدخل الدول الأوروبية جمعاء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية ، فأراد بسمارك أن يزج بها فى غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها فى ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فسيحاً لإظهار سطوة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع فى ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمختلف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتنال منها مآربها ، ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الأشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والعدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها فى المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأنها تعتبر المرسوم الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقت قبولا وتأييداً من انجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألمانى إلى الخديو فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور ، وحذت الدول حذو ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو فى ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الانجليزى فى ٧ يونيه ، والقنصل الفرنسى فى ١١ منه ، والقنصل الروسى فى ١٢ منه والقنصل الإيطالى فى ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن بعث بصورة من مرسوم ٢٢ ابريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكأن انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعتزمتا أن لا تقتصرا على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض المرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خلعه من العرش

وقد وجدتا الطريق أمامهما معبداً في الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه نزعته الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد على دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد على قد بقي عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد على ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تستهوى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحمقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا

سعت إذن كل من انجلترا وفرنسا سعيها في الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطالبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لمشورتهما ، لتجعلا لنفسهما سلطانا أقوى في مصير مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابله القنصلان[1] وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحان

---

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من اللورد فيفيان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من المسيو جودو ، ويلاحظ =

للخديو رسميا بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقتان فى حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمنا له مخصصات سنوية لائقة به ، وأن لا يحصل تغيير فى نظام توارث العرش الذى يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفا له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر فى الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائى ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه منتظر جوابه ، وجاءه أيضا قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصلى انجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول فى طلب خلعه ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال المابين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل فى هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلعه اجابة لطلب الدول ، ففى ليلة ٢٤ يونيه ورد على المسيو تريكو قنصل فرنسا العام فى مصر نبأ برق من الاستانة ، فحواه أن الباب العالى عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ فى ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دى سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراى الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم فى تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا فى السراى ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدة الخديو أن ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل انجلترا وفرنسا وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان فى حالة اضطراب شديد ، فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينهن ، أو يرفض السلطان النزول على

= أنه من ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، أى فى سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية فى مصر أربعة من القناصل وهم البارون دى ميشيل Des Michels ، والمسيو رندر Raindre ، والمسيو جودو Godeaux ثم المسيو تريكو ، ويقول المسيو فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسى فى كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية إزاء تماسك السياسة الانجليزية

رأيهن ، ولكن الدول بقيت على إجماعها فى شأنه ، ومازال سفراؤها فى الاستانة يستعجلون قرار الخلع حتى نالوا بغيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطيّر الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدى استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ؛ ولما كان الباب العالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية فى تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلى عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطانى »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراى عابدين فى ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكان معه فى حجرته بالدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شرا مستطيراً ، وحاروا فى طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلا إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقابل اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم فحواها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

فخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه فى سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراى عابدين بصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق

الثانى ، وتلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا افندينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك اسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الهموم والأحزان

وفى اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساء ، أقيمت حفلة تولية الخديو توفيق باشا فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنئين ، وأخذ اسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد

رحيله إلى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى اسماعيل هذه الأيام الثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة (المحروسة) التى كانت معدة لركوبه بالإسكندرية

وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى عابدين منذ الصباح بالكبراء والذوات الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً على نجله ، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدها الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحيى الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مغرورقتان بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التى كانت مسرحا لمجده وبذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ثم التفت إلى نجله وودعه قائلا :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الآل براً ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شوراك ، وكن أسعد حالا من أبيك »[(١)] ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه أبكاهم جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

(١) مصر للمصريين لسليم النقاش ج ٤ ص ٩

بها فى محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعد له ، وتبعته زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع إيذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هنيهة أقلعت (المحروسة) ، وأخذت تشقّ عباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولى) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهى بأن فقد عرشه وملكه وماله ، وكم من مرة أقلته (المحروسة) من قبل فى إبان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الآستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويغدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتمنو له الأمانى والآمال ، ثم حملته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمته إحدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب المنصف إلا أن يشعر بالعطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء فى الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيما فى موقفه ، شجاعا فى محنته ، وناهيك بشجاعة جملته يغامر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الأوروبية جمعاء ، فلو هو ارتضى الذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصايرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمساك بالعرش ، وقليلٌ من الملوك والأمراء من يضحون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هى بلا مراء من الصحائف المجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء وتضحية ، وهى لعمرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصولجانها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية أن تزهد فيها ، أو تغامر بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذه التضحية حقّها من الإعجاب والتمجيد

ومن يتأمل فى هذه المأساة لا يسعه إلا أن يألم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظا لو بقى على عرشه ، فإنه فى السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطّرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه العالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبى ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربه الماضية ما يكفل له التوفيق

والسداد ، ولكن المآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات فى طريقه ، وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه

وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم اسماعيل

اسماعيل فى منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولى بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصراً لسكناه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله فى العود إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعياً حثيثا ، ولكنه أخفق فى مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بمير كون على البوسفور ، وظل مقيما فيه

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن فى مسجد الرفاعى بالقاهرة

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

النظام السياسى

كان اسماعيل يحكم البلاد حكما مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكى لويس الرابع عشر فى قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبى بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فقلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل فى شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يعينهم لرآسة النظارات المعروفة فى ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم ألغيتا فى عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأنا من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كلتيهما ، وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يعينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين يصطفيهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة ، ويعمل برآسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولا عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشىء (مجلس النظار) بالأمر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه

(فمجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولا عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسؤولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تعاقبت عليه

التقسيم الادارى

بينا فى كتاب « عصر محمد على » (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الادارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . المنيا وبنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسعا ، وهى القاهرة . الاسكندرية . رشيد . دمياط . بورسعيد . العريش . الاسماعيلية . السويس (وتمتد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى « الوجه ») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديريات يرأسها المديرون ، والمحافظات يتولاها المحافظون ، واستمرت المديريات

مقسمة إلى مراكز ، والمراكز الى أقسام (أخطاط) ، والأقسام إلى نواح وبلاد ، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهلين ورغبتهم

النظام القضائى

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت فى عهد سعيد باشا ، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام فى ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣ م) بإعادة تأليف مجالس أو محاكم الأقاليم (المجالس الملغاة) ، إذ لم يكن بق منها فى آخر عهد سعيد سوى مجلسين ، فعمم هذه المجالس فى أمهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتى :

(مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بنى سويف) واختصاصه بنى سويف وقسم ثانى الجيزة والفيوم وبنى مزار

(مجلس أسيوط) واختصاصه المنيا وأسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصير

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائى . وزيد عدد (المجالس الاستئنافية) التى كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التى فى دائرتها

وأنشئ ديوان الحقانية ، وأحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى طريق الصواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التى سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفى سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والاخطاط لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس الدعاوى المركزية) تميزا لها من (المجالس المحلية) المنشأة فى عواصم المديريات

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) فى كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك ابراهيم (باشا) وصار وزيرا للمعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هى التى حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يعممه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلى ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما ألغيت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملغاة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائى فى الجملة كان على حالة من التأخر لا تغبط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونيـة ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيـان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والـكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام فى ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة فى ذلك العهد بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفى إلى السودان كثيرا ما يصيب من يغضب عليهم ولى الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائى مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالـكود) ، واضطلع العلامة رفاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فعرب هو وعبد الله بك السيد القانونى المدنى واشترك معهما عبد السلام أفندى أحمد ، وأحمد أفندى حلمى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندى وحسن أفندى

فهمى ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون العقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجنايات ، ومن هـذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لا فرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية

كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة العثمانية ، فاستحالت تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزءا من السلطنة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هـذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضاؤل سلطة الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهـذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبة الجانب ، أى فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفى هذا الصدد يقول المسيو جابرييل شارم[1] ما خلاصته :

« لم يكن للجاليات الأوروبية فى عهد محمد على وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم فى عهد سعيد واسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين ، وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، وطغوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع يعرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يبغونه من الربح ، عوضهم سعيد باشا ما فاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على إجابتها[2]

«وكانوا يتحرجون فى عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم ، وقيل عنه إنه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر فى رفق وهدوء ، إلى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها فى حسم النزاع ...

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب فى عهد اسماعيل واحتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة وسفهها »[3]

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف فى القول

حدود الامتيازات الأجنبية فى تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية فى تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولا — لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات فى بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر فى يونية سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفى نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ،

(١و٢و٣) « مجلة العالمين » الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨٩

وخضوعهم للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم[1]

ثانياً — يرجع رعايا الدول الأجنبية فى شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم

ثالثاً — تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنيـة كانت أو تجارية إذا كان فى الخصومة صالح أهلى ، وتفصل فى هـذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة[2]

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) إذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس النزاع صالحا أهليا

رابعاً — تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضـبط والربط واللوائح الإدارية والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا الجرائم التى تقع منهم على أجنبى[3]

ولم تتعد الامتيازات فى تركيا الدائرة التى رسمتها المعاهـدات على ما فيها من غضاضة وافتيات على السيادة الأهلية

اتساع حدود الامتيازات فى مصر

ظلت الامتيازات فى مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ، تفصل فى المنازعات التجارية بين الأوروبين والمصريين ، وقضاتها من الوطنيين والأجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولـكن لـما ضعف شأن الحـكومة فى عهد خلفاء محـمد على طغت سلطة الأجانب على سيادة الحـكومة ، وبدأ طغيانهم فى عهد سعيد ، ثم ازداد فى عهد اسماعيل ، وفى خلال هذه الأطوار نالوا المزايا الآتية التى اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التى تقع على الرعايا الوطنيين

---

(١) راجع نص هذا القانون فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ٦١ ، وفى كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية فى السلطنة العثمانية) للمسيو دىروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و(٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية فى السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس Du Rausas ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها و ص ٤٧٣

(٢) ألزم الأهالى عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاواهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ فى منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتحجم السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهلون إلى الالتجاء للقناصل عساهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم فى النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتعطل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى فى القضايا التى يرفعها رعاياها على الأهالى

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية فى القضايا التى يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب مايذكر فى ضعف هيبة الحكومة ، وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة فى قضايا تعويضات والزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ فى مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨)[١] فبلغت ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه[٢] ، وهذا يعطيك فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو اسماعيل لقناصل الدول لكى ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه فى خلافه مع تركيا ، ولعمرى ان الخطر الذى يتهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبى السياسى والمالى ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هى التى يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرعية » ، وقد صدق القاضى الهولاندى فان بملن Van Bemmelen الذى تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل فى قوله عنها :

« إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفى الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء »[٣]

---

(١) فى عهد اسماعيل
(٢) احصاء ماك كون Mac Coon فى كتابه مصر كما هى Egypt as it is ص ٢٨٥
(٣) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٨

اضطراب المعاملات

ساءت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحابى رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلى يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركتَ أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأنف أمام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان ايطاليا فأمام محكمة « انكونا » ، وإذا كان يونانيا فأمام محكمة « أثينا » ، وإذا كان انجليزيا فأمام محكمة « لندن » ، واذا كان نمسويا فأمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا فأمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة «نيويورك» !! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والعقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدى فى الغالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهى أن القضاء الأهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذى انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب

ولا مراء أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام يتبين منها فساده ، وبعده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فإن اختصاص المحاكم الأهلية فى بلاد السلطنة العثمانية يتناول الحكم فى المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفى القضايا الجنائية التى يتهم فيها هؤلاء ،

ولما كان مصدر الاختصاص القضائى القنصلى هو الامتيازات الأجنبية فى تركيا ، فالإصلاح المعقول هو الرجوع بهـذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات فى مصر إنما جاء تبعاً لسريانها فى تركيا ، على أساس أن الامتيازات هى معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التى حددت مركز مصر الدولى سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها فى مصر ، فمن الوجهة القانونيـة والدولية ، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تزيد عما كان لهم فى تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولـكن اسماعيل ونوبار ، لنزعتهما الأوروبية ، لم يجدا غضاضة من التـدخل الأوروبى فى ولاية القضاء ، مادام هـذا التدخل منظما ، فارتكبا شططاً كبيرا ، إذ لم يجعلا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب فى تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصـلاح معكوساً مشوهاً ، وحمل فى طياته هدمَ ولاية القضاء فى مصر ، ومهد لتغلغل النفوذ الأجنبى فى سلطة القضاء والتشريع ، وفى كيان البلاد المالى والاقتصادى

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا فى مفاوضة الدول الأجنبية فى إنفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أبان فيها عيوب النظام القضائى القنصلى وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هـذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعترضت تركيا أيضاً على التخابر فى شأنها بين مصر والدول الأجنبية

إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهن سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التى سميت « محاكم الإصـلاح » ، وإليك بيان الدول التى أبرمت

هـذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمـانيا . إنجلترا . اليونان هولانده . إيطاليا . البرتغال . الروسيا . إسبانيا . السويد والنرويج ، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة فى موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهاك خلاصة القواعد التى قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

(ثانيا) تفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل فى المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب فى بعض المخالفات البسيطة

(رابعا) أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التى تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لائحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى فى الاسكندرية ، والثانيـة فى مصر ، والثالثة فى الاسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، ومحكمة استئناف فى الاسكندرية

وللقضاة الأجانب الأغلبية ، ولهم رآسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضى إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لائحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولـكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا ان رآسة الجلسات التى تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبي ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الأمور المستعجلة ، الذى له سلطة واسعة المدى فى الأحكام ، أوقاضى الأمور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع الملـكية العقارية

وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن فى لهجة من التهكم : « مادامت القاعدة أن الأغلبية فى الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ،

ولم ترد أصلا فكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ماسمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة منتدبون فى التفاليس »[1] ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بملن يصف المحاكم المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رآسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرآسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرآسات ألغيت مع الزمن ، ففيما يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة احالته على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا فخريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك ألغيت الرآسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس فخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، وألغيت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبي الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرآسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رآسته شكلية ، لا عمل لها ، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بسراى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدنية ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهنئا الخديو بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكراً إليه باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط اقرارا نهائيا ، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عينوا بعد ، واستمرت فرنسا فى ترددها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفى أول يناير سنه ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسراى محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلهما المحاكم المختلطة

نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تخويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاة ورآسة الجلسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائق الأمور ، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا فى هـذا النظام قضاء أجنبياً ، يفصل فى المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب فى كل بلد متمتع بالنزر اليسير من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومى ، نجد الأمر فى مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للعزة القوميـة ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون فى معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبى قائم فى عقر دارهم ؟؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبى بكل معانى الكلمة ، وما العنصر المصرى فيه إلا أقلية لا ترفع عنـه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوما[1] أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت فى نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هى لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،

(١) كتب هذا سنة ١٩٣٢

لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاة والكتبة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لها فى تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهلين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجرى حولهم ، ويُقضى فى مصيرهم ومصير أموالهم وأملاكهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يُفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبى ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً افتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبى نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خوّل الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين فى أواخر حكمه ، فإنه لما صدر مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى المسيو « جابرييل شارم » يقول في بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان فى نظر أنصار القضاء القنصلى ينتقص حقوق الأجانب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب العالى من غير موافقة الدول »[1]

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوىّ الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء

(١) مجلة العالمين عدد سبتمبر سنة ١٨٧٩ ص ١٣٩

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة فى سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أى أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية الممثلة فى هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الخسران بمعاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة فى نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل فى وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومى ، كما أنه يعارض النظام الدستورى والبرلمانى فى البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم

ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجسامة باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكاثر النازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحيثما وُجدت هذه المصالح صار الفصل فى المنازعات التى تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبى ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتمون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التى تنتقص السيادة القومية فى أخص أركانها ، فى ولاية القضاء ، وفى سلطة التشريع ، وفى النظام الدستورى والبرلمانى

ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة فى قدسها ، بل يمثل أولا وقبل كل شىء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهلين فى سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقارى ونزع الملكية على قواعد مضيِّعة لأملاك المدينين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد فى العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة فى قسوة اجراءاتها

حيال المدينين ، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت ضده الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت فى تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها فى اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب فى دعاواهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال فى امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب فى إنشائها ، وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن : « إن المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل فى الوقت الأخير وبعد وقوع المحظور أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسياداً جدداً ، إلى جانب سيادة القنصليات »[1] ، وقال فى خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية[2] : « إن هذه المحاكم التى يرتعد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبى فى مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم فى جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فكانوا منها فى موقف حصين ، إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلا عن المال الذى هو عدة الكفاح ، وتشد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبى الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون فى الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحقانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبى قد أسرفت فى إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المقاولين والموردين أو من الأفاقين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف

---

(١) و(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢١٦ و ٢١٧

ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف فى هـذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التى أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التى تولدت منها »

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هى أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبى فى مصر ، فهى محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والخديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبى الذى يستغل البلاد ، وبعد عملها على الأخص فى البيوع الجبرية والرهون العقارية كارثة على مصر »[1]

ومما يذكره أنصار هذا النظام فى معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة فى عصر اسماعيل ، فيضمونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ،[2] فهذا السياق يدلك على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع فى أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التى نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبيعى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء المحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب مايذكرونه من أن وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة البلاد وتقدمها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحميها هذا النظام ، ولعمرى ليس يسع العقل أن يسيغ مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعرى ألم يكن فى البلاد نهضة وتقدم فى عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس فى البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هى استغلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هـذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية فى البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية فى شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك فى أن هذه المحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهى مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التى تعددت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ س ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

المختلطة فى منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويغها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هى شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام[١]

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاويهم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاق مدينيهم بجرهم أمام محاكم لايعرفون لغتها ويضلون فى اجراءاتها ، ويحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ماتنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا المطالبة بالديون فى المحاكم المختلطة تنتهى فى الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين اضعافا مضاعفة ، وتؤدى إلى خراب المدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التى يلجأ إليها فريق من الدائنين المصريين هى ذريعة للتنكيل بمدينيهم ، وهى لاتنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هى من أظهر عيوبه

وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها فى ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن المصرى الذى يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدى إلى مصر حقاً أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد فى سجل الحركة القومية[٢]

---

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧و٢٤٦

(٢) كُتب هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونترو » فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أى مدة اثنتى عشرة سنة ، وهى المدة التى سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلغى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطنى .

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة فى أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفتها الحرب الأهلية الأمريكية[1] التى أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكى وصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصرى وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر

كان محصول القطن المصرى سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمن مقداره ١٠٧ر٨٨٧ ج ، وبلغ ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع فى تلك السنة بمبلغ ٤٣٠ر٨٨٠ ج . ثم صعد فى السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه فى البيان الآتى :

	صادرات القطن		متوسط سعر القنطار
			ص
سنة ١٨٦١	٥٩٦ر٢٠٠	قنطار	٢٨٠
سنة ١٨٦٢	٧٢١ر٠٥٢	»	٤٦٠
سنة ١٨٦٣	١ر١٨١ر٨٨٨	»	٧٢٥
سنة ١٨٦٤	١ر٧١٨ر٧٩١	»	٩٠٠
سنة ١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩	»	٩٣٥[2]

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة فى الثمن ، ويتبين منها مقدار مادخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة فى المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد فى إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتى اطراد الزيادة فى سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التى استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

---

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٤ Statistique de l'Egptye ، وبيان السعر عن الإحصاء الوارد فى « الأهرام » عدد ٢٥ يونيه سنة ١٨٩١

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للقنطار (بالريال)	١٠ ½	١١	١١ ¾	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ½
أقصى سعر القنطار (بالريال)	١٤ ½	١٣	١٧ ½	٣٢	٤٦ ½	٥٢	٤١[1]

على أنه لم تكد الحرب الأمريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى أسعار القطن ، وبدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الأمريكى للقطن المصرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التى أعقبت الحرب

	صادرات القطن		متوسط سعر القنطار
			ص
سنة ١٨٦٥	٢٫٠٠١٫١٦٩	قنطار	٦٣٥
سنة ١٨٦٦	١٫٢٨٨٫٧٦٢	»	٧٠٥
سنة ١٨٦٧	١٫٢٦٠٫٩٤٦	»	٤٥٠
سنة ١٨٦٨	١٫٢٥٣٫٤٥٥	»	٣٨٠
سنة ١٨٦٩	١٫٢٨٩٫٧١٤	»	٤٦٠
سنة ١٨٧٠	١٫٣٥١٫٧٩٧	»	٣٩٠
سنة ١٨٧١	١٫٩٦٦٫٢١٥	»	٣١٥[2]

كان من نتائج صعود أسعار القطن فى سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهلون فى الترف والإسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من المرابين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصعود فى أسعار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عالجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائنيهم صونا للثروة العامة ، وضنا بها أن تنتقل إلى أيدى المرابين والتجار والماليين الأجانب ، فتعهدت بسداد ديون الأهلين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٢٩)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

(١) و(٢) إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٢ — ١٧٤

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى اقترضها الخديو اسماعيل وتكلمنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعبا عبئاً فادحا عجزت آخر الأمر عن احتماله ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومرافقها

الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحدا ، وكانت كل أموال الدولة رهن إرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جدية يُعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت إرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

ننشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٨٢.[1] كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الأكياس إلى جنيهات مصرية

الإيرادات

	جنيـــه
أموال وعشور الأطيان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس	٤٫٥٢٣٫٦٦٥
عشور ونخيل	١٤٣٫٠٣٥
ويركو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات	١٥٥٫٥٨٠
رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأطيان والأملاك وعوائد الأوزان وعوائد الذبيح وغيره	٨٦٫٧٨٠
أموال جهات الواحات	٧٫٩٢٠
عوائد زيوت وأملاك	١٤٫٠١٥
إيجار أطيان الميرى	٢٩٫٨٩٠
عوائد كورنتينه وغيره	٦٠٠
ايراد الجمارك	٤٩٢٫١١٠
صافى إيراد السكك الحديدية	٥٦٢٫٨٨٥
صافى إيراد السودان	١٠٠٫٠٠٠
إيراد الملاحة	١٧٥٫٠٠٠
أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠٫٣١٠
أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيره بالمالية	١٨٥٫٠٠٠
أموال الالتزامات وهى التزام المطرية والرسالة والنطرون والأسماك وغيره وإيرادات الهاويسات	٢٥٨٫٧٩٥
إيجار أطيان وأملاك الميرى ورسوم مبايعات الأملاك والأطيان بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد	١٨٥٫٥٠٠
ايراد المحافظات	٢٠٢٫٥٣٥
	جنيـــه
مجموع الإيراد	٧٫٢٩٣٫٦٢٠

المصروفات

	جنيــــه
مخصصات الخديو	٣٠٠ر٠٠٠
مخصصات العائلة الخديوية	١١٠ر٧٢٥
ويركو الاستانة (الجزية)	٦٥٨ر٣٣٥
ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء)	٢٦ر٨٠٠
ديوان الجهادية والمدارس الحربية	٧٠٠ر٠٠٠
ديوان المالية وملحقاته	١٥١ر٧١٠
ديوان البحرية ووابورات النيل	٢١٠ر٠٠٠
ديوان الخارجية	٩ر٠١٥
مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار (المحكمة التجارية)	٣٣ر٦١٠
مديريات الأقاليم بحرى وقبلى	١٤٨ر٠١٥
ديوان الأشغال العمومية	٠١٧ر٨٧٥
مجلس الصحة والاسبتاليات	٠٣٦ر٣٤٥
دواوين المحافظات	٠٨٥ر٢٢٥
ضبطيات مصر والاسكندرية	٠٨٩ر٢٨٠
ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس	٥٣ر٠٢٠
ديوان الجمارك	٢٨ر٣٠٠

مرتبات ومعاشات

مرتبات حريم وإشراقات	١٧ر٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣ر١٦٠
قيمة المرتب إلى الأشخاص المستودعين	٤٢ر٨٦٥
مخصصات الحج الشريف والتكايا	٦٦ر٧٧٠
ربع أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضى	١٧٠ر٣١٠

تابع المصروفات

	جنيه
احتياطى	٢٠٠٫٠٠٠

مخصصات القروض

دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨٫٥٠٠
دفعية قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤٫٧٨٥
« « سنة ١٨٦٨	٩٢٩٫٤٦٠
القومبانية المجيدية	٥١٫٤٨٠
قرض السكة الحديدية	٥٧٢٫٨١٠

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك

عن المستحق فى سنة ١٢٨٨ هـ

إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية	٢٩٢٫٥٠٠
إنشاء ميناء السويس	١٣٨٫٨٧٠
إنشاء الترعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر	١١٥٫٧٢٥
كوبرى قصر النيل	٢٨٫٩٣٠
تطهير ترعة المحمودية	٥٣٫٩٠٠
تركيب فنارات السويس	٢٫٨٢٥
مجموع المنصرف	٦٫٤١٩٫٠٩٥ج

الزيادة (المزعومة) فى الميزانية

	جنيه
الإيراد	٧٫٢٩٣٫٦٢٠
المنصرف	٦٫٤١٩٫٠٩٥
الوفر (المزعوم)	٨٧٤٫٥٢٥ج

وقد أوردنا فى الفصل السابق الأرقام التى كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك فى صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المنصرف	العجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩٫٥٨٩٫٩٠٠	١٠٫٩٧٢٫١٠٠	١٫٣٨٢٫٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٫٤٣٢٫٩٨٢	١٠٫٨٧٣٫٥٤٨	٣٫٤٤٠٫٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٫٩٤٩٫٠٠٠	١٠٫٣٣٠٫٠٠٠	٣٨١٫٠٠٠

الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبى من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه فى هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب فى ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبى وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدى تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضى الهولندى فان بملن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجرى فى عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديو جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبق لنفسه نصيباً مما جباه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة

---

(١)و(٢) عن التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوروبية المنشور فى الكتاب الأصفر الفرنسى ١٨٧٨ — ٧٩ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن العجز يزيد عما قدرته اللجنة فى تقريرها الابتدائى الذى أوردنا خلاصته ص ٧٠

غامضة ، والضرائب تجبي أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع المولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون فى جوّ من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب »[١]

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الأهواء تتحكم فى إعفاء المتصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الاتاوات لسد العجز فى ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون فى ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب فى عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط فى القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيدها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والرى والإعانة[٢] والمقابلة[٣] ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهى ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه الترعة ، وما ربط من العوائد على المبانى ، ومعاصر الزيوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشى وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الويركو ، اى الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية[٤] ، وضريبة الملح[٥] ، ورسم القيدية وكان يؤخذ

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و ١٥٦ و ١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت فى عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق باشا قضى بالغاء نيف وثلاثين صنفا منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهلين رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض أن يصرف له من الملح فى السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠،٠٠٠ جنيه فى السنة ، وقد رهنت متحصلاتها ضمن ما رهن وفاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت فى أوائل عهد توفيق باشا

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ

وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات خمسة جنيهات ونصفا كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبي الآن من الضريبة على الفدان وعما كان يجبي فى عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبئا فادحا، بل ظلما بالغاً، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شىء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها، فلا عجب أن تؤدى هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس، وكانوا فى كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة، وكذلك كانوا يضطرون إلى بيع مواشيهم، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بورا، وقد سمى هؤلاء «المتسحبين» وكثر عددهم بحالة أقلقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب، فوضعت قانونا لتوزيع أطيان المتسحبين كما تقدم بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها فى ذلك الحين من الظلم والرشوة والقسوة والإرهاق، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال تجبي الضرائب مقدما، وخاصة فى سنوات العسر المالى، فكانت تكره الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول موعدها بتسعة أشهر، وفى بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف الوزارة المختلطة، فإن العنصر الأوروبى فى الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبي الضرائب بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصا جسيما لم يسبق له نظير فى عهد اسماعيل، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً، إذ حرمت أطيان بأكملها وخاصة فى الوجه القبلى من الزراعة، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨، فاشتد الكرب بالناس، وحدثت بالوجه القبلى مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء الضرائب مقدما، ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف، معظمهم من مديريات جرجا وقنا وإسنا، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رأته البلاد من البؤس والشقاء الاقتصادى

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق فى جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها إلى الاستدانة، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكرباج لإكراه الأهالى على

أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالى يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من المرابين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالى ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبتهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من فى حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا من ذلك الحين فى أملاك الأهلين ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالى ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية فى مصر للخطر

فحق ملكية الأطيان الزراعية لم يكد يتقرر فى عهد سعيد باشا ويتوطد فى أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدع شديد فى أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفرنج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التى تجعل حق الملكية فى حكم العدم ، وتجعل المالك فى يد الدائن المرتهن أجيراً وأسيراً

وصف المسيو جابريل شارم هذه الحالة التى شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :

« إن الحالة التى تسترعى النظر هى مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأطيان والمتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدى الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق فى فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض فى أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح فى عهد سعيد باشا يؤدى الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيها من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويعيش به عيشة رغداً ، فى بلاد اشتهرت بقلة تكاليف المعيشة ، وفى أوائل عهد اسماعيل كان الفلاح أحسن حالا وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشىء عن الحرب الأمريكية جعل إيراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلما رآه فى ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكا ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الدخل هبوطاً جسيما ، وفى الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب فى ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يجود بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق لديه إلا أرضه ، فإذا ما أرهقته الحكومة فى طلب الضرائب اضطر أن يلجأ إلى أحد المرابين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرتهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتنزع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين فى المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

المرابين كانوا يتبعون جُباة الضرائب فى القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ فى السنة »

ويقول المسيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضى ، فالفدان الذى كان يباع (فى أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهاً صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وان الأجانب الذين يتملكون الأراضى بطريق المزاد أو بطريق الإكراه كانوا يسومون الأهالى الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة[١]

وكتب القاضى الهولندى (فان بملن) يصف هذه الحالة بما يوافق فى الجملة وصف المسيو جابرييل شارم ، وقد كتبت أقوالها فى أوقات متقاربة ، قال فى هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشاراً هائلا فى عهد اسماعيل ، ونصبوا شباكهم فى طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم المرابين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التى تجبي بها الضرائب مقدماً كانت فى الواقع لصالح الماليين من رعايا القنصليات ، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة »[٢]

البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضروب الإسراف التى ابتدعها الخديو اسماعيل والتى تكلمنا عنها فى الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا عجب فإن مادة الإسراف وصنوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد أوروبا » ، ففقدت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج فى وقت هى أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التى أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة النهمة إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على إقامة

---

(١) مجلة العالمين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستانة أو بأوروبا ردحا من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته فى العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفى عهده ظهرت بدعة اصطياف السراة والأعيان فى الخارج ، تلك البدعة التى كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات

وكان الخديو مثالا يحتذيه باشوات القطر وأمراؤه وكبراؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه فى البذخ والإسراف ، وتفشى داء الإسراف فى مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والإنفاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، وأسرفوا فى حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستدانة من المرابين والبنوك ، ورهن الأملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة

استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه إليهم واجتذابهم إليه ، كل ذلك مكّن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برؤوس أموال لهم استثمروها فى إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهى ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدى الأجانب ، وامتدت أيدى الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطيان والعقار ، فوُجدت فى البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب فى أن هذا الأساس يؤدى إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، دُوَلاً وشركات ، جماعات وافراداً ، فالاستقلال المالى قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلا عن النواحى الأخرى ، وأهمها القروض التى عقدها الخديو

صحيح أن بعض رءوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، ومهما نالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيتها وخضوعها لرءوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحب الأجانب أموالهم لأى سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها فى بناء الأمة الاقتصادى تصير جزءاً من كيانها ، وتشعر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى

استرضائهم ، والنزول على إرادتهم ، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رءوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالا ولا تقدما ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتما الاستعباد السياسى ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهى خاضعة فى كيانها الاقتصادى للأموال الأجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فاننا نلمسها بأيدينا فى عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل فى عصر اسماعيل ، فانه وضع فى عنقه أغلال الأسر والذل باعتماده على رءوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولا على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التغلغل فى مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزل حامية لهذه الأموال وسبيلها إلى تكبيل البلاد والأهلين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهلين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك فى الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازى كان هو المألوف فى مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازى ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذى يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائى المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقارى الجديد الذى بمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها فى حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لأنه فى الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التى يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره فى العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بادئ الأمر لهذه الوسيلة التى تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدى المرابين والبيوت المالية الأجنبية ،

وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدعى منها إلى الخراب ، لما تقترن به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيوع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلا عن أنها تجعل لهم كياناً مستقلا في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتلكأون في أدائها ولا يعترفون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجرى تهريبه من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافا مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهلين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الأهلين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

وصفوة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الانجليزي

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد على ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتجلى في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشق الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد على) ، ولكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يعترض على ذلك بأن محمد على لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضا قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يُسخرون لا في الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضا

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة فى عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر فى ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف والسلامكى وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسن الفيل والصمغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية والسجاد والطرابيش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات أزيد من الواردات

وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة فى ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة فى تقرير لجنة « كيف » وفى كتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة فى كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء المسيو فرنسوا شارل رو Roux فى كتاب (انتاج القطن فى مصر) ص ٨٤و١٠٠

على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أى من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١)

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢٫٠٤٣٫٠٠٠ ج	١٫٦٢١٫٠٠٠ ج
١٨٥١	٢٫١٥٥٫٠٠٠	١٫٦٨١٫٠٠٠
١٨٥٢	٢٫٢٧٠٫٠٠٠	١٫٥٧٥٫٠٠٠
١٨٥٣	١٫٨٤٨٫٠٠٠	٢٫٠٠١٫٠٠٠
١٨٥٤	٢٫٠٨٧٫٠٠٠	٢٫١٤١٫٠٠٠

(١) مصر كما هى — ص ٤٠٥

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٥	٣ر٢٨٦ر٠٠٠	٢ر٥٢٧ر٠٠٠
١٨٥٦	٤ر٠٢٩ر٠٠٠	٢ر٥٦٨ر٠٠٠
١٨٥٧	٣ر١٠٤ر٠٠٠	٣ر١٤٩ر٠٠٠
١٨٥٨	٢ر٥٣٣ر٠٠٠	٢ر٧١٥ر٠٠٠
١٨٥٩	٢ر٥٦٥ر٠٠٠	٢ر٤٩٤ر٠٠٠
١٨٦٠	٢ر٥٣٥ر٠٠٠	٢ر٦٠٤ر٠٠٠
١٨٦١	٣ر٤٢٢ز٠٠٠	٢ر٥٦٨ر٠٠٠
١٨٦٢	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١ر٩٩١ر٠٠٠
١٨٦٣	٩ر٠١٤ر٠٠٠	٣ر٠٦٣ر٠٠٠
١٨٦٤	١٤ر٤١٦ر٠٠٠	٥ر٢٩١ر٠٠٠
١٨٦٥	١٣ر٠٤٥ر٠٠٠	٥ر٧٥٣ر٠٠٠
١٨٦٦	٩ر٧٢٣ر٠٠٠	٤ر٦٦٢ر٠٠٠
١٨٦٧	٨ر٦٢٣ر٠٠٠	٤ر٣٩٩ر٠٠٠
١٨٦٨	٨ر٠٩٤ر٠٠٠	٣ر٥٨٢ر٠٠٠
١٨٦٩	٩ر٠٨٩ر٠٠٠	٤ر٠٢١ر٠٠٠
١٨٧٠	٨ر٦٨٠ر٠٠٠	٤ر٥٠٢ر٠٠٠
١٨٧١	١٠ر١٩٢ر٠٠٠	٤ر٥١٢ر٠٠٠
١٨٧٢	١٣ر٣١٧ر٠٠٠	٥ر٠٠٥ر٠٠٠
١٨٧٣	١٤ر٢٠٨ر٠٠٠	٦ر١٢٧ر٠٠٠
١٨٧٤	١٤ر٨٠٩ر٠٠٠	٥ر٣٢٢ر٠٠٠
١٨٧٥	١٢ر٧٣٠ر٠٠٠	٥ر٦٩٤ر٠٠٠

ويلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) فى أيدى البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها

الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل فى استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التى أنشأها فى الوجه القبلى ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بانشاء مصنع الورق فى دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه فى الفصل العاشر

ولكنه لم يوجه همته إلى إحياء الصناعات الكبرى التى ظهرت فى عهد محمد على ، ولم يفكر فى إنشاء المعامل التى تنتج من المصنوعات ما ينمى ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم ان اقتباسه عادات الأوروبيين فى مآكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه فى ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلدوه فى اقتباس العادات الافرنجية واقتناء لوازمها وكمالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والزخرف ، وأثاث المنازل ورياشها . والمآكل والمشارب

وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن تؤاتى مطالب المعيشة الأوروبية وكمالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطغى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأى على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالآلات الزراعية مثلا أو المواد التى تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادى ، ولكن واردات الملبس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا مراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلواً فى النقد ولا إسرافا فى الرأى ، وإنما هو ما يراه المنصفون من الأوروبيين الذين عاشوا فى عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضى الهولندى فان بملن يقول فى هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،

فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبى ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك افرنجى فى قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفقه فى هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء الهالكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الأعمال التى لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا ، وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه الخارقة فى هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التى كان يجبيها من شعبه على فداحتها ، فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة إلى تقليد الأوروبيين فى ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات ، وأدخل الخديو الحياة الافرنجية فى قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهافتت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافتاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والعاطلات من العمل فى شراء الفساتين التى لا عداد لها ، وابتياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسون جميع جواريهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية »[1]

---

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٤٢ — ١٤٧

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين فى المسكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الافرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجا من النافع والضار

فنى المسكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولا شك أن التخطيط الافرنجى أدعى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يعد بلا مراء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدودا من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربى وإدخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الافرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالإعراض عنها

ودخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الافرنجى ، ولا مراء فى أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استتبعت محاكاة الافرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدى الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريئا

ومن مظاهر التطور الاجتماعى إقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحى ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سيل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم فى طريق شبرا ، ثم فى طريق الجزيرة والجيزة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوبرى) قصر النيل فضل كبير فى ميل الجماهير إلى التنزه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت (شبرا) هى متنزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الغنائية فى عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغانى والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين فى النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفى مقدمتهم عبده الحمولى ، وارتقى الذوق الموسيقى فى المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدتها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم فى سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى باخبار هذه الحفلات وتصفها فى مكان بارز من صحائفها

وكان لحفلات الأفراح فى ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون فى تفخيمها وتعظيمها ، ويتنافسون فى مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأمراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة أمينة هانم (أم المحسنين) كريمة إلهامى باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال)

وامتاز هذا العصر ببهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء

الدراسة فى المعاهدة العالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو أحيانا ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها فى القاهرة (بالعباسية) أو فى الإسكندرية ، وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون فى اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنشر أنباؤها بعناية كبيرة فى « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وإحراز قصب السبق فى اقتناء خير الجياد

واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للموالد فى القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية فى النفوس

الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء فى حياته ، وقسيمته فى سَرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقلّ تعدد الزوجات فى الأوساط المثقفة ، كما قلّ الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية فى عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها فى النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليعة هذه النهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضلٌ كبير فى ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وتثقيفهن أسوة بالبنين[١] ، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيّم فى

---

(١) عن كتاب (عصر محمد على) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

الأخلاق والتربية والآداب ، وضعه كما يقول فى مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن فى المجتمع ، قال فى هـذا الصدد : « ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج ، فتتعلم البنات القراءة والـكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلا ، ويجعلهن بالمعارف أهلا ، ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الـكلام والرأى ، فيعظمن فى قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال مافيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال فهى مذمة عظيمة فى حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة فى مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين ، فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية فى التطور الاجتماعى على عهد اسماعيل ، والآن ننتقل من الإجمال إلى التفصيل ، فنتابع الـكلام عن الطبقات التى يتألف منها المجتمع ، على النحو الذى اتبعناه فى دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفى عصر محمد على[1]

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسـمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى فى أواخر عهد محمد على ٤٬٤٧٦٬٤٤٠ نفس[2] وبلغوا سنة ١٨٥٩ فى أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين[3] ، ثم بلغ عددهم فى أواخر حكم اسماعيل نحو سـتة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد على ص ٦٠١ (طبعة أولى)
(٢) عصر محمد على ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية
(٣) إحصاء ماك كون فى كتابه (مصر كما هى) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهـذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمى الذى حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٫٨٠٦٫٣٨١ نسمة فى ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصـل الزيادة فى تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة

الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عـدد أفرادها فى عهد خلفاء محمد على ، بمـا أنجبه هو وأبناؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة فى المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عنى محمد على بتنشئة أنجاله تنشئة صالحة ، فعلمهم فى المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، فنى الحق أنه لم يقصر فى تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهات الكبيرة

ولـكن خلفاءه قصروا فى الاندماج فى الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد على هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها ، وكانت التركية هى لغة التخاطب والتفاهم فى بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخى علاقة الـكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعمالهم القومية والخيرية ، بل أفضى ببعضهم إلى إيثار المعيشة خارج القطر المصرى سواء فى الاستانة أو فى أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العـلوى ، وهى التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى فى بعض المواطن إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هـذا العداء إلى أن من يتولى الحـكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى

باقى الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيهيىء له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الإيذاء والعدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعماته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحنق على عمته الأميرة نازلى هانم حتى قيل انه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرضت المملوكين اللذين قتلاه فى قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طيبته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسىء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشييع جنازته ، ولا عنى بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به إلى جدثه كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيذاناً باعتلائه عرش مصر

وعداء اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فاسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوهما البطل ابراهيم باشا ولكنهما من والدتين مختلفتين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسعاه ، فاشترى أملاكه ، وغيّر نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاتهما الاستانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهم طول عهد اسماعيل

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا فى عصر اسماعيل شيئا من المكانة التى كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية فى الهيئة الاجتماعية ، نخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسى المهدى الذى كان من أفذاذ العلماء فى ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١م) ، وعلى يده بدأ اصلاح الأزهر ، وفى عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩) ، وكان إليه المرجع فى تعيين القضاة الشرعيين وفى كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراما كبيرا ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصى العالى[١] (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار من وزراء الدولة ، وهى ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المعين الذى استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء فى ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم فى الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدلك على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغانى مصر سنة ١٨٧١ وجد فى تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيئة الصالحة التى بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ فى الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فانجاه السيد جمال الدين إلى الأزهر فى بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاة الأمور ، واستمساكهم بالتقوى والتعفف والنزاهة ، وابتعادهم عن الزلفى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكانا عليًّا

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى أن معظم الموظفين (وحكمنا لا يشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساسا لأعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التى كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالا جسيما ، حتى لم يكن للأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما فى عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكام ، وبقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكام فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفة فى جباية الضرائب أو الاقتصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهدفون لغضب الحكام لأى سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلين إرهاق آخر من ناحية الأجانب من المرابين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهاقه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدح ويقنع بأقل الحاجات والنفقات

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهلين ، فقد اقتنوا الأطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم بالالقاب والرتب — وكانت نادرة فى ذلك العصر — وأسند المناصب الادارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الإبتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى وسلامة المنطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويى الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم فى العصر الحديث

الفصل السابع عشر

شخصية الخديو اسماعيل

والحكم على عصره

فى شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين معا فى أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التى تولى فيها حكم مصر

إن أخلاق اسماعيل هى العامل الأول فى شخصيته ، فدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية فى الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة

أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التى كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملا لا تقف فى سبيله عقبة إلا ذللها ، أما شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التى رسمها لنفسه فى السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمتَ ما كان من إصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيتَ كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهى سياسة تقتضى حظا كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفى سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحى به فعلا ، وقليلٌ من الملوك من يضحون بعروشهم فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغبا فى تقدمها ، عاملا على أن يسير بها فى مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً فى توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك فى فصول الكتاب

فالذكاء ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة فى إعلاء شأن مصر ، هذه هى الصفات التى تمتاز بها شخصية اسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات فى مختلف الأعمال التى تمت على يده ، فقد سعى ووفق فى الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كى يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها

واتجهت همته إلى توسيع أملاك مصر فى افريقية ، فأكمل فتح السودان ، ووصل بحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندى ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل فى هذا السبيل أقصى ما لديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمرى صفحة مجيدة من صحائف اسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومى

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندى

وله على العلم والأدب أياد بيضاء ، بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصرى ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التى ظهرت فى عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هى من آثاره الخالدة كما تراه مفصلا فى الفصل التاسع

وأعمال العمران التى تمت على يده ، كفتح الترع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأطيان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة فى فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أجملناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التى بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه فى هـذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة القومية ، وفى هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضحية كبرى فى سبيل الاستقلال والدستور

والإقدام على هـذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفى والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التى ختم بها اسماعيل حياته السياسـية جديرة بأن تسجل فى صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا أن ننتقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التى ذكرناها ، يوجد الجانب السيء من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه أمام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير فى أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التى كان يجبيها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرابين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هـذه القروض هى الوسيلة التى تذرعت بها الدول للتدخل فى شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح أن هذه القروض لو استدانتها دولة أوروبية لما كانت فى نظر الدول مسوغا للتدخل فى شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول فى شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع فى حبائلها ، وليس من شك فى أن الديون هى من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية فى شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل فى حاجة إلى من يبصره بمطامع انجلترا والدول الأوروبية فى مصر ، فإن تاريخ محمد على وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع انجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها فى وجه فتوحات ابراهيم ، وائتمارها بمصر فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر فى عهد أبيه وجده كان جديراً بأن يفتح عينيه ، ويبصره بالخطر الذى يتهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبى

لكن اسماعيل لم يفطن لعواقب هـذا التدخل ، لأن ثمة عيباً كبيراً فى سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حدّ لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه فى القروض الخارجية ، فقـد كان لحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حسابا لليوم الذى ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتـدخل الأجنبى ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مرافقها ، ففى عهده تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التى تغلغلت فى البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التى كانت الحكمة تقتضى إبعادهم عنها ، كتعيين السير صموئيل بيكر الرحالة الانجليزى حاكما لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكما لها من بعـده ، ثم حاكما عاما للسودان ، والمسيو منزنجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى ، والأميرال ماكيلوب مديراً للموانى والفنارات ، والمستر موريس وكيلا لها ، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوستة الخديوية ، والمستر كليار مديراً للبريد ثم للجمارك ، وهلمّ جرا ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية فى دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الافرنج

كل هذه التعيينات ترجع إلى إسراف اسماعيل فى ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير فى سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد على

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمـد على وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوبا منه أن يكمل البناء الذى شاده جـده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة التى ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد على كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبى ، فلم يمد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم فى البلاد ، وبلغ به بعـد نظره أن رفض تخويل شركة انجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبى فى شؤون مصر

فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوبا منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم والعمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهي موارد تكفي للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإعسار كما رأيته مفصلا في الفصل الحادي عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقا ومزايا تشلّ سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر .

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية لهما حق الفيتو ، أي وقف كل عمل تشريعي أو تنفيذي للحكومة ، ولاشك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذي نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التي وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية

ولا نكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه في أن يتخلص من هذه الوصاية التي اتخذت شكلا مهينا من التدخل الفعلي في شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي في مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فإذا نظرنا إلى الامور في جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت في عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه في عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقا زادت نظريا من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت في عصر محمد على أكثر استقلالا مما صارت إليه في عهد اسماعيل ، وحسبك دليلا على ذلك أن اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولاة الأسرة المحمدية العلوية الذي خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهين في سيادتها الداخلية ، ومن تصاريف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذي نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضعف الذي أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعضع قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل في شؤونها وتعبث باستقلالها ، ولا شك في أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر فى عهد محمد على وحالتها فى عهد اسماعيل

فى عهد محمد على لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقررت فى عهد اسماعيل ، وهى قيود شلّت سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلى ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعثر فى أذيال الارتباك المالى والرقابة الأوروبية إلى أن انقلبت الرقابة احتلالا انجليزيا عسكريا ، وهو الاحتلال الذى نعانيه إلى اليوم (سنة ١٩٣٢)

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفضت إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنا

ولكن هكذا شاء جد مصر العاثر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالحسنات فى تاريخ اسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة فى أغلاطه ، والضعفُ الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا إلى تحقيق أطماعها فى أرض الكنانة ، والضعفُ فى كل عصر آفة الأمم ، ومضيعة لحقوقها ، والقوة هى سياجُ حريتها واستقلالها ، وقديما طمع الأقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢)

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة فى (ماسندى) عاصمة (أونيورو) ، وأخلد الأهلون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية فى (أورندنجانى) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون)

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرست فى البحيرة ، ووصل بين مقانقو و (الدفلاى[1]) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية

« وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست الملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسعيد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهروه من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التى قصد إليها الخديو وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر عالى إلى سعادة راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

---

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ، ومحسناتها الجليلة ، فى الممالك المتمدنة ، كان أملى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب أعضاء من الأهالى ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أنى عاينت من أهالى مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ؛ فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برياستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا ، فى تنظيم لايحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاه ، وصار إعمالها ، حسب ماهو موضح أدناه ، تحتوى على ثمانية عشر بنداً ، وقد عينا كم رياسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللايحة لناظر الداخلية لإجرى مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالى الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا لكم لمعلوميتكم بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ، واستحضار الدفاتر ، والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا فى كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية ، والشمورات التى تراها الحكومة ، أنها من خصايص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأى عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثانى — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالى التابعين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم ، بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التى حرموا منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حالهم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالليمان والطرد بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالليمان ، والطرد بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح

البند الخامس — المستخدمون فى الخدامات الميرية ، والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى ، سوى كانوا من العمد ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين — لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفتوا من المستخدمين بلا جنحة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم فى الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة

البند السادس — إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديريات ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة فى مصر ، واثنين فى الإسكندرية

البند السابع — حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالى ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالى ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه فى القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه فى القسم ، فى ورقة مخصوصة ، ويضعها مقفولة بالصندوق ، المعد لقسمه بالمديرية

البند الثامن — بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، تفتح على يد المدير ، والوكيل ، وناظر قلم الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد فى القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، فى انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذى تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفى كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية فى البلاد ورقة بأختامهم ، بما استقر عليه الحال ، فى انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب فى مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك المدائن

البند التاسع — يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، فى كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر — أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

البند الحادى عشر — لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاه أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى — فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فبها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قبول عذره — يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللايحة

البند الثانى عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه

البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ، بمعرفة قومسيون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المعبرة المحررة — فى البنود السابقة — يقبل ، وإلا فتلغى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجهته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النوّاب ، المنتخبين بالقومسيون ، ويوجدون حائزين الأوصاف المذكورة ، فى البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى ريس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليعطى كل واحد منهم بيورلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، فى ظرف ثلاثة سنين ، فى شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا ، له صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامة هذا المجلس ستعطى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون فى هذا العام ، فى ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة ، وأما فى السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، فى ١٥ كيهك ، لغاية ١٥ أمشير

البند السابع عشر — لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيره ، أو تحديد مدّته ، أو تبديل أعضاء ، وانتخاب غيرهم ، فى مدّة معلومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللايحة

البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس

اللائحة النظامية

حدود ونظامنامة مجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالمحروسة مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته المداولة ، فى المنافع الداخلية ، والمقودات التى تراها الحكومة ، أنها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور فى بند فى اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية ، يرسل من طرف الريس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأقلام ، والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتى بعده بما يتعلق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى بند ٢٠ ، وبند ٢٣ فى هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما فى بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبإتمام المذاكرة ، وإعطاء الرأى ، يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ — رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية

بند ٤ — افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقراية المقالة بالنطق الخديوى ، أو من يتوكل فى قرايتها ، متعلق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الوكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، ويقرأها الوكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الوكل بالافتتاح ، وهو الذى يقرّها بموجب الأمر

بند ٥ — بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقراية المقالة يكون لأربابه الحق ، فى أن يقدموا جواباً عنها فى مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شىء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ — إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، تصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء

بند ٧ — حيث تقرر فى بند نمرة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة ، فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، ففى حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان المجوز له انتخاب النواب ، يعينون أشخاصاً من الغير ، جاز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتشى العموم عن كيفيتهم ، ومن طرفه يصير تبيين ذلك ، بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذى تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ — من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقراية المقالة ، يصير تقسيم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفى الأقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقلام الأخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، يصير إعطاهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، لعرضهم للحضرة الخديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ — متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كالموضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ — ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر ، بحسبما يراه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، ببيان تلك الأشغال مادة مادة ، بغاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والنمر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ — من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات ، المعروضة للمذاكرة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إلزامه بالانتظار للنوبة ، حسب المقيد بدفتر النوبة

بند ١٢ — مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأقلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قائمة فى كل يوم صباحاً ، عن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ — إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم (متى اتضح الحال على هذا الوجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه

بند ١٤ — إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لكن نفس الأقلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاه ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله ، بل ينظر فى الأشياء المحولة عليه

بند ١٥ — الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ، وتقتضى فى آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ،

ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية

بند ١٦ — التصورات التى تراها الحكومة ، تتلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من ينتدب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

بند ١٧ — بعد قراءة التصورات المذكورة فى بند ١٦ ، يصير طبعها وتوزيعها على الأقلام للنظر فيها بأوقاتها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأقلام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء : يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر فى تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللازم عنها

بند ١٨ — إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، فى بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة — تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر فى ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير فى شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجرى ما يلزم له فى المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد ببنود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ — كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر فى بند ١٨ من هذه اللائحة — كان له حق التكلم فى هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر فى ذلك

بند ٢٠ — متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطبع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ — تفتتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه فى بند ٢٠ من هذه اللائحة ، فى الوقت المعين له ، فى ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولا ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة

بند ٢٢ — من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، المتركب فيها

التصورات المذكورة — يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ — إذا تراءى للقومسيون المختص ، بالنظر فى إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك — تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبعث فى ظرف للحكومة

بند ٢٤ — المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، فى آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم فى الجلسة الثانية ، أن كل مسئلة فيها ، قبل وضعها فى ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك — يجرى العمل

بند ٢٥ — المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما فى بند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم أن كل مسئلة فيها ، قبل وضعها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى فى مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ — إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى فى آن واحد ، لزم أعمال القرعة المقتضية فى تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى

بند ٢٧ — فى حال المكالمة بمجلس الشورى فى مسئلة ، لا يجوز افتتاح المكالمة فى مسئلة أخرى

بند ٢٨ — فى حال المكالمة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيما هو جارى التكلم من أجله — لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ — لا يجوز لأحد أن يتكلم فى كل مسئلة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، مالم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانى مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما فى القومسيونات التى تتشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو فى موضعه

بند ٣١ — إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه — وجب الإصغى إليه (كذا فى الأصل)

بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخـذ الآراء بالصـندوق فى الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة

بند ٣٣ — تفريغ صندوق الأراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة المذكرات به فيجب الإصغى للعدد الأقل ، وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأيا فى المادة المعروضة — لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شـورى النواب ، هو الذى يؤدى وظيفة الرياسة عليه ، وفقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا فى صورة انقسام الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه برأى ، من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يتداخل فى مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صـورة مادة بمجلس الشورى — لزم أن تكون نسختها الأصلية ، مقيدة فى دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليهـا من الرئيس والأعضاء ، ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية

بند ٣٩ — المجى إلى مجلس الشورى يومياً ، والذهاب منه ، يكون بحسبما يراه رئيسه باستنساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة اللائقة ، وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يغيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له أن يحرر تذاكر رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه العجلة . وبعد تحريرها على هذه الـكيفية يصير إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التى تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ — المحاضر المذكورة فى بند ٤٢ ، تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، ويقرؤها كاتب السر فى أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذى يلى يومها ، ويوضع الرئيس إمضاه ، على ذات الدفتر فى كل يوم

٤٤ — الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، فى بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تتلى بمجلس الشورى فى الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ — التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ — إذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها — لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها

بند ٤٧ — يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، فى غير الصورة المذكورة

بند ٤٨ — إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، فى مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار — يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى ، فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٤٩ — إذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين فى مسألة واحدة ، ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة — لزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام فى باقى الجلسة ، بخصوص المسألة التى الكلام بصددها ، تقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ — إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم فى غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام فى بقية الجلسة

بند ٥١ — لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بعدمه ، على قول أحداً بمجلس الشورى

بند ٥٢ — إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر مخل بانتظام حال مجلس الشورى — لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالاسم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، فى ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع فى مجلس الشورى

بذلك اليوم ، وفى صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المخل بانتظام مجلس الشورى — يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ — فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيعاً ، لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسبما فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ — لايجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى ، والمذاكرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، فإن طبع ونشر بغير ترخيص — يترتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضاه

بند ٥٥ — فى مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، مايمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فيما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ، ويتعين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ — فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستعفى — لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى المكاتبة لجهته ، لأجل تسمية خلافه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات المنعقدة ، وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ — إذا تراءى لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية — لا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ — يرسل الخفر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ — لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بمأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول من بتصريح له بذلك ، بموجب التذاكر التى تعطى لهم حينذاك ، من طرف ريس مجلس الشورى

بند ٦١ — حيث ذكر فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، فى اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، فى الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم للعضوية تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم ، وفى الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضاً

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

— الخطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . فى عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩)

— « الوقائع المصرية »

— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Societé Royale de Geographie

— مجلة المجمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

— مجلة مصر Revue d' Egypte (1894—97) للمسيو جليار دو بك Gaillardot

— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا فى هوامش الكتاب الأعداد التى رجعنا إليها

— التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية — للواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكى ومحمد افندى نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

— مجموعة القوانين والقرارات

— مجموعة الأوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

— قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد فى ستة أجزاء

— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنوراد نجيان افندى تم طبعه سنة ١٩٠٣ فى أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس فى ٣٥ جزءاً

De Martens — Recueil général des Trtaités

— مجموعة معاهدات الباب العالى . للبارون دى تستا تم طبعه سنة ١٩٠١ فى عشرة أجزاء Recuil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد

— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨

— مذكرات عرابى باشا (كشف الستار عن سر الأسرار)

— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ هـ فى جزأين

— الكاف . لميخائيل بك شاروبيم طبع سنة ١٨٩٨ فى أربعة أجزاء

— البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فهمى طبع سنة ١٣١٢ هـ

— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولمب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte devoilés — Mme. Olympe Audauard

— مصر الخديو — لادون دى ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon

— تاريخ أوروبا السياسى من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . للمسيو دبيدور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour

— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)

L'Egypte Contemporaine — Merruau

— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

— الفلاح (ذكريات عن مصر) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانتربنييه Soliman Pacha, par Vingtrinier

(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهى مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Égypte en 1858, Revue d'Orient, d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمى سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا فى السودان للدكتور أباته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du Soudan — Abbate

مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

— مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Égypte et l'Europe

للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen طبع فى جزأين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو دى فريسينيه De Freycinet طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولى لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولى

La Question égyptienne et le droit international

لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

— أوربا ومصر للمسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨
— الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)
— الكتاب الأزرق الإنجلزى Blue Book
— خديويون وباشاوات Khedives and Pachas
للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
— مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné
طبع سنة ١٨٧٧
— مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو لبيك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
— مصر وتقدمها فى عهد اسماعيل
L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha
للمسيو رونشتى Roncheti طبع سنة ١٨٦٧
— مصر واسماعيل باشا لساكرى وأوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥
— التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمى
The litterature of Egypt and the Sudan
فى جزأين . وفيه بيان للمؤلفات التى ظهرت عن مصر منذ العصور القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧
— سياحة السلطان عبد العزيز فى مصر
Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire
للمسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥
— معلومات جغرافية Notices geographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩
— انجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر طبع سنة ١٨٩٣
— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع فى جزأين سنة ١٩٠٨
— مصر Egypt للبارون مالورتى Malortie طبع سنة ١٨٨٣
— الحياة الاجتماعية فى مصر Social life in Egypt
لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة فى عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

للمسيو جوبتى Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

للمسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'aprés les traités de 1840 - 41

للمسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جى لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزانى Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend; Turco-Egyptien

للمسيو لورى Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edourds

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition unverselle de 1867

للمسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلسبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجريه اجبسيان Le Progrés Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو منتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

— مصر تحت حكم إسماعيل للمسيو مريو Merruau (مجلة العالمين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦)
— مجلة أركان حرب الجيش المصرى
— الجريدة العسكرية
— مصر للمصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها الجزآن الثانى والثالث)
— تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى Egypt's Ruin ليتودور روذستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
— تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩) لإلياس بك الأيوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
— التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . للمستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt
Secret history of the English occupation of Egypt
طُبع سنة ١٩٠٧ وعرّبته جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة
— صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
— خواطر فى السياحة Impressions de voyage
لمدام لى شيلد M^{me}. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
— (ولها) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
— نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونيه Rhoné
Coup d'œil sur l'etat present du Caire ancien et moderne
— أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ — ١٨٨٥م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
— إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة الإحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ — (السنة الثالثة) ١٨٧٢
— إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م .)

— دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناى Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠

— إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧

Essai de statistique general de Egypte لأميتشى بك Amici طبع سنة ١٨٧٩ فى جزأين

— مصر القديمة والحديثة وتعدادها الأخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لامتيشى بك Amici طبع سنة ١٨٨٤

— الإحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠

تجربة حكومة أوروبية فى مصر

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين (١٥ أغسطس وأول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

— (وله) خمسة اشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

— تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين

— اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦

— حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧

— شريف باشا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧

— نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥

— نوبار باشا . للمسيو برتران

— انجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١

— جغرافية مصر . لأمين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— شئون سياسية عن مصر Choses poltiques d'Egypte لبوريللى بك Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب . لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ — ١٢٩٨ فى سبعة أجزاء

— انجلترا فى مصر L' Angleterre en Egypte
لمدام جوليت آدم Julliette Adam تعريب على بك فهمى كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألمانى جورج ابرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية للمسيو ما سبرو) فى جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريسى فى القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrieres طبع سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne
للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
La Conference de Constantinople et la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس
للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ فى خمسة أجزاء
Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧ فى جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧) فى سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلاس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrles Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ فى جزأين

— قناة السويس البحرية Le Canal martime de Suez للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل فى حفر القناة)

— افتتاح قناة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole وفيه رسوم للرسام ربو

— عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريديه Bridier وفيه ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ١٩٠٠

— فردينان دلسبس . لبرتران وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧

— قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suey

للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١

— شراء أسهم قناة السويس أو الغزوة الانجليزية فى مصر

L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez

للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦

— قناة السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

— مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و « الوقائع المصرية » و « مجلة مصر » و « مجلة العالمين » الفرنسية

— السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا فى جزأين

— الاسماعيلية Ismailia للسير صمويل بيكر Sir Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥

— (وله) ألبرت نيانزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues للكولونل شايى لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

— (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦

— (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابى Les trois prophètes طبع سنة ١٨٨٦

— (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

— (وله) مصر وأفريقية والافريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

— (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة العالمين الفرنسية عدد أول نوفبر سنة ١٨٩٤)

— اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the surces of the Nil

للرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)

— النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١

— دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت سنة ١٨٨٠

— جبر الكسر فى الخلاص من الأسر . لمحمد رفعت بك (تكلمنا عنه ج ١ ص ١٤٧)

— الكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book عن سنة ١٨٨٣

— الكولونل غردون فى أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخته)

— يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥

— مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنرى بنسا Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— النار والسيف فى السودان لسلاطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة « البلاغ » عن النسخة الإنجليزية

— السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi للكابتن هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ فى ثلاثة أجزاء

— تركة مصر فى الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للمسيو ديهران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤)

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات فى السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— فى باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات فى مديرية خط الاستواء والعودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لكازاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف ولبس بودج Wallis Budge فى جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر المسلمة والحبشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داى Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedi ion des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . للأستاذ داود بركات ، طبع سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان فى نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دكى Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيو ريمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا (سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte لمؤلف مجهول .J. C قيل انه بابونو

Paponot ، وقيل انه ج . كلودى J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلا لكتاب « مصر كما هى » لماك كون

— التقرير الابتدائى للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission superieure d'enquete—Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائى للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً فى الكتاب الأصفر الفرنسى

— الملكية العقارية فى مصر La propriété foncière en Egypte

ليعقوب ارتين باشا . طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les financse egyptiennes

للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعى والمالى

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot

— الأطيان والضرائب فى القطر المصرى لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين العقارية فى الديار المصرية لجامعه السير إلدون جورست

— تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل . أو أعظم ترعة للرى فى الدنيا (ترعة الإبراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى فى مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

— مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر
Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte
للينان باشا دى بلفون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Bonola bey وفيه بيان أعمال العمران التى تمت فى مصر على عهد الأسرة المحمدية العلوية طبع سنة ١٨٩٠

— زراعة القطن فى مصر والغزالون فى انجلترا . للمسيو جون نينيه J. Nine (مجلة العالمين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصرى
La situation economique et financière de l'Egypte.
Le Soudan Egyptien
للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١

— إنتاج القطن فى مصر La production du coton en Egypte
للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

— مذكرات المستشار المالى

— تقارير اللورد كروم

— مصر اليوم L'Egypte d'aujaurd'hui لكريساتى Cressati طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية

— التعليم فى مصر . لأمين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧

— مجلة « روضة المدارس »

— كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حسين المرصفى طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) فى جزأين

— سر الليال فى القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)

— التعليم العام فى مصر L'instruction publique en Egypte
للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

— التعليم العام فى مصر (بالفرنسية) . ليعقوب أرتين باشا طبع سنة ١٨٩٠
— ترجمة حياة على باشا مبارك . للدكتور محمد درى باشا
— ترجمة حياة محمود باشا الفلكى . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكى
— ترجمة حياة اسماعيل باشا الفلكى . لأحمد زكى باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابة

— مضابط مجلس شورى النواب
— « الوقائع المصرية »
— صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الفار دالكسندرى » . و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التى كانت تصدر فى ذلك العهد
— صحيفة « الجوائب » التى كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
— تجربة حكومة أوروبية فى مصر للمسيو جاربيل شارم — مصر الحديثة للورد كروس (تقدم ذكرهما)
— الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغانى
— حاضر العالم الإسلامى . للكاتب الأمريكى ستودارد . تعريب الأستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكيب أرسلان

عن القضاء

— إدارة نظام القضاء فى مصر
Comment on administre la Justice en Egypte
للوكوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
— مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن (تقدم ذكره)
— المحاكم المختلطة فى مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
— نظام الامتيازات فى السلطنة العثمانية
Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman
للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ فى جزأين
— الامتيازات الأجنبية . لعمر بك لطفى طبع سنة ١٣٢٢ ﻫ

— كتاب المحاماة . لأحمد فتحى زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠
— تطور المركز القضائى للاجانب فى مصر

De l'evolutiou de la condition Juridique en Eygpte

للمسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦
— الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre 'dOr du cinquantenaire des Jurdictions mixtes d,Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

الفصل السابع عشر

وثائق تاريخية

فهرست الخرائط والصــــور

فهرست هجائى للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء والذى يليه إلى الصحيفة ، وبينهما هذه العلامة — وحرف (ن) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

(ا)

(١) قد عاونني الأستاذ الأديب الشيخ محمود أبو رية الموظف بمجلس مديرية الدقهلية فى وضع فهرست الطبعة الأولى ، والأستاذ الأديب محمد ابراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية فى فهرست الطبعة الثانية ، فلهما منى جزيل الشكر والثناء

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

تصحيح خطأ

فى الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٤	١٧	التل الكبير	القصاصين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥

للمؤلف

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ، وحقوق الإنسان ، فى قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا

كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم فى مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بإرادة الشعب

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على الكبير

عصر إسماعيل

(فى جزءين)

الثورة العرابية

والاحتلال الإنجليزى

مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

(فى جزءين)

فى أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

